ما يجب تصدره

«دراسة تحليلية»

دكتورة

هناء إبراهيم محمد ميلاد

أستاذ اللغويات المساعد

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية

جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين على جليل نعمه وعظيم مننه التي يتقاصر دونها باع الشكر ويتخافت عندها ضياء النشر، والصلاة والسلام على نبي الهدى ومنقذ البشر سيد العلماء وقدوة المتعلمين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد.

فلعل الأصل في الكلمات التي تربط بينها المعانى وتؤاخى بينها علاقات التركيب أن تنتظم في سلسلة تفضي كل واحدة منها إلى الأخرى بحيث تدل السابقة منها على اللاحقة وتتمم الثانية معني الأولى، وهذا الترتيب يتقدم فيه الطالب على المطلوب والمفسَّر على المفسِّر، والمبيَّن على البيان والعامل على المعمول.

وقد التزم بهذا الترتيب في تراكيب كثيرة كانت اللفظة الثانية منها بالنسبة للفظة الأولى كالعجز بالنسبة للصدر كالصفة بالنسبة للموصوف، والمجرور بالنسبة لحرف الجر، والمضاف إليه بالنسبة للمضاف، والمجزوم بالنسبة للجازم والتابع بوجه عام بالنسبة للمتبوع.

ومع هذه العلاقات التركيبية نجد أيضا أن هناك بعض الألفاظ كان لها الإيثار على البعض الآخر فوجب تصدرها لجملتها وإن كانت رتبتها التأخير فتقدمت على ألفاظ جملتها التي هي جزء منها كالخبر إذا كان اسم استفهام نحو أين زيد؟ وذلك أن العرب أو جبت التصدير لكل ما يدل على نوع من أنواع الكلام على ما سنوضحه في علة التصدير.

وقد ترددت كلمة الصدارة في أبواب متعددة من أبواب النحو العربي وكان للفظة الواجبة التصدر احترامها قال الرضي :-

" وأما قولهم علمت أيهم في الدار فإن الفعل لما كان من أفعال القلوب وليس أثرها المعنوي بظاهر كأفعال العلاج فإنها محسوسة الآثار كالضرب والمشي جُوز تقديمه على الكلام المصدر بأداة الاستفهام والنفى ولام الابتداء مع تأثيره فيه معنى مع أن تقدمه كلا تقدم إذ معنى ظننت زيدا قائما، زيد قائم في ظنى ومُنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضي للصدر " [1] .

---

(1) شرح الكافية ٩٨/١.

وقد ترتب على احتزامهم لألفاظ التصدر أحكام كثيرة تنوعت بحسب اللفظة المتصدرة والباب الذى وردت فيه، وإذا اجتمع لفظان مستحقان للتصدر في جملة واحدة أوثر أحدهما بالتصدر تبعا لأحكام خاصة، فكان في تقديري تأثير اللفظة واجبة التصدر في جملتها تأثيراً غير يسير مما شدني شدا غير رفيق إلى محاولة جمع ألفاظ الصدارة ودراستها والوقوف على مدي تأثيرها في عباراتها التي وردت فيها.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث وتسلسل أفكاره أن يكون مكونا من مقدمة وتمهيد عن مفهوم التصدر وعلته عند النحاة يتلوه ثلاث عشرة فصلا على النحو التالى :-

الفصل الأول : الاستفهام .

الفصل الثاني : كم الخبرية والاستفهامية .

الفصل الثالث: الشرط .

الفصل الرابع : القسم .

الفصل الخامس : العرض والتحضيض .

الفصل السادس : لام الابتداء .

الفصل السابع : إن وأخوتها .

الفصل الثامن : ما التعجبية .

الفصل التاسع : ضمير الشأن والمبتدأ المخبر عنه بجملة هى عينه فى المعنى.

الفصل العاشر: أحرف النفى .

الفصل الحادي عشر : رب .

الفصل الثاني عشر : ألفاظ الصدارة فى الميزان .

الفصل الثالث عشر : ما ترتب على الصدارة من أحكام .

الخاتمة وبها أهم نتائج البحث .

الفهارس .

❁❁❁

تمهيد

حول مفهوم التصدر
وعلته عند النحاة

أولاً: تحديد مفهوم التصدر:-

التصدر في اللغة مأخوذ من الصدر، والصدر في الأصل الجارحة قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾[1] وجمعه صدور ثم استعير لمقدم الشيء كصدر القناة وصدر المجلس والكتاب والكلام [2].

وفي لسان العرب : -

" الصدر أعلى مقدم كل شيء وأوله، حتى أنهم ليقولون صدر النهار وصدر الليل وصدر الشتاء والصيف وما أشبه ذلك [3].

أما الصدارة أو التصدر في عرف النحويين فهي لا تبعد عن المعني اللغوي، حيث يقصد بها وجوب تقدم اللفظة على جملتها التي هي من أعضائها وإن كانت معمولة لما بعدها من الكلم نحو أين زيد ؟ وأيا تضرب أضرب، فلا يتقدم عليها شيء من جملتها ولا يعمل فيها ما قبلها ولايتعداها لما بعدها.

فالمتقدم في الجملة الأولي (أين) خبر المبتدأ، وفي الجملة الثانية (أيا) مفعول تضرب، وكلاهما معمول لما بعده، ولكنهما لما كانا من الألفاظ واجبة التصدر وجب تقدمهما على عامليهما.

ثانيا: بين التصدر والتقدم :-

إنما سميت ألفاظ الصدارة واجبة التصدر ولم تسم واجبة التقديم وذلك للفرق بين وجوب التصدر ووجوب التقديم وذلك على النحوالتالي:-

١ – إن وجوب التقديم للكلمة لا يعنى بالضرورة أنها تصدرت جملتها، فقد يترتب على وجوب التقديم أن تتقدم جملتها نحو في الدار

---

(١) الآية رقم (٢٥) من سورة طه.

(٢) المفردات في غريب القرآن مادة (ص د ر) صـ٤٠٧.

(٣) لسان العرب مادة (ص د ر).

صاحبها؛ حيث كان المبتدأ مشتملا على ضمير يعود على بعض الخبر بحيث لو تقدم المبتدأ لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة على ما هو معهود في هذا الموضع.

وقد لا يترتب عليه ذلك – أعنى تقدمها على جملتها – نحو ضرب زيدا غلامه، فعلي الرغم من تقدم المفعول به تقدما واجبا إلا أنه لم يقع في صدر جملته، بخلاف الكلمة واجبة التصدر فإنها تتصدر جملتها وإن كانت رتبتها التأخير نحو أين زيد ؟ وأيا تضرب أضرب.

٢ – اللفظة الواجبة التصدر يمتنع تقدم العوامل عليها بخلاف الواجبة التقديم، فإذا قلنا أين زيد ؟ وفي الدار صاحبها فالخبر الأول واجب التصدر والثاني واجب التقديم يمتنع في الأول كان أين زيد، ويجوز في الثاني كان في الدار صاحبها.

كما أن الواجب التصدر لا يتوسط بين عامل ومعموله حيث يمنع عمل ما قبله فيما بعده قال سيبويه آتيا بجملة اعتراضية عند حديثه عن تعليق الأفعال: –

"ومثل ذلك : ليت شعرى زيد أعندك هو أم عند عمرو (ولابد من هو) لأن حرف الاستفام لا يستغني بما قبله، إنما يستغني بما بعده " (١).

وقال في موضع آخر :-

"فحرف الاستفهام لا يفصل به بين العامل والمعمول " (٢).

٣ – ومن جهة أخرى فإن وجوب التقديم قد يعرض له ما ينقض هذا الوجوب نحو: في الدار رجل فإنه يجب تقديم الخبر لكون المبتدأ نكرة لا مسوغ لها سوى تقدم الخبر المختص، فإذا قلنا في الدار رجل مؤمن كان

(١) الكتاب ٢٣٨/١.

(٢) الكتاب ٢٢٨/١.

الخبر جائز التقديم ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ ﴾ [1] لوجود مسوغ آخر.

أما اللفظة واجبة التصدر إذا عرض لها ما ينقض تصدرها لفظا فإنها تحتفظ بصدارتها حكما، ومن أمثلة ذلك لام الإبتداء وهي من حروف الصدارة، فإذا وقعت في جملة (إن) ولها الصدارة أيضا زحلقت اللام إلى الخبر وبذلك تكون قد فقدت صدارتها لفظا، ولكنها مع ذلك احتفظت بصدارتها حكما حيث تحول دون وصول فعل القلب إلى إن ومعموليها مما يترتب عليه كسر همزة إن نحو قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ [2]، بل أورد ابن هشام بقاء حكمها في التصدر مع حذفها فقال :

"بل قد أثرت هذا المنع مع حذفها في قول الهذلى :-

فغيرت بعدهم بعيش ناصب وإخال إني لا حق مستتبع

الأصل إني للاحق، فحذفت اللام بعدما علقت إخال، وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها، فهو مما نسخ لفظه وبقي حكمه " [3].

ثالثاً : العلة في وجوب تصدر بعض الألفاظ :-

على الرغم من أن هناك أصولاً وقواعد تتحكم في بناء الجملة تقوم على علاقات تركيبية يقع العامل فيها قبل المعمول والطالب قبل المطلوب وهو ما يعرف بالرتبة، فإن الرتبة مع ذلك تتيح التقديم والتأخير بين العوامل والمعمولات ما لم يمنع من ذلك مانع.

ثم على الرغم من هذه الإباحة فقد استوجبت بعض الألفاظ صدر جملتها فحلت في صدر جملتها سواء أكان هذا الصدر هو أصل رتبتها فاستوجبته نحو: من عندك ؟، أو كانت بحلولها صدر جملتها ناقضة رتبتها في التأخير نحو: أين زيد وأيا تضرب أضرب.

---

(١) من الآية رقم (٢) من سورة الأنعام .

(٢) من الآية رقم (١) من سورة المنافقون .

(٣) المغنى ٢٥٨/١ .

ومما استوجب الصدر الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية ولام الابتداء، وما وإن من جملة حروف النفى فما العلة في وجوب تصدر هذه الألفاظ ؟

أجاب ابن الحاجب عن هذا التساؤل بأن العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من أقسامه فقد ورد في أماليه ما نصه :-

" وقال ﷺ جوابا عن سؤال ورد عن تعليل حكم وهو أن العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفى والتحضيض وإن وأخواتها سوى أن وهو : زيدا ضربت وضربت زيدا فيقال : إنه إذا قال زيدا ألبس على السامع أن يكون المذكور بعده ضربت أو أكرمت أو نحوه، وإذا قيل ضربت ألبس على السامع أن يكون زيدا وأن يكون عمرا ونحوه لأمور :

أحدها : أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك، لا بد من تقديم مفرد على مفرد فمهما قدمت أحد المفردين فلابد من احتمال كلما يقدر تجويزه في الآخر، وأن هذا إلباس في آحاد المفردات وذلك إلباس في أصول أقسام الكلام فكان أهم. " (١).

وقال ابن يعيش: -

" قد تقدم أن الاستفهام له صدر الكلام من قبل أنه حرف دخل على جملة خبرية فنقلها من الخبر إلى الاستخبار فوجب أن يكون متقدما عليه ليفيد ذلك المعنى فيها كما كانت (ما) النافية كذلك حيث دخلت على جملة إيجابية فنقلت معناها إلى السلب فكما لا يتقدم على (ما) ما كان في جملة

(١) لأمالى النحوية ٤/١٢٩، ١٣٠.

المنفى كذلك لا يتقدم على الهمزة شيء في الجملة المستفهم عنها فلا تقول ضربت أزيدا " (١).

وعلله الرضي: بأنه لما كان يغير معنى الكلام وجب تقديمه لئلا يتشوش ذهن السامع **فقال** :-

" وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمنى وغير ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدير؛ لأن السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله، فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير، أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوشي ذهنه " (٢).

وقال في موضع آخر : " وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم – لأن القسم له الصدر لتأثيره في الكلام"(٣).

وهكذا علله الصبان أيضا : بأن الحكمة تقتضي تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الأمر **فقال** :-

" وإنما وجب تقديمها(٤) لأنها تدل على نوع من أنواع الكلام والحكمة تقتضي تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من

---

(١) شرح المفصل ١٥٥/٨.
(٢) شرح الكافية ٩٧/١.
(٣) شرح الكافية ١٦٥/١ .
(٤) يعنى ألفاظ الصدارة.

أول الأمر وينتفي عنه التخير الذي يحصل له لو قدم غيره لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام " [1] .

وهكذا كانت علة تصدر هذه الألفاظ التي تغير دلالة الجملة من خبر إلى استخبار، أو من إثبات إلى نفي أو ما شابه ذلك في نظر النحاة هو دلالتها على نوع من أنواع الكلام، وكون الحكمة تقتضي تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام أو قسم من أقسامه.

(١) حاشية الصبان ٢/٥٥.

رابعاً : القدر الكافي للصدارة :-

يكفي لصدارة الكلمة المستحقة للصدارة أن تقع صدر جملتها حيث لا يتقدم عليها أحد ركني تلك الجملة ولا ما كان من تمامها من الكلم.

قال الزمخشري :-

"وللاستفهام صدر الكلام لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه " (١).

وقال الرضي معلقا على قول ابن الحاجب في موجبات تقدم الخبر:-

" إذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام ".

قال :-

" إنما قال الخبر المفرد ؛ لأنه إن كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقدمه نحو : زيد من أبوه، إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها أحد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كإن وأخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعانى في الجملة التي يدخلها، فلا يقال : إن من يأتني أشكره أما قولهم : علمت أيهم في الدار فإن الفعل لما كان من أفعال القلوب وليس أثرها المعنوى بظاهر كأفعال العلاج فإنها محسوسة الآثار كالضرب والمشي جوز تقديمه على الكلام المصدر بأداة الاستفهام والنفى ولام الابتداء مع تأثيره فيه معنى مع أن تقدمه كلا تقدم إذ معنى ظننت زيدا قائما : زيد قائم في ظنى ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضي للصدر"(٢).

وقال الشيخ يس :-

" ما يقتضي صدر الكلام يكفيه أن يقع صدرا لجملته بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة " (٣).

---

(١) المفصل بشرح ابن يعيش ١٥٥/٨ .

(٢) شرح الكافيه ٩٨/١ .

(٣) حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ٢٥٢/١ .

ولا يخرج الكلمة المتصدرة عن صدارتها تقدم الخافض أي لا يتقدمها من العوامل سوى الخافض سواء أكان حرف جر من صلة ما بعده نحو: بمن تمرر امرر، أو كان مضافا نحو : غلام من تضرب أضرب قال ابن يعيش:-

" قد تقدم قولنا إن الشرط كالاستفهام له صدر الكلام ولذلك لا يعمل في أسماء الشرط شيء مما قبله ولا يتقدم عليه ما في حيزه إلا أن يكون العامل خافضا، فإنه يجوز تقدمه على المجرور إذا كان في صلة ما بعده او مبتدأ نحو: قولك بمن تمر أمرر، وعلى من تنزل انزل، فالباء وما اتصلت به من قولك بمن تمرر في موضع نصب بالفعل الذي هو تمرر.

وإنما ساغ تقديمه هنا لأن الجار يتنزل منزلة الجزء مما يعمل فيه ولذلك يحكم على موضعهما بالنصب، مع أن الضرورة قادت إلى ذلك لعدم جواز الفصل بين الخافض ومحفوضه " (١).

وقال الرضي :-

" وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام يجب تصدره نحو: غلام من قام ؟ وغلام من يقم أقم، لأن معني الشرط والاستفهام يسري إلى المضاف، وإلا لم يجز تقدمه على ماله الصدر"(٢).

ولا يخرج الكلمة عن صدارتها أيضا تقدم العاطف قال تعالى : ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ (٣) ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ (٤) ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾(٥).

---

(١) شرح المفصل ١٥٥/٨.

(٢) شرح الكافيه ٩٧/١.

(٣) من الآية رقم (١٠١) من سورة آل عمران.

(٤) من الآية رقم (٢٦) من سورة التكوير.

(٥) من الآية رقم (٣٥) من سورة الأحقاف.

فقد تقدمت الواو في الآية الأولى والفاء في الثانية والثالثة على أسماء الاستفهام المستوجبة للصدارة فلم تخرجها عن صدارتها.

ولا يشكل بتقدم همزة الاستفهام على العاطف في نحو ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾[1] إذ علله النحاة بقوتها وعموم تصرفها [2] وكونها أصل أدوات الاستفهام[3] وسوف أتناوله بالتفصيل في تفاوت درجات التصدير.

ولا يخرج الكلمة عند صدارتها أيضا تقدم ألا الاستفتاحية قال تعالى : ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاء اللّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [4].

فقد تقدمت (ألا) الاستفتاحية على إن مع كونها من ألفاظ الصدارة.

❁❁❁

(١) من الآية رقم (٩) من سورة الروم.

(٢) شرح المفصل ١٥١/٨.

(٣) الجني الداني صـ٣١، المغني ٢٢/١.

(٤) الآية رقم (٦٢) من سورة يونس.

خامسا : أقسام لازم الصدر :-

تنقسم الألفاظ الواجبة التصدير إلى أربعة أقسام :-

١ – ما يستوجب التصدير بنفسه :-

أي أن تكون الكلمة مما يستحق الصدارة كأدوات الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية.

٢– ما يستوجب التصدير لشابهته للازم التصدير :-

ذكره في التصريح ممثلا له بالموصول الذي في خبره الفاء لتضمنه معني الشرط نحو : الذي يأتيني فله درهم قال : " أو مشبها به أي بما يستحق التصدير نحو: الذي يأتيني فله درهم، فالذي مبتدأ وهو اسم موصول ويأتيني صلته، وجملة فله درهم خبره وهو واجب التأخير فإن المبتدأ هنا وهو (الذي) مشبه باسم الشرط لعمومه وإبهامه واستقبال الفعل الذي بعده وهو يأتيني وكونه أي الفعل الذي بعده سببا لما بعده وهو جملة الخبر كما أن الشرط سبب للجواب، ولهذا الشبه دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب لتفيد التنصيص على أن استحقاق الدرهم مسبب عن الإتيان فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الإقرار"[١].

٣ – ما يستوجب التصدير بغيره متقدما عليه :-

وذلك بأن تكون الكلمة في أصلها ليست من ألفاظ الصدارة ولكنها استحقت التصدير بغيرها مما يلزم الصدر متقدما عليها كالمقترن بلام الابتداء نحو: لزيد قائم فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام [٢] وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه.

---

(١) التصريح على التوضيح ١/١٧٤، شرح الكافية ١/٩٨، المغنى ١/١٨٧، شرح المفصل ١/٩٩، ١٠٠.

(٢) شرح المفصل ٩ /٢٥،٢٦، شرح الكافية ٢ /٣٥٥، شرح ابن عقيل ١/٣٦٣، شرح الاشمونى ١/٢٧٩.

٤- ما يستوجب التصدير بغيره متأخرا عنه :-

أما ما يستحق التصدير بغيره متأخرا عنه فهو على قسمين :-

القسم الأول :-

حروف الجر إذا كان مدخولها واجب التصدر نحو: بمن مررت ؟ وإلى أين تذهب ؟

قال ابن يعيش:-

" ولا يتقدم عليه [١] ما كان في حيزه إلا أن يكون العامل خافضا فإنه يجوز تقديمه على المجرور إذا كان في صلة ما بعده أو مبتدأ نحو: بمن تمرر امرر، وعلى من تنزل انزل

وإنما ساغ تقديمه هنا لأن الجار ينزل منزلة الجز مما يعمل فيه ولذلك يحكم على موضعها بالنصب مع أن الضرورة قادت إلى ذلك لعدم جواز الفصل بين الخافض ومخفوضه " [٢].

القسم الثاني :-

المضاف إلى لازم الصدر حيث يكتسب المضاف لزوم الصدر من المضاف إليه **قال الرضي** :-

" وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط والاستفهام يجب تصدره نحو: غلام من قام، وغلام من يقم أقم؛ لأن معنى الشرط والاستفهام يسري إلى المضاف، وإلا لم يجز تقدمه على ماله الصدر " [٣].

وقال الأشموني :-

" وفي معني اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما، نحو: غلام من عندك، وغلام من يقم أقم معه " [٤].

---

(١) الضمير لأدوات الشرط باعتبارها من ألفاظ الصدارة.

(٢) شرح المفصل ١٥٥/٨.

(٣) شرح الكافية ٩٧/١.

(٤) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢١١،٢١٢/١.

وقال الصبان :-

" لأنه استحق التصدير لاكتسابه الاستفهام والشرط بالإضافة إلى اسم الاستفهام واسم الشرط " (١).

واكتساب المضاف الاستفهام والشرط من المضاف إليه دعا بعض النحاة إلى التساؤل حين يكتسب الشرط أيكون الجزم بالمضاف أم بالمضاف إليه ؟

قال الصبان :-

" فالشرط والجواب حينئذ للمضاف لا للمضاف إليه كما قاله الناصر، وعليه فمن مجردة في هذه الحالة عن الاستفهام والشرط لخلعها ذلك على المضاف، وظاهره أن الجازم المضاف لا من، لكن قال الرودانى الظاهر أن الجزم بمن لا بغلام " (٢).

وأورد الشيخ يس القول الأول ناسبا إياه للقاني فقال:-

" قال اللقاني غلام في هذا التركيب مبتدأ مستحق للتصدر لاكتسابه الشرطية لإضافته لاسم الشرط وضعا وهو (من)، وقوله (يقم) هذه الجملة شرط لغلام لا لمن، وكذا قوله : أقم معه جواب لغلام لا لمن، والحاصل أن اسم الشرط صار في هذا التركيب هو المضاف والجملتان له لا للمضاف إليه فاعلم ذلك، والمعني : إن يقم غلام شخص قمت معه أي مع ذلك الغلام، قال الشهاب : ومقتضاه أن الجازم هو المضاف في ذلك فليحرر " (٣).

ولم يوافق الشيخ يس على هذا القول بل استبعده لمخالفته للقواعد والشواهد **فقال**:-

" ولا يخفي بعده ومخالفته للقواعد والشهواهد " (٤).

---

(١) حاشية الصبان ٢١٢/١.

(٢) المرجع السابق ٢١٢/١.

(٣) حاشية يس التصريح ١٧٤/١.

(٤) حاشية يس التصريح ١٧٤/١.

ولا أرجح كون المضاف هو الجازم وما يترتب عليه من كون الشرط والجواب حينئذ له لا اسم الشرط من حيث إن المضاف يكتسب من المضاف إليه عدة معان، فيكتسب التعريف بإضافته إلى المعرفة في نحو: غلام زيد، ومع اكتسابه التعريف لا يسلب زيدا معني التعريف الموجود فيه.

ومما يكتسبه المضاف من المضاف إليه أيضا التأنيث أو التذكير، ومن اكتسابه التأنيث قطعت بعض أصابعه ومع اكتسابه التأنيث من لفظ أصابعه لم يسلبها التأنيث الموجود فيها .

ولا أعني بذلك ترجيح كون الجزم لاسم الشرط كما استظهره الرودانى **بقوله** :

" الظاهر أن الجزم بمن لا بغلام " [1] لأنه لو كان اسم الشرط جازما لما جاز تقدم غلام عليه مع كونه لازم الصدر، وإنما نقول إنه يغلب على الظن أن مجموعهما أداة شرط إذا المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ويؤكد ذلك المعني المقصود إذ معناه : إن يقم غلام شخص قمت معه فالشرط والجواب للغلام المضاف إلى من لا لأحدهما.

(١) حاشية يس على التصريح ١ /١٧٤.

الفصل الأول
الاستفهام

الاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد فالاستفهام مصدر استفهمت أى طلبت الفهم، وهذه السين تفيد الطلب، وكذلك الاستعلام والاستخبار مصدر استعلمت واستخبرت أى طلبت الفهم ومعرفة ما هو خارج الذهن .(١)

وهو أحد الأساليب الإنشائية التى كثر استعمالها وتعاظمت أهميتها .

والأصل فى أدوات الاستفهام أن يليها الفعل إلا أنهم توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء قال سيبويه: " وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك ألا ترى أنهم يقولون هل زيد منطلق وهل زيد فى الدار وكيف زيد آخذ، فإن قلت هل زيداً رأيت وهل زيد ذهب قبح ولم يجز إلا فى الشعر، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب كما كنت فاعلا ذلك بقد ونحوها . وهو فى هذه أحسن، لأنه يبتدأ بعدها الأسماء " .(٢)

وللاستفهام أدوات متعددة تسأل كل واحدة منها عن جهة من جهات الكلام، وقد انقسمت إلى حروف وأسماء تضمنت معنى حروف الاستفهام يجمعها كلها إطار عام وهو كونها واجبة التصدر .

قال سيبويه:

" فمعنى أين فى أى مكان، وكيف على أية حال وهذا لا يكون إلا مبدوءا به قبل الاسم ؛ لأنها من حروف(٣) الاستفهام فشبهت بهل وألف الاستفهام ؛ لأنهن يستغنين عن الألف ولا يكن كذا إلا استفهاما " .(٤)

---

(١) شرح المفصل ٢/١٥٠ بتصرف.

(٢) الكتاب ١/٩٩.

(٣) يعنى من كلمات الاستفهام، وهى أسماء لا حروف عنى بالحروف الكلمة كما هو دأبه.

(٤) الكتاب ٢/١٢٨.

فقوله لا يكون إلا مبدوءا به أى يتصدر جملته

وقال الزمخشرى:

" للاستفهام صدر الكلام ولا يجوز تقديم شئ مما فى حيزه عليه لا تقول ضربت أزيدا وما أشبه ذلك " .(١)

" وكان له صدر الكلام لكونه مغيرا الجملة من الخبر إلى الاستخبار كما سبق أن أشرت فى علة تصدر بعض الألفاظ قال ابن يعيش:

" الاستفهام له صدر الكلام من قبل أنه حرف دخل على جملة تامة خبرية فنقلها من الخبر إلى الاستخبار فوجب أن يكون متقدماً عليه ليفيد ذلك المعنى فيها " .(٢)

ولا أخوض كثيراً فى كون الاستفهام واجب التصدر فهذا أمر غنى عن الحديث فيه لشهرته والإجماع عليه، ولا فى علة تصدره حيث سبق دراسته فى علة تصدر بعض الألفاظ بما يغنى عن أعادته وإنما اذكر هنا أدوات الاستفهام وانقسامها إلى حروف وأسماء على النحو التالى:

أولاً حرفا الاستفهام:

للاستفهام حرفان الهمزة نحو أزيد قائم، وأقام زيد، وهل نحو هل زيد قائم ؛ وهل قام زيد فهما يدخلان على الأسماء والأفعال لعدم اختصاصهما بأحدهما ولذلك لم يجز أن يعملان فى لفظ أحد القبيلين وأضاف ابن يعيش لهما (أم) فقال:

" وحروفه ثلاثة الهمزة وهل وأم ولم يذكر الشيخ (أم) لأنه قد تقدم ذكرها فى حروف العطف لأنها لا تخلص للاستفهام إذا كانت عاطفة مع ما فيها من الاستفهام فلذلك اقتصر على الهمزة وهل " .(٣)

---

(١) المفصل بشرح ابن يعيش ١٥٥/٨، شرح الكافية ٣٨٨/٢.

(٢) شرح المفصل ١٥٥/٨، شرح الكافية ٣٨٨/٢.

(٣) شرح المفصل ١٥٠/٨.

وتستعمل الهمزة لطلب التصديق نحو أزيد قائم، ولطلب التصور نحو أزيد عندك أم عمرو وهذه المعادلة لأم المتصلة قال المالقى:

" فإذا كانت معادلة كان معنى الكلام إذا قلت: أقام زيد أم قعد أى الفعلين فعل ؟ وإذا قلت: أزيد قام أم عمرو ؟ أيهما قام ؟ ".(١)

بينهما تستعمل هل فى طلب التصديق الموجب لا غير نحو هل قام زيد؟ وهل زيد قائم ؟

ما اختصت به الهمزة:

والهمزة أصل أدوات الاستفهام ولهذا اختصت بأحكام وعم تصرفها فى باباها عن أختها قال ابن يعيش: " وقد يشترك الحرفان ويكون أحدهما أقوى فى ذلك المعنى وأكثر تصرفا من الآخر ".(٢)

وقد أجمل ابن هشام ما اختصت به الهمزة فى أربعة أحكام فقال:

" الألف أصل أدوات الاستفهام ولهذا اختصت بأحكام :

أحدها:

جواز حذفها سواء تقدمت على أم كقول عمر بن أبى ربيعة:

فوالله ما أدرى وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان(٣)

أراد أيسبع، أم لم تتقدمها كقول الكميت:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعبا منى وذو الشيب يلعب(٤)

---

(١) رصف المبانى صـ٤٥.

(٢) شرح المفصل ١٥١/٨.

(٣) قوله (وإن كنت داريا) يحتمل أن تكون إن ناقبة أى وما كنت داريا فتكون الجملة تأكيدا لجملة (ما أدرى) ويحتمل أن تكون مخففة من الثقيلة أى وإنى كنت قبل ذلك داريا والشاهد قوله (بسبع) هو على تقدير همزة الاستفهام أى أبسبع مع كونها متقدمة على أم وهو من شواهد الكتاب ١٧٥/٣، شرح المفصل ١٤٥/٨، مغنى اللبيب ٢١/١، ابن عقيل ٢٣٠/٣.

(٤) الشاهد وذو الشيب يلعب حيث حذفت همزة الاستفهام ولم تتقدمها أم هذا هو المتبادر ويمكن حذف لا النافية أى لا يلعب، أو أنه إخبار حقيقية أى أتنزه عن اللعب مع أن ذو الشيب قد يلعب حاشية الأمير على مغنى اللبيب ١٢/١.

أراد أو ذو الشيب يلعب .

الثانى:

أنها ترد لطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو، ولطلب التصديق نحو أزيد قائم، وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد، وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك ؟، وما صنعت، وكم مالك، أين بيتك، متى سفرك .

الثالث:

أنها تدخل على الإثبات كما تقدم وعلى النفى نحو ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[1] ذكره بعضهم وهو منتقض بأم فإنها تشاركها فى ذلك تقول أقام زيد أم لم يقم.

الرابع:

تمام التصدير بدليلين:

الأول أنها لا تذكر بعد أم التى للإضراب كما يذكر غيرها لا تقول أقام زيد أم أقعد وتقول أم هل قعد.

الثانى أنها إذا كانت فى جملة معطوفة بالواو أو الفاء أو ثم قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها فى التصدير[2] نحو:

---

(١) الشرح: ١.

(٢) هذا على رأى سيبويه، وذهب الزمخشرى إلى تقدير جملة بعد الهمزة لائقة بالمحل ليكون كل واحد من الهمزة وحرف العطف فى موضعه أى أعموا ولم ينظروا، أعجزوا فلم يسيروا ونحو ذلك، وضُعِّف هذا بعدم اطراده إذ لا يمكن فى نحو {أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ..} (سورة الرعد٣٣) وبأنه فيه حذف جملة معطوف عليها من غير دليل وقد رجع الزمخشرى إلى القول الأول فى سورة الأعراف فى قوله تعالى: {أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَآئِمُونَ ۞ أَوَ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ} (سورة الأعراف ٩٨-٩٩) قال فإن قلت ما المعطوف عليه قلت المعطوف عليه قوله فأخذناهم بغتة وقوله لو أن أهل القرى إلى يكسبون وقع اعتراضيا بين المعطوف والمعطوف عليه. الكشاف ٢/٧٨.

{أَوَلَمْ يَنظُرُواْ ..}[1] {أَفَلَمْ يَسِيرُوا ..}[2] {أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ..}[3]، وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو {وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ ..}[4] {فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ}[5] {..فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ}[6]..".[7]

معنى هل:

ذهب سيبويه إلى أن هل بمعنى (قد) تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا فى الاستفهام قال:

" وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف إذا كانت هل لا تقع إلا فى الاستفهام ".[8]

وقال فى موضوع آخر:

" ونقول أم هل فإنا هى بمنزلة قد ولكنهم تركوا الألف استغناء إذا كان هذا الكلام لا يقع إلا فى الاستفهام ".[9]

وخالف السريافى سيبويه بكون هل للاستفهام بطريق الأصالة واستدل على ذلك بأنه لا يجوز أن تدخل عليها همزة الاستفهام إذ من المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد فإن قيل فتدخل عليها أم وهى استفهام نحو قلوه:

أم هل كبير بكى لم يقضى عبرته إثْرَ الأحبة يوم البين مكشوم[10]

---

(١) الأعراف: ١٨٥.

(٢) البقرة: ٤٤.

(٣) يونس: ٥١.

(٤) آل عمران: ١٠٥.

(٥) التكوير: ٢٦.

(٦) غافر: ٦٢.

(٧) مغنى اللبيب ٢١/١، ٢٢.

(٨) الكتاب ١٠٠/١.

(٩) المرجع السابق ١٨٩/٣.

(١٠) البيت لعلقمة بن عبدة الفحل والشدة الحملة، والقف جبل ليس بعال والشاهد قوله (أم هل) على أنه يجوز أن تأتى هل بعد أم وأم فى ذلك بمعنى بل وهو من شواهد سيبويه ١٧٨/٣، المقتضب ٢٩٠/٣، شرح المفصل ١٥٣/٨، الخزانة ٥١٦/٤، رصف المبانى صـ٤٦.

قيل: أم فيها معنيان أحدهما الاستفهام والآخر العطف فلما احتيج إلى معنى العطف فيها مع هل خلع منها دلالة الاستفهام وبقى العطف بمعنى بل للترك ولذلك قال سيبويه أن أم تجئ بمنزلة لا بل للتحويل من شئ إلى شئ وليس كذلك الهمزة لأنه ليس فيها إلا دلالة واحدة[١] وفى خزانة الأدب " يجوز أن تأتى (هل) بعد (أم) وليس فيه جمع بين استفهامين، فإن (أم) مجردة عن الاستفهام إذا وقع بعدها أداة استفهام حرفا كانت أم اسما ".[٢]

وأجاز المبرد دخول همزة الاستفهام على هل وعلى جميع ألفاظ الاستفهام وأنشد:

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القُفِّ ذى الأكم[٣]

قال ابن يعيش:

" وهو قليل لا يقاس عليه، ووجه ذلك أنه جعل هل بمنزلة من قوله {هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ }[٤] {هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ}[٥]".[٦]

واستبعد المرادى كونها بمعنى (قد) فقال وهو بعيد[٧] وأجاب عن قوله (أهل رأونا) باحتمال أن يكون من الجمع بين أداتين بمعنى واحد فقال بعدمنا أنشد البيت:

---

(١) شرح المفصل ١٥٢/٨، ١٥٣ بتصرف.

(٢) المقتضب ٢٩٠/٣.

(٣) البيت لزيد الخيل والشاهد فيه قوله (أهل) حيث دخلت همزة الاستفهام على (هـل) وهو من شواهد المقتضب ٢٩١/٣، المفصل بشرح ابن يعيش ١٥٢/٨، الخصائص ٤٦٥/٢، المغنى ٤٠٦/٢، وقد ذكر ابن هشام فى هذه المسألة تفصيل أنكر فيه أن تكون (هل) بمعنى قد ولا يتسع المقام لذكر هذا التفصيل.

(٤) الإنسان: ١.

(٥) الغاشية: ١.

(٦) شرح المفصل ١٥٣/٨.

(٧) الجنى الدانى صـ٣٤٥.

" فالمعنى: أقد رأونا . ويدل على ذلك دخول الهمزة عليها وأنكر بعضهم مرادفه (هل) لـ(قد) وقال يحتمل أن يكون أهل رأونا من الجمع بين أداتين لمعنى واحد على سبيل التوكيد كقوله[1] * ولا للما بهم أبدا دواء * بل الجمع بين الهمزة و (هل) أسهل لاختلاف لفظهما، ولأن أحدهما ثنائى " .[2]

ثانيا: أسماء الاستفهام:

أسماء الاستفهام أسماء تضمنت معنى همزة الاستفهام حيث ذكر سيبويه أنه ليس فى الأصل أداة للاستفهام سوى الهمزة يقول سيبويه:

" وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك فى هلا وذلك لأنها حرف الاستفهام الذى لا يزول عنه إلى غيره وليس للاستفهام فى الأصل غيره وإنما تركوا الألف من من ومتى وهل ونحوهن حيث أمنوا الالتباس ألا ترى أنك تدخلها على (من) إذا تمت بصلتها كقول الله ﷻ ﴿أَفَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ..﴾ [3] " .[4]

وكان تضمين هذه الأسماء معنى الحرف سببا فى بنائها قال ابن يعيش:

" الأسباب الموجبة بناء الاسم ثلاثة تضمن معنى الحرف ومشابهة الحرف والوقوع موقع الفعل المبنى فكل مبنى من الأسماء فإنما سبب بنائه ما ذكر أو راجع إلى ما ذكر، فأين وكيف ونظائرها بنيا لتضمنها معنى الحرف " .[5]

---

(١) عجز بيت لمسلم بن معبد صدره * فلا، والله، لا يُلفَى لما بى * والشاهد دخول اللام على مثلها فأكد أولهما بثانيهما وهو من شواهد سر الصناعة ١٥/٢، الإنصاف ٥٧١/٢ وجعله من الشاذ الذى لا يقاس عليه، معانى القرآن للفراء ٦٨/١ وقال المحقق فى هامشه هو فى غاية الشذوذ والقلة، شرح المفصل ٤٣/٨، رصف المبانى صـ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩، الجنى الدانى صـ٨٠، ٣٤٥.

(٢) الجنى الدانى صـ٣٤٥.

(٣) فصلت: ٤٠.

(٤) الكتاب ٩٩/١.

(٥) شرح المفصل ٨٠/٣.

ولا يعنى تضمين هذه الأسماء معنى حرف الاستفهام أنها ليس لها معان فى أنفسها وإلا خرجت عن حد الاسم بل ينضم إلى معناها الأصلى معنى الاستفهام فقولنا أيهم ضربت ؟ فيها استفهام عن مضروب المخاطب بالإضافة إلى أن كلمة (أى) تدل على ذات أيضاً قال الرضى:

" وأما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى فى غيره (نحو قولك أيهم وأيهم تضرب أضرب) فإن الاستفهام متعلق بمضمون الكلام إذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود فى الشرط والجزاء وأى فى الموضعين دال على ذات أيضاً هى ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم .[1]

ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه أن حرفى الاستفهام والشرط – أعنى الهمزة وإن – حذفتا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الأصل أأيهم ضربت، وإن أيهم تضرب أضرب ثم تضمن أى معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وإن كانا لازمين وكذا ما سوى أى من أسماء الاستفهام والشرط " .[2]

إعراب أسماء الاستفهام:

أسماء الاستفهام إن دخل عليها حرف جر أو مضاف فمحلها الجر نحو﴿عَمَّ يَتَسَاءلُونَ(٣)﴾ وإلا فإن وقعت على زمان نحو ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ(٤)﴾ أو مكان نحو ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ(٥)﴾ أو حدث نحو ﴿ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ(٦)﴾ فهى

---

(١) يعنى ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة شرح الكافية ٩/١.

(٢) شرح الكافية ١٢/١.

(٣) النبأ: ١.

(٤) النحل: ٢١.

(٥) التكوير: ٢٦.

(٦) الشعراء ٢٢٧.

منصوبة مفعولا فيه ومفعولا مطلقا وإلا فإن وقع بعدها اسم نكرة نحو من أب لك ؟ فهى مبتدأ أو اسم معرفة نحو من زيد فهى خبر أو مبتدأ وإلا فإن وقع بعدها فعل متعد فإن كان واقعا عليها فهى مفعول به نحو ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ(١) ﴾ ونحو ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ(٢) ﴾ ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ(٣) ﴾ .

وإن كان واقعا على ضميرها نحو من رأيته أو متعلقها نحو من رأيت أخاه فهى مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور.(٤)

(١) غافر: ٨١.

(٢) الإسراء: ١١٠.

(٣) الأعراف: ١٨٦.

(٤) مغنى اللبيب ٥٣٨/٢ بتصرف.

الفصل الثاني

وكم الخبرية وكم الاستفهامية

كم اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار وليست مركبة خلافا للكسائى والفراء فإنها عندهما مركبة(١) من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الألف وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال وهى على قسمين استفهامية وخبرية قال سيبويه:

" اعلم أن لكم موضعين: أحدهما الاستفهام وهو الحرف(٢) المستفهم به، بمنزلة كيف وأين، والموضع الآخر الخبر ومعناها معنى رب ؛ وهى تكون فى الموضعين اسما فاعلا ومفعولا وظرفا ويبنى عليها".(٣)

علة بنائها وتصدرها:

كم بقسميها استفهامية وخبرية مبنية وواجبة التصدر قال السيرافى:

" وأما كم فإنها مبنية على السكون والذى أوجب بناءها أنها وقعت موقعين شابهت فى كل واحد منهما حرفا فالأول وقوعها موقع ألف الاستفهام ويسأل بها عن جميع الأعداد كقولك كم غلاما لك وكم مالك ؟ فتصير بمنزلة قولك أعشرون غلاما لك أثلاثون مالك ؟ فتغنى عن حرف الاستفهام والاسم الذى بعده .

والثانى: أنها تقع فى الخبر موقع (رب) و (رب) حرف فضارعتها كم فى الخبر فبنيت وهى – أعنى كم – فى هذين الموضعين تقع صدر الكلام ؛ لأنها وقعت موقع شيئين يقعان صدر الكلام إلا أنها وقعت موقع رب فإنها نقيضة رب فى القلة والكثرة" .(٤)

---

(١) شرح الكافية ٢/٩٥، الإنصاف ١/٢١١، الجنى الدانى صـ٢٦١.

(٢) يعنى بالحرف الكلمة كما هو دأبه.

(٣) الكتاب ٢/١٥٦.

(٤) شرح السيرافى لكتاب سيبويه ١/١٣٧.

وضم ابن يعيش إلى كونها فى الخبر تقع موقع رب أنها بلفظ الاستفهامية فقال:

" أما الذى أوجب بناءها فإنها إذا كانت استفهاما فقد تضمنت معنى الحرف ووقعت موقعه وإذا كانت خبرا فهى مبنية أيضا لأنها بلفظ الاستفهامية وتقع فى الخبر فوقع رب ورب حرف فضارعتها كم فى الخبر فبنيت كبنائها ".(١)

أما ابن الحاجب فقد ذهب إلى أنها بنيت لتضمنها معنى الإنشاء الذى هو بالحرف غالبا، بينما اقتصر الرضى على مشابهتها لأختها الاستفهامية قال الرضى:

" أعلم أن بناءكم لشبهها بأختها الاستفهامية قال المصنف والأندلسى أو لتضمنها معنى الإنشاء الذى هو بالحرف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التخصيص وغير ذلك فأشبهت ما تضمن معنى الحرف فإن قيل الكلام الخبرى هو الذى يقصد المتكلم أن له خارجا موجودا فى أحد الأزمنة مطابقا لما تكلم به فإن طابقه سمى كلامه صدقا وإلا فكذبا والإنشائى مالا يقصد المتكلم به ذلك بل إنما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام، والكلام المصدر بكم أو برب لابد فيه من أن يقصد المتكلم مطابقته للخارج نحو كم رجل لقيته ورب من انضجت غيظا صدره فيصح أن يقال مالقيت رجلا ولم تنضج صدره أحد وجواز التصديق والتكذيب دليل كونهما خبرين فالجواب أن معنى الإنشاء فى كم فى الاستكثار وفى رب فى الاستقلال ولا يقصد المتكلم أن للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما كلامه بلى يقصد أن فى الخارج كثرة أو قلة لا استكثار أو استقلال فلا يصح أن يقال له كذبت فإنك ما استكثرت اللقاء وما استقللت الانضاج كما لو قال ما أكثرهم صح أن يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح أن يقال ما تعجبت من كثرتهم ".(٢)

---

(١) شرح المفصل ١٤٧/٤.

(٢) شرح الكافية ٩٤/٢.

أوجه الاتفاق بين الاستفهامية والخبرية:

اتفقت كم الاستفهامية وكم الخبرية فى عدة أمور أرجعها ابن يعيش إلى كون الإخبار ليس الأصل فيه الإبهام ولذلك كان فى الخبرية شئ من أحكام الاستفهامية فقال: " ولها موضعان الاستفهام والخبر، وأصلها الاستفهام والاستفهام يكون بالمبهم ليشرح ما يسأل عنه وليس الأصل فى الإخبار الإبهام ولذلك كان فى الخبرية شئ من أحكام الاستفهام وهو أن لها صدر الكلام كالاستفهامية، وتفسير بالمنكور، ويجوز تفسيرها بالواحد، كأنهم تركوا عليها بعض أحكام الاستفهام ليدل على أنها مخرجة عنه إلى الخبر، وإنما أخرجت إلى الخبر للحاجة إلى المبالغة فى تكثير العدة " .(١)

وعلى ذلك يكون هناك اشتراك بين كم الاستفهامية وكم الخبرية فى خمسة أمور قال ابن هشام:

" ويشتركان فى خمسة أمور: الاسمية، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير " .(٢)

افتقارها إلى التمييز:

كم الاستفهامية وكم الخبرية يدلان على عدد ومعدود وكلاهما فيه إبهام ومن هنا افتقرا إلى تمييز قال الرضى: " كم الاستفهامية وكم الخبرية تدلان على عدد ومعدود . فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم فى ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فى الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج إلى التمييز المبين للمعدود، ولا يحذف إلا لدليل كما تقول مثلاً كم عندك إذا جرى ذكر الدنانير أى كم دينارا أو كم عندى أى كم دينارا، قالوا وحذف مميز الاستفهامية أكثر لأنه فى صورة الفضلات " .(٣)

---

(١) شرح المفصل ١٢٥/٤.

(٢) مغنى اللبيب ٢٠٧/١.

(٣) شرح الكافية ٩٦/٢.

أولاً مميز كم الاستفهامية:

مميز كم الاستفهامية يكون مفرداً(١) منصوبا حملا لها على المرتبة الوسطى من العدد، وإنما حملت على وسطى المراتب لأن السائل لا يعرف فى الأغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة أولى .

ولا يجوز جره إلا إذا جرت هى بحرف جر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت فيجوز فى مثله الجر مع النصب وجره هنا بمن مضمرة وجوبا لا بالإضافة خلافا للزجاج(٢) قال الرضى:

" ولا يجوز أن يكون بدلا من كم لأن بدل متضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام " .(٣)

وعلل ابن يعيش إفراد مميزها وتنكيره بأنها فى الاستفهام مقدرة بعدد منون أو فيه نون نحو خمسة عشر(٤) وعشرين ونحو ذلك، وتفسير هذه الأعداد إنما يكون بالواحد المنكور نحو عندى خمسة عشر غلاما وعشرون عمامة فكذلك ما كان بمعناها .

مميز كم الخبرية:

أما مميز كم الخبرية فيكون مفردا ويكون جمعا وكلاهما يكون مجروراً بالإضافة إليها خلافا للفراء فإنه عنده بمن مقدرة وإنما أجازه الفراء هنا مع كونه نادراً لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو {وَكَم مِّن مَّلَكٍ }(٥){وَكَم مِّن قَرْيَةٍ }(٦) والشئ إذا عرف فى موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه .(٧)

---

(١) خلافا للكوفيين المغنى ٢٠٨/١.

(٢) مغنى اللبيب ٢٠٩/١.

(٣) شرح الكافية ٩٦/٢.

(٤) خمسة عشر ونحوه فى حكم المنون إذ المراد منه العطف وإنما حذف منه التنـوين للبناء.

(٥) النجم: ٢٦.

(٦) الأعراف: ٤.

(٧) شرح الكافية ٩٦/٢، ٩٧ بتصرف.

وإنما جاز فيه أن يكون مفردا وأن يكون جمعا من قبل أن كم واقعة على العدد والعدد منه ما ينصب مميزه نحو عندى خمسة عشر ثوبا ومنه ما يضاف إلى مميزه وذلك على ضربين منه ما يضاف إلى الجمع نحو ثلاثة أثواب ومنه ما يضاف إلى الواحد نحو مائة د رهم فميزت كم بجميع ما ميز به العد د مع إرادة الفرق بين الخبرية والاستفهامية فكان لها المفرد والجمع ولكنه مجرور .(١)

العلة فى اختصاص مميز الخبرية بالجر الاستفهامية بالنصب:

أجاب عن ذلك ابن يعيش حيث قال:

" فإن قلت ولم خصت الخبرية بالخفض والاستفهامية بالنصب فالجواب أن التى فى الخبر تضارع رب وهى حرف خفض فخفضوا بكم فى الخبر حملا على رب، ولما وجب للخبرية الخفض بمضارعتها وجب للأخرى النصب " .(٢)

نصب مميز كم الخبرية:

بعض العرب ينصب بكم فى الخبر كما ينصب فى الاستفهام وهم بنو تميم كأنهم يقدرون فيها التنوين وينصبون، قال ابن يعيش وهو عربى جيد والخفض أكثر " .(٣)

وقال الرضى:

" اعتمادا فى التمييز بينهما وبين الاستفهامية على قرينة الحال ".(٤)

فإذا فصل بين كم ومميزها فى الخبر عدلوا إلى لغة تميم لقبح الفصل بين الجار والمجرور – أعنى كم ومميزها –.

قال سيبويه: " إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشئ، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون، لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور لأن المجرور داخل فى الجار، فصارا

---

(١) شرح المفصل ١٢٦/٤، ١٢٧ بتصرف، شرح الكافية ٩٦/٢، ٩٧.

(٢) شرح المفصل ١٢٧/٤.

(٣) المرجع السابق ١٣٠/٤.

(٤) شرح الكافية ٩٧/٢.

كأنهما كلمة واحدة والأسم المنون يفصل بينه وبين الذى يعمل فيه، تقول: هذا ضاربٌ بك زيدا ولا تقول: هذا ضاربُ بك زيد . وقال زهير:(١)

تـؤم ســـــنانا وكــم دونـه من الأرض محدود باغارها(٢)

وقال القطامى:(٣)

كم نالنى منهم فضلا على عدم إذ لا أكاد من الاقتار احتمل(٤)

❁❁❁

(١) نسبه إلى زهير وليس فى ديوانه ونسب إلى كعب ولده وليس فى ديوانه أيضا وهـو من شواهد شرح المفصل ١٢٩/٤، والعينى ٨٩٦، الإنصاف ٣٠٦،الأشمونى٨٣/٤

(٢) الشاهد فيه الفصل بين (كم) وتمييزها وهو (محدودبا) لقـبح الفـصل بـين الجـار والمجرور وسيبويه يوجب النصب فى هذا للفصل إلا لضرورة والفراء يجيزه فـى السعة شرح الكافية ٩٧/٢.

(٣) الشاهد فيه الفصل بين كم الخبر وتمييزها (فضلا) بفاصل ولذلك نصب التمييز وهو من شواهد ابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣١، والإنصاف ٣٠٥، والعينى ٩٩٥، الأشمونى ٨٢/٤.

(٤) الكتاب ١٦٥/٢.

الفصل الثالث
أدوات الشرط

أدوات الشرط كلمات وضعت لتدل على التعليق بين جملتين والحكم بسببية أولاهما ومسببة الثانية .(١)

صدارتها :

أدوات الشرط مما له الصدارة فى الكلام قال الزمخشرى " والشرط كالاستفهام فى أن شيئا مما فى حيزه لا يتقدمه "(٢) ، كما نص عليه ابن يعيش(٣) وابن الحاجب(٤) وابن مالك(٥) وغيرهم وهذا أمر غنى عن التعريف لتأثيره فى الكلام كما نص عليه الرضى .(٦)

ولكونه له الصدر لا يعمل فيه شئ مما قبله ولا يتقدم عليه ما كان فى حيزه إلا أن يكون العامل خافضا فإنه يجوز تقديمه على المجرور إذا كان فى صلة ما بعده نحو يمن تمرر امرر ، وإنما ساغ تقديم الجار هنا لأنه يتنزل منزلة الجزء مما يعمل فيه ، ولذلك يحكم على موضعهما بالنصب أو يكون مبتدأ نحو زيد إن يقم أقم معه .

ولهذا الاعتبار أيضاً لا يتقدم الجزاء على أداته فلا يجوز آتك إن أتيتنى ، وأحسنْ إليك إن أكرمتنى بالجزم على الجواب ؛ لأن الجزاء لا يتقدم الأداة فإن رفع الأول على أنه دليل الجزاء جاز .(٧)

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٥٢، شرح التسهيل ٤/٦٦.

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ٩/٧.

(٣) شرح المفصل ٩/٧.

(٤) الكافية بشرح الرضى ٢/٢٥٢.

(٥) شرح التسهيل ٤/٨٥.

(٦) شرح الكافية ١/١٦٥.

(٧) خلافا للكوفيين فى كون المتقدم نفس الجواب ورد بأن حرف الشرط دال على معنى الشرط فى الجزاء وهو الملازمة بينهما فوجب تقديمه عليهما. شرح التسهيل ٤/٨٦.

قال المبرد :

" وأما ما يجوز فى الكلام فنحو آتيك إن أتيتنى وأزورك إن زرتنى ، ويقول القائل اتعطينى درهما ؛ فأقول إن جاء زيد ، وتقول أنت ظالم إن فعلت .

فإن قلت آتى من أتانى ؛ وأصنعُ ما تصنعُ لم يكن ها هنا جزاء[١] وذلك أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها " .[٢]

فقد أجاز المبرد ما كان مرفوعاً مع كون الشرط ماضيا من نحو آتيك إن أتيتنى ، أو كان جملة اسمية والشرط ماضيا من نحو أنت ظالم إن فعلت.

قال ابن يعيش :

" ولم يكن ما تقدم جوابا وإنما هو كلام مستقل عقب بالشرط

والجواب محذوف وليس ما تقدم بجواب ألا ترى أن الجواب إذا كان فعلا كان مجزوما ، وإن كان جملة اسمية لزمته الفاء " .[٣]

ولا يجوز أن يتقدم دليل الجواب على الشرط فى السعة إلا إذا كان ماضيا، أما إن كان مضارعا فهو مخصوص بضرورة الشعر قال سيبويه :

" وقبح فى الكلام أن تعمل إن أو شئ من حروف الجزاء فى الأفعال حتى يجزمه فى اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله ، ألا ترى أنك تقول آتيك إن أتيتنى ، ولا تقول آتيك إن تأتنى إلا فى شعر ، لأنك أخرت إن وما عملت فيه ولم تجعل لإن جوابا ينجزم بما قبله " .[٤]

أقسامها :

انقسمت أدوات الشرط إلى أقسام عدة باعتبارت مختلفة على النحو التالى :

---

(١) لم يكن جزاء لأن من وما صارتا موصولتين ويكون ما بعدهما صلة وما قبلهما عاملا فيهما وذلك إذا تقدم دليل الجواب وكان الشرط غير ماض.

(٢) المقتضب ٦٦/٢.

(٣) شرح المفصل ٧/٩.

(٤) الكتاب ٦٦/٣.

انقسمت باعتبار عملها إلى أدوات شرط جازمة ، وأدوات شرط غير جازمة .

أدوات الشرط الجازمة :

وهى على ثلاثة أقسام كما قسمها سيبويه :

حروف ، أسماء غير ظروف ، ظروف .

أولاً الحروف :

١- إن :

أما إن فهي حرف باتفاق وهى أم أدوات الشرط والأصل فيها قال تعالى : ﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾(١) .

وعلله الخليل بكونها لا تفارق المحازاة قال سيبويه :

" وزعم الخليل أن إن هى أم الجزاء فسألته لم قلت ذلك فقال من قبل أنى أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاما ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء وهذه على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة " .(٢)

وقال المبرد :

" هى أصل الجزاء كما أن الألف أصل الاستفهام " .(٣)

وعلله المبرد بعمومها فى الشرط حيث قال :

" إنما قلنا إن (إنْ) أصل الجزاء لأنك تجازى بها فى كل ضرب منه تقول : إن تأتنى آتك ، وإن تركب حمارا أركبه ثم تصرفها منه فى كل شئ وليس هكذا سائرها " .(٤)

وقال فى موضع آخر بعد ذكر خصوصية كل أداة :

---

(١) الأنفال : ١٩.

(٢) الكتاب ٦٣/٣.

(٣) المقتضب ٣٥٩/٢.

(٤) المقتضب ٤٩/٢.

" فأما إن فإنها ليست باسم ولا فعل ، إنما هى حرف تقع على كل ما وصلته به زمانا كان أو مكانا أو آدميا أو غير ذلك يقول إن يأتنى زيد آته ، وإن يقيم فى مكان كذا وكذا أقم فيه وإن تأتنى يوم الجمعة آتك فيه " .(١)

ولكونها أم الباب اختصت بأمور عن غيرها من أدوات الشرط قال ابن يعيش :

" اعلم أن إن أم هذا الباب للزومها هذا المعنى وعدم خروجها عنه إلى غيره ولذلك اتسع فيها وفصل بينها وبين مجزومها بالاسم نحو قولهم إن الله أمكننى من فلان فعلت وقد يقتصر عليها ويوقف عندها نحو قولك صل خلف فلان وإن اى وإن كان فاسقا ولا يكون مثل ذلك فى غيرها مما يجازى به " .(٢)

وخصه الرضى بالشعر مع وجود القرينة فقال :

" أعلم أن أم الكلمات الشرطية إن ومن ثمة يحذف بعدها الشرط والجزاء فى الشعر خاصة مع القرينة قال :(٣)

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرا معدما قالت وإن

ويحذف فى السعة شرطها وحده إذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو قولك ايتنى وإن لا أضربك أى وإن لا تأتنى أضربك " .(٤)

٢- إذ ما :

ذهب أكثر النحاة(٥) إلى أن إذ ما حرف موافقين فى ذلك سيبويه حيث قال فى باب الجزاء :

---

(١) المقتضب ٥٢/٢.

(٢) شرح المفصل ١٥٦/٨.

(٣) نسبه المالقى لرؤية رصف المبانى صـــ١٠٦، وفى العينى قيل لرؤبة ولم أجده فى ديوانه ٣٣/١، ولم ينسبه ابن هشام فى المعنى ٧٤٧/٢ والشاهد قوله وإن حيث حذف الشرط والجزاء بعد إن والتقدير وإن كان فقيرا رضيت وهو من شواهد رصف المبانى صـــ١٠٦، المغنى ٧٤٧/٢، الأشمونى ٣٣/١، ٢٦/٤.

(٤) شرح الكافية ٢٥٣/٢.

(٥) شرح التسهيل ٧٢/٤، الأشمونى ١١/٤، التصريح ٢٤٧/٢.

" فما يجازى به من الأسماء غير الظروف من وما وأيهم وما يجازى به من الظروف : أى حين ، ومتى ، وأين ، وأنى ، وحيثما ومن غيرهما إن وإذ ما " .(١)

وكان ترجيحهم مذهب سيبويه فى مقابلة مذهب المبرد وابن السراج وأبى على حيث يذهبون إلى أنها ظرف زمان باق على الظرفية ذكر المبرد أولاً أن إنما حرف فقال " ومن الحروف التى جاءت لمعنى : إن وإنما " .(٢)

إنما ذكر وذلك مجاراة لمذهب سيبويه ولكنه قال بعد ذلك " ولا يكون الجزاء فى (إذ) ولا فى (حيث) بغير (ما) لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعتا الإضافة فعملتا " .(٣)

وأخذ الرضى يوضح وجهة نظر سيبويه فى حرفتها فقال " وأما إنما فهو حرف عند سيبويه كإنْ ولعله نظر إلى أن لفظه (ما) تدخل على إذا مع أن فيه معنى الشرط وهى للمستقبل وإن دخلت على الماضى كإن ولا تصير جازمة معها فكيف بإذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضى فإنما عنده غير مركبة

وقال المبرد إذ ما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الإضافة مهيئة للشرط والجزم كما فى حيث فإنها صارت بمعنى المستقبل وجازمة .

وأما الاعتراض بإذاما فلا يلزم إذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الأحكام اختيار منهم بلا مرجح ألا ترى أن حيث مثل إذا متضمن لمعنى الشرط بل إذا أقعد فيه ويجزم حيث مع ما دون إذا " .(٤)

وأنكر السيرافى وجود إنما بالكلية فقال :

---

(١) الكتاب ٣/٥٦.

(٢) المقتضب ٢/٤٥.

(٣) المرجع السابق ٢/٤٦.

(٤) شرح الكافية ٢/٢٥٣، ٢٥٤.

" ما علمت أحدا من النحاة ذكر إنما غير سيبويه وأصحابه واستشهد سيبويه له ببيتين أحدهما قوله :[١]

إذما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك إذا اطمئن المجلس

والآخر قوله :[٢]

إذما ترينى اليوم أزجى طعينتى أصَعَّدُ سَيْرافى البلاد أُفْرِعُ

وقال بعض النحاة أصله أما وهو لا يجئ إلا بنون التأكيد بعده كقوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[٣] فلما كان ينكسر البيت بالنون غير صورة إما بقلب الميم الأولى ذالا ولا يتم له هذا فى قوله إنما دخلت " .[٤]

بينما يتخذ المالقى موقفا معاكسا للسيرافى حيث يرى أنها كان حقها أن تكون فى كل موضع حرفا إذ هى متوغلة فى البناء لا تخرج عنه وهو أصلى فى الحروف ، وإذا أدخلت عليها (ما) وجزم بها كان حكمها حكم إن الشرطية فقوى حكمها فى الحرفية ببنائها المذكور وبكونها على حرفين ولطلبها للفعل باختصاصها به وتأثيرها فيه وهذه خاصية الحروف كـ(إن) المتفق على حرفيتها[٥] ثم ذيل كلامه بقوله :

---

(١) البيت للعباس بين مرادس بن أبى عامر بن حارثة السالمى قالها فى غزوة حنين وهو من شواهد الكتاب ٥٧/٣، الكامل ١٥٨/٣، الخصائص ١٣٢/١، شرح المفصل ٤٦/٧، شرح الكافية ٢٥٣/٢، شرح التسهيل ١٧/٤.

(٢) نسبه سيبويه لعبد الله بن همام السلولى ورواه مزجى ظعينتى والإزجاء السوق، والظعينة: المرأة ما دامت فى الهودج، وصعَّد فى الوادى تصعيدا انحدر فيه بخلاف الصعود فإنه الارتفاع وأفرع إفراعا صعد وارتفع وهو من شواهد الكتاب ٥٧/٣، شرح المفصل ٣٧/٧، ٩ : ٦، شرح الكافية ٢٥٤/٢، شرح التسهيل ٦٧/٤.

(٣) مريم : ٢٦.

(٤) شرح الكافية ٢٥٣/٢، ٢٥٤.

(٥) رصف المبانى صـ٦٠ بتصرف.

" والصحيح مذهب سيبويه لخواص الحرفية فيها ولم يقم دليل على القطع باسميتها " .(١)

والذى يبدو راجحا فى نظرى هو رأى المبرد فإن المتتبع لكلام سيبويه يجد انه بعد أن ذكر أنها حرف سوى بينها وبين حيث تماما ولم يقل أحد أن حيث حرف قال :

" ولا يكون الجزاء فى حيث ولا فى إذ حتى يضم إلى كل واحدة منها ما فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكأنما وليست ما فيها بلغو ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد " .(٢)

فالملاحظ من هذا النص التسوية التامة بين حيث وإذ ثم أكمل حديثه عن حيث فقال :

وإنما منع حيث أن يجازى بها أنك تقول : حيث تكون أكون فتكون وصل لها كأنك قلت : المكان الذى تكون فيه أكون .

ويبين هذا أنه فى الخبر بمنزلة إنما وكأنما وإذا أنه يبتدأ بعدها الأسماء ، أنك تقول حيث عبد الله قائم زيد ، وأكون حيث زيد قائم فحيث كهذه الحروف التى تبتدأ بعدها الأسماء فى الخبر ، ولا يكون هذا من حروف الجزاء فإذا ضممت إليها ما صارت بمنزلة إن وما أشبهها ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجئ بما وصارت بمنزلة أما " .(٣)

فالنص السابق كله ينطبق على إذ كما انطبق على حيث اللهم إلا إذا قيل إن إذ نزع منها المضى وصارت للمستقبل ولم ينزع من حيث دلالة الظرفية وهذا ليس بشئ حيث تدخل لم على المضارع فتغير زمانه إلى المضى ولم يغير ذاته، وكذا الماضى الداخل عليه أدوات الشرط فإنها تغير زمانه إلى المستقبل ولم تغير ذاته وعلى ذلك فالذى أراه راجحا هو مذهب المبرد فى كونه ظرفا

---

(١) رصف المبانى صـــ٦٠.

(٢) الكتاب ٣/٥٦، ٥٧.

(٣) السابق ٣/٥٨، ٥٩.

قطعته ما عن الإضافة إلى الجملة لتهيئة بعدم الإضافة إلى الإبهام والعموم ليناسب دلالة الشرط فتحول بدلالة الشرط إلى المستقبل .

ثانياً الأسماء غير الظروف :

نص سيبويه على الأسماء غير الظرف قال :

" فما يجازى به من وما وأيهم " .(١)

ولا يكون الشرط فى اسم بوجه عام إلا بتضمين ذلك الاسم معنى حرف الشرط ، وبهذا التضمين بنيت أسماء الشرط .

قال الرضى متحدثا عن فعل الشرط :

" وقد يكون فى المستقبل وقد وضعت له إن ولا يكون معنى الشرط فى اسم الا يتضمن معناها " .(٢)

١- من :

وتكون لما يعقل قال المبرد :

" تقول فى (من) من يأتنى آته فلا يكون ذلك إلا لما يعقل فإن أردت بها غير ذلك لم يكن .

فإن قال قائل : فقد قال الله ﷻ : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاء فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾(٣) فهذا لغير الآدميين

قيل : إنما جاز هذا ، لأنه قد خلط مع الآدميين غيرهم بقوله : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاء فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾(٤) ، وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان فى مثل معناه ، لأن المتكلم يبين به ما فى الآخر وإن كان لفظه مخالفا " .(٥)

---

(١) الكتاب ٥٦/٣.

(٢) شرح الكافية ١٠٩/٢.

(٣) النور : ٤٥.

(٤) المقتضب ٤٩/٢، ٥٠، شرح المفصل ١٤٤/٣.

(٥) الأشمونى ١١/٤.

وقال الأشمونى :

" من لتعميم أولى العلم " .(١)

فقوله لتعميم أولى العلم أى يصلح للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، وقد ذكر الفراء أن الضمير عاد فى قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا ﴾ على (من) بالتذكير مرة، وبالتأنيث مرة أخرى(٢) ، وفى قوله تعالى : ﴿ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ﴾(٣) قال : " لم يقل (فذلك) فيوحد لتوحيد من ولو وحد لكان صوابا و(من) تذهب بها إلى الواحد وإلى الجمع وهو كثير " .(٤)

مـا :

قال المبرد :

" وما تكون لغير الآدميين ، نحو ما تركب أركب وما تصنع أصنع ، فإذا قلت ما يأتى آته – تريد الناس – لم يصح "(٥).

وزاد ابن يعيش : " وعلى صفات من يعقل " .

وذكر ابن مالك فى شرح التسهيل أنها لتعميم الأشياء(٦) وجعلها ابن هشام على نوعين :

الأول غير زمانية نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾(٧) ، ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾(٨) .

---

(١) الأحزاب : ٣١.

(٢) معانى القرآن ١١١/٢ بتصرف.

(٣) المؤمنون : ١٠٢.

(٤) معانى القرآن ٣٧٣/١.

(٥) المقتضب ٥١/٢.

(٦) شرح التسهيل ٦٨/٤.

(٧) البقرة : ١٩٧.

(٨) البقرة : ١٠٦.

والثانى زمانية ونسبه للفارسى وأبى البقاء وأبى شامة وابن برى وابن مالك واستظهره فى قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَقَامُواْ لَكُمْ فَاسْتَقِيمُواْ ﴾(١) اى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم " .(٢)

وفرق الفراء بين الموقتة وغير المؤقتة بلزوم من البيانية الجارة للنكرة المذكورة بعد غير الموقتة فقال فى قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ ﴾(٣) فقال : (من دابة) لأن (ما) وإن كانت قد تكون على مذهب (الذى) فإنها غير مؤقتة ، وإذا أبهمت غير مؤقتة أشبهت الجزاء ، والجزاء تدخل (من) فيما جاء من اسم بعده من النكرة فيقال : من ضربه من رجل فاضربوه ولا تسقط من فى هذا الموضع وهو كثير فى كتاب الله ﷻ قال الله تبارك وتعالى : ﴿ مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللّهِ ﴾(٤) وقال : ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾(٥) وقال : ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْاْ إِلَى مَا خَلَقَ اللّهُ مِن شَيْءٍ ﴾(٦) ولم يقل فى شئ منه بطرح (من) كراهية أن تشبه أن تكون حالا لمن وما ، فجعلوه بمن ليدل على أنه تفسير لما ومن لأنهما غير مؤقتتين فكان دخول (من) فيما بعدها تفسيرا لمعناهما " .(٧)

أى :

ذكر سيبويه (أى) فى المجازاة ضمن الأسماء غير الظروف ممثلا لها بأيهم ، ثم ذكرها فى الظروف ممثلا بأى حين(٨) وحقيقة الأمر أن أى إنما تقع

---

(١) التوبة : ٧.

(٢) مغنى اللبيب ٣٣٢/١ بتصرف.

(٣) سورة النحل : ٤٩.

(٤) النساء : ٧٩.

(٥) النساء : ١٢٤.

(٦) النحل : ٤٨.

(٧) معانى القرآن ١٠٣/٢، وانظر شرح المفصل ١٣/٤.

(٨) الكتاب ٥٦/٣.

على شئ هى بعضه فهى لا تفيد إلا بذكر المضاف إليه ، وبناء على ذلك لا يكون المضاف إليه إلا مما يتبعض .

فإذا كانت هى بعض المضاف إليه كما تقدم فإن أضيفت إلى الظرف كانت ظرفية ، وأن أضيفت إلى غير ظرف كانت اسما خاليا من معنى الظرفية بحسب ما تضاف إليه .

وتستعمل أى فى الاستفهام والجزاء فتكون تامة وتكون بمعنى الذى ، ولتمامها لا تحتاج إلى صلة من الأول قوله تعالى : ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾(١) ، وقوله تعالى : ﴿ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾(٢) ، ومن الثانى أيهم بأننى أكرمه ، وأيهم تكرم أكرمه وكلاهمًا يلزم الصدر ولذلك لا يكون الرفع فيها إلا على الابتداء لاقتضاء الفاعلية تقدم الفعل ، بخلاف النصب حيث يتقدم المفعول على الفعل .

كما تستعمل أيضاً موصولة فتلزمها الصلة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾(٣) .

وقد تفرد عن الإضافة إذا تقدم ذكر ما هو بعض منه .

قال ابن يعيش :

" وقد تفرد أى إذا تقدم ذكر ما هو بعض منه نحو : ﴿ قُلِ ادْعُواْ اللّهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى ﴾(٤) أفرد أيَاهنا لأنه أحد الاسمين المذكورين ومعناه أى الاسمين دعوتم الله فله الأسماء الحسنى ولو قلت أيا ضربت أو بأى مررت لم يجز لأنه لم يتقدم ما يسد مسده " .(٥)

---

(١) النمل : ٣٨.

(٢) الشعراء : ٢٢٧.

(٣) مريم : ٦٩.

(٤) الإسراء : ١١٠.

(٥) شرح المفصل ١٣٣/٢.

وتستعمل أى صفة للنكرة أو حالا من المعرفة ولا تضاف حينئذ إلا إلى النكرة وتلزم الإضافة فلا تقطع عنها نحو مررت برجل أى رجل ، ومررت بزيد أى فتى .[١]

كما تستعمل موصوفة فتكون وصلة لنداء ما فيه ال نحوْ يا أيها الرجل فتكون الهاء كالعوض عن المضاف إليه .[٢]

ثالثاً : ما يجازى به من الظروف :

نص سيبويه على ما يجازى به من الظروف فقال :

" وما يجازى به من الظروف : أى حين ومتى وأين وانى وحيثما " .[٣]

أما أى حين فقد سبقت دراستها مع أى التى ليست بظرف .

وأما متى وأين وأنى وحيثما التى نص عليها سيبويه[٤] فهى ظروف تضمنت معنى الشرط ، ولا يكون الشرط فى هذه إلا بتضمينها معنى (إن) كما سبق بيانه .

فمتى وأيان :

ظرفان موضوعان للدلالة على عموم الزمان ثم تضمنتا معنى الشرط ، ومن استعمال متى شرطية قوله :[٥]

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى

ولاستعمال متى خمسة أوجه من بينها أن تكون أداة شرط ذكر ابن هشام[٦] هذه الأوجه فى المعنى ولا يتسع البحث لذكرها .

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/٦٥، ٦٦ بتصرف.

(٢) شرح المفصل ٤/٢٢.

(٣) الكتاب ٣/٥٦.

(٤) الكتاب ٣/٥٦.

(٥) نسبه سيبويه لسحيم بن وثيل اليربوعى والشاهد استعمال متى للشرط فجزمت فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وهو من شواهد الكتاب ٣/٢٠٧، وشرح المفصل ١/٦١، مغنى اللبيب ١/٣٦٦.

(٦) مغنى اللبيب ١/٣٦٦.

وأما أيان :

فقد ذكر أبو حيان عن صاحب اللوامح أن أصلها أى أوان قال أبو حيان :

" وذكر صاحب كتاب اللوامح أن أيان فى الأصل كان أى أو ان ، فلما كثر دوره حذفت الهمزة على غير قياس ولا عوض وقلبت الواو وياء فاجتمعت ثلاث ياءات فحذفت أحداها فصارت كما رأيت " .(١)

ولم يذكر سيبويه أيان وقد يرجع ذلك إلى أن الجزم بها قليل كما نص عليه أبو حيان حيث قال :

" وتستعمل فى الجزاء فيجزم بها المضارعين وذلك قليل فيها ولم يحفظه سيبويه لكن حفظه غيره وأنشد قول الشاعر :(٢)

أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذار "(٣)

وأما أين وحيثما :

فهما ظرفان موضوعان لعموم الأمكنة أما أين فتستعمل شرطا واستفهاما ، فإذا كانت شرطا جزمت ومثل سيبويه(٤) بقول الشاعر :(٥)

أين تصرف بنا العداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقى

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾(٦) .

---

(١) البحر المحيط ٤١٩/٤.

(٢) لم أجد فيما قرأت من نسب هذا البيت والشاهد فيه أيان حيث جاءت شرطية فجزمت تؤمنك وتأمن وهو من شواهد شرح التسهيل ٧١/٤، العينى ١٠/٤، شذور الذهب صـــ٣٥١، التصريح ٢٤٨/٢.

(٣) البحر المحيط ٤١٩/٤.

(٤) الكتاب ٥٨/٢.

(٥) نسبه سيبويه لابن همام السلولى أى إن تضرب بنا العداة فى موضع من الأرض نصرف العين نحو هؤلاء العداة للقائهم والشاهد المجازاة بأين الظرفية وهو من شواهد ابن يعيش ١٠٥/٤، ٤٥/٧، والأشمونى ١٠/٤.

(٦) النساء : ٧٨.

وأما حيثما :

فلا تكون إلا شرطا وكانت قبل دخول ما عليها ظرفا لعموم المكان فلما ضارعت حين فى الزمان(١) أضيفت إلى الجملتين الاسمية والفعلية وهذه الإضافة على وجه اللزوم فخصصت بتلك الإضافة فلما استعملت فى الشرط اشترط فيها اتصالها بما قال سيبويه .

قال سيبويه :

" ولا يكون الجزاء فى حيث ولا فى إذ حتى تتضم إلى كل واحد منها (ما) ، وإنما منع حيث أن يجازى بها أنك تقول : حيث تكون أكون فتكون وصل لها ، كأنك قلت المكان الذى تكون فيه أكون .

ويبين هذا أنها فى الخبر بمنزلة إنما وكأنما وإذا ، أنه يبتدأ بعدها الأسماء أنك تقول حيث عبد الله قائم زيد وأكون حيث زيد قائم فحيث كهذه الحروف التى تبتدأ بعده الأسماء فى الخبر ، ولا يكون هذا من حروف الجزاء فإذا ضممت إليها (ما) صارت بمنزلة إن وما أشبهها ولم يجز ما جاز فيها قبل أن تجئ بما وصارت بمنزلة إما " .(٢)

فكان دخول (ما) على حيث أمراً لازما(٣) حتى تكون مانعة من الإضافة المخصصة لتعود حيث إلى عمومها وإبهامها وهذا شأن الشرط .

وعبر ابن مالك عن ذلك بقوله :

" وألزموها (ما) تنبيها على إبطال مذهبها الأول وجزموا بها الفعل كقول الشاعر :(٤)

حيثما تستقيم يقدر لك اللـ ـه نجاحـا فى غابر الأزمان(٥)

---

(١) المقتضب ٥٣/٣.

(٢) الكتاب ٥٨/٣، ٥٩.

(٣) المقتضب ٥٣/٢.

(٤) لم أجد فيما قرأت من نسب هذا البيت وهو من شواهد العينى ١٠/٤، والأشمونى ١٠/٤، شذور الذهب صـ٣٥٢، مغنى اللبيب ٥٢/١.

(٥) شرح التسهيل ٧٢/٤.

واستدل ابن هشام بالبيت السابق على ورد حيث للزمان[١]

أنى :

نص سيبويه على (أنى) ضمن الظروف المتضمنة معنى الشرط ومثل لها بقول لبيد :

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها كِلاَ مَرْكَبَيْها تحت رجلك شاجر[٢]

وكذا نص المبرد أيضاً على كونها من الظروف التى تضمنت معنى الشرط .[٣]

ونص الزمخشرى على كونها جارية مجرى الظرف مسويا بينها وبين كيف[٤] أما ابن يعيش فهو يرى ظرف مكان كأين .[٥]

ونفى ابن مالك عنها الظرفية مثبتا له شبه الظرفية فقال :

" فأنى لتعميم الأحوال وليست ظرفا ؛ لأنه لا زمان ولا مكان ولكنها تشبه الظرف ؛ لأنها بمعنى : على أى حال فلما كانت تقدر بالجار والمجرور والظرف يقدر بهما ، كانت بمنزلته " .[٦]

وأورد أبو حيان فى قوله تعالى : ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[٧] عدة أقوال مقتضاها ما يلى :

١- أن تكون أنى بمعنى كيف فتكون للعزل وترك العزل فتكون الكيفية لهذين الحالين ، أو كيفية مطلقة فى أحوال المرأة .

٢- أن تكون بمعنى (متى) فتكون إذ ذاك ظرف زمان فيكون المعنى فى أى زمان أردتم .

---

(١) مغنى اللبيب ١/١٥٢.

(٢) الشاهد ورد أنى للشرط فجزمت فعلين تأتها، تلتبس وهو من شواهد ابن يعيش ٤/١٠٩، الكتاب ٣/٥٨.

(٣) المقتضب ٢/٤٥.

(٤) المفصل لشرح ابن يعيش ٤/١٠٩.

(٥) شرح المفصل ٤/١٠٩.

(٦) شرح التسهيل ٤/٧٠.

(٧) البقرة : ٢٢٣.

٣- أن يكون بمعنى (أى) والمعنى على أى صفة شئتم فيكون تخيير فى الخلال والهيئة .

وأنكر أبو حيان وغيره أن تكون فى الآية بمعنى أين فتكون للمكان وإلا لزم تحليل الدبر ثم قال :

" وأنى إنما يجئ سؤالا وأخبارا عن أمر له جهات فهى أعم فى اللغة من كيف ومن أين ومن متى هذا هو الاستعمال العربى " .(١)

وليست (أنى) فى قوله تعالى : ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾(٢) شرطية وإنما ذكرت احتمالتها المختلفة الواردة عن العلماء للخيط الرابط بين هذه الكلمات عند استعمالها ظروفا واستعمالها شرطا إذ عندما تنتقل إلى الشرطية تنتقل بمعانيها فلا تفارق الظرفية وهذا ما حققه الرضى فى شرح الكافية(٣) وسبق ذكره فى هذا البحث .

مهما :

" جرى متأخروا النحاة على ذكر مهما ضمن الأسماء غير الظروف المتضمنة لمعنى الشرط فيقولون هى اسم على الأصح وقولهم على الأصح إنما هو إشارة إلى الخلاف فيها .

فهى عند الخليل(٤) (ما) لحقت بها ما الزائدة كما تلحق سائر كلمات الشرط ثم استكره تتابع المثلين فأبدل ألف (ما) الأولى ها لتجانسهما فى الهمس.

واستحسن الرضى قول الخليل فقال :

" قول الخليل قريب قياسا على أخواتها " .(٥)

---

(١) البحر المحيط ٢/١٧٠، ١٧١.

(٢) البقرة : ٢٢٣.

(٣) شرح الكافية ١/١٢.

(٤) الكتاب ٣/٥٩، ٦٠.

(٥) شرح الكافية ٢/٢٥٣.

وقال سيبويه :

" ويجوز أن يكون مه كإذ ضم إليها (ما) " .(١)

ولم يحدد سيبويه نوع (ما) المتصلة بمه على هذا القول وعرض الزجاج قول الخليل ذاكرا دليل ذلك وهو أنه ليس شئ من حروف الجزاء إلا وما تزاد فيه ثم قال :

" وقالوا : جائز أن تكون (مه) بمعنى الكف ، كما تقول مه أى اكفف وتكون (ما) الثانية للشرط والجزاء ، كأنهم قالوا – والله أعلم – اكفف ما تأتينا(٢) به من آية " .(٣)

ونسب بعض النحاة هذا القول إلى الزجاج قال ابن مالك : " وإليه ذهب الزجاج " .

وحقيقة الأمر لم يكن الزجاج إلا عارضا هذا القول ثم اختار الأول فقال :

" والتفسير الأول هو الكلام وعليه استعمال الناس وهذا ليس فيما فيه من التفسير شئ ، لأنه يخل اختلاف هذين التفسيرين بمعنى الكلام " .(٤)

كما استبعده الرضى فقال بعد أن نسب هذا القول إلى الزجاج :

" وفيه بعد إذ لا معنى للكف مع معنى الشرط إلا على بعد وهو أن يقال فى مهما تفعل افعل أنه رد على كلام مقدر كأنه قال لك قائل أنت لا تقدر على ما أفعل فقلت مهما تفعل افعل " .(٥)

وهذا كله مبنى على أن مهما مركبة وعرض ابن يعيش قول آخر يقتضى أنها غير مركبة فقال :

---

(١) الكتاب ٣/٦٠.

(٢) هكذا وردت فى معانى القرآن وإعرابه وتصويب العبارة أكفف ما تأتنا لنصه على أن (ما) للشرط وقد يكون خطأ مطبعيا.

(٣) معانى القرآن وإعرابه ٢/٣٦٩.

(٤) معانى القرآن وإعرابه ٢/٣٦٩.

(٥) شرح الكافية ٢/٢٥٣.

" وقال غيرهم هى اسم مفرد معناه العموم قالوا لأن الأصل عدم التركيب ".(١)
وهذا الذى عرضته من أقوال النحاة كلها يدور فى كونها اسم .
وذهب السهيلى إلى أنها حرف بدليل قول زهير :

ومهما تكن عند امرئ من حليقه وإن خالها تخفى على الناس تعلم

قال : فهى هنا حرف بمنزلة إن بدليل أنها لا محل لها قال إذ لا تكون مبتدأ لعدم الربط من الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ولا سبيل إلى غيرهما فتبين أنها لا محل لها .

وأجاب عنه ابن هشام :

" أنها إما خبر تكن ، وخليقة اسمها ومن زائدة ؛ لأن الشرط غير موجب عند أبى على ، وإما مبتدأ واسم تكن ضمير راجع إليها والظرف خبر ، وأنت ضميرها لأنها الخليقة فى المعنى ، ومثله " فاجاءتك حاجتك " فيمن نصب حاجتك ومن خليقة تفسير للضمير " .(٢)

فهكذا اختلف القول فى مهما بين الاسمية والحرفية ثم من الاسمية بين الإفراد والتركيب.

والذى نرجحه هو المذهب الأول لسلامته من الطعن ولعود الضمير عليه فى قوله تعالى: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ ﴾(٣) حيث قال الزمخشرى وغيره عاد عليها ضمير (به) وضمير(بها) حملا على اللفظ وعلى المعنى قال ابن هشام : " والأولى أن يعود (بها) لآية " .(٤)

---

(١) شرح المفصل ٨/٤.
(٢) مغنى اللبيب ٣٦٢/١.
(٣) الأعراف : ١٢٣.
(٤) مغنى اللبيب ٣٦٢/١.

أدوات الشرط غير الجازمة :

إنما قلنا أدوات الشرط غير الجازمة وذلك على الغالب فى بعضها وإلا فقد وقع الجزم من بعضها على الوجه القليل .

وأدوات الشرط غير الجازمة منها ما هو ظرف كإذا وما هو شبيه بالظرف ككيف ومنها أيضا حروف وهى لو ، لولا ، لو ما ، لما ، أما .

أما كيف :

فهى فى الأصل سؤال عن الحال[١] ، عدها الزمخشرى جارية مجرى الظروف[٢] ، وإنما أجروها مجرى الظروف لكونها تقدر بالجار والمجرور أى على أى حال .[٣]

وقال ابن مالك :

" وأما كيف فاسم[٤] لتعميم الأحوال وتسمى ظرفا لتأولها بعلى أى حال " .[٥]

وأكثر ما تكون استفهاما وأما المجازاة بها فإنها تكون فى المعنى فحسب قال سيبويه :

" وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنعْ أصنعْ فقال هى مستكرهة وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء ، لأن معناها على أى حال تكن أكن " .[٦]

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٣.

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ٤/١٠٩.

(٣) هذا التقدير عند سيبويه لأنها عنده ظرف وخالفه السيرافى والأخفش أنه اسم غير ظرف وقدروها أصحيح أم سقيم وترتب على ذلك أمورا. المغنى ١/٢٣١.

(٤) ذكر ابن هشام أدلة اسميتها بدخول الحال عليها ، وابدال الاسم الصريح منها والإخبار به مع مباشرة الفعل فبالإخبار انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية. المغنى ١/٢٢٩.

(٥) شرح التسهيل ٤/٧٠.

(٦) الكتاب ٣/٦٠.

وذكر ابن هشام أنها إذا كانت شرطا – يعنى فى المعنى – اقتضت فعلين متفقى اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع أصنع ولا يجوز كيف تجلس أذهب .(١)

وأجاز الكوفيون المجازاة بكيف كما يجازى بمتى وما و أينما وما أشبهها من كلمات المجازاة .(٢)

ونص ابن يعيش على أسباب قصورها عن أخواتها فلم يجازى بها فقال :

" ولا يجازى بكيف كما جوزى بأين لضعفها ونقصها عن تصرف أخواتها بكونها اسما ولا يخبر عنها فلا يقال كيف فى الدار كما يقال من فى الدار وما عندك على الابتداء والخبر ، ولا يعود إليها ضمير فلا يقال كيف ضربته والهاء تعود على كيف ، ولا يكون جوابها إلا نكرة وجواب أخواتها يكون معرفة ونكرة فإذا قلت كيف زيد فيقال صالح أو سقيم ولا يقال الصالح فلما نقص تصرفه عن تصرف أخواته لم تكن ثم ضرورة تدعو إلى المجازاة به لأنه يقوم مقامه على أى حال تكن أكن " .(٣)

ومن ورود كيف شرطا فى المعنى فقط قوله تعالى : ﴿ ..يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاء.. ﴾(٤) ﴿ ..يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاء.. ﴾(٥) وجوابها فى ذلك كله محذوف لدلالة ما قبله عليه .

قال ابن هشام :

" وهذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها " .(٦)

إذا :

تأتى إذا على ضربين ، مختصة بالجملة الاسمية وهذه ظرف لما يستقبل من الزمان ، ولها وجهان :

---

(١) مغنى اللبيب ٢٢٩/١.

(٢) الإنصاف ٦٤٣/٢.

(٣) شرح المفصل ١١٠/٤.

(٤) المائدة : ٦٤.

(٥) آل عمران : ٦.

(٦) مغنى اللبيب ٢٣٠/١.

أحدهما : أن تكون خالية من معنى الشرط نحـو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ۞ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴾[1] .

والثانى :

أن تكون متضمنة معنى الشرط[2] وهو الغالب منها نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا.. ﴾[3] وهى كالخالية من معنى الشرط فى عدم استحقاق عمل الجزم .[4]

وذكر المبرد عدم الجزم به فقال :

" إنما منع إذا أن يجازى بها لأنها مؤقتة وحروف الجزاء مبهمة " .[5]

ثانياً الحروف :

لو :

قال ابن مالك :

" أكثر ما تصحب بناء الماضى نحو لو قام زيد قام عمرو ، وقد تصحب المضارع ولا تجزمه[6] ؛ لأنها لما قل استعمالها مع المضارع لم تقبل أن تؤثر فيه ، وتعمل عمل ما لازم المضارع أو غلب استعماله معه " .[7]

وتعددت الآراء فى معنى لو وأظهر ما قيل فيها إنها موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثانى ، أى أن امتناع الثانى يدل على امتناع الأول ، وذلك لأن لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود فى الماضى ، والمقدر وجوده فى

---

(١) الليل : ١ ، ٢.

(٢) لم يلزم عند الأخفش وقوع الفعلية بعدها شرح الكافية ١٠٩/٢.

(٣) البقرة : ١٤.

(٤) وقد شاع الجزم فى الشعر اضطراراً الكتاب ٦١/٣.

(٥) المقتضب ٥٤/٢.

(٦) وقد يجزم بها اضطراراً شرح التسهيل ٩٣/٤.

(٧) شرح التسهيل ٦٦/٤.

الماضى يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذى هو ملزوم لأجل امتناع لازمه ، أى الجزاء لأن الملزوم ينتفى بانتفاء لازمه .(١)

لولا ولوما :

تكونان لامتناع الشئ لوجود غيره ، ويقع بعدها المبتدأ وتختصان بذلك ، ويكون جوابهما سادا مسد خبر المبتدأ لطوله وذلك قولك لولا زيد لأكرمتك فقد امتنع الإكرام لوجود زيد فصارا فى هذا الوجه يدخلان على جملتين ابتدائية وفعلية لربط الجملة الثانية بالأولى ، والابتدائية هى التى تليها الفعلية ، والأصل قبل دخول الحرف زيد مانع لأكرمتك ولا يكون حينئذ لإحدى الجملتين تعلق بالأخرى فإذا دخلت لولا ولوما ربطت إحدهما بالأخرى وصيرت الأولى شرطا والثانية جزاء .(٢)

أما :

أما بالفتح والتشديد حرف بسيط وضع لمعنيين .

تفصيل مجمل نحو هؤلاء ، فضلاء أما زيد ففقيه وأما عمرو فمتكلم ، ولاستلزام شئ لشئ ، أى استلزام الشرط للجزاء ، ومعنى الاستلزام ملازم لها فى جميع مواقع استعمالها خلاف التفصيل فإنها قد تجرد عنه وقد ألزمه بعضهم أيضا فى جميع مواقعها .(٣)

وقد فسر سيبويه أما بمهما يكن من شئ قال :

---

(١) شرح الكافية ٢/٣٩٠ بتصرف.

(٢) شرح المفصل ٨/١٤٥.

(٣) شرح الكافية ٢/٣٩٥ بتصرف.

" وأما (أما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول عبد الله مهما يكن من أمر فمنطلق ، ألا ترى أن الفاء لازمه لها أبدا " .(١)

ويفصل بين أما والفاء بعدة أشياء منها على سبيل المثال الاسم المنصوب لفظا أو محلا نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾(٢) .

لما :

من بين استعمالات لما أن تكون شرطية فتختص بالماضى فتقتضى جملتين وجدت ثانيهما عند وجود أولاهما نحو لما جاءنى أكرمته ويقال فيها حرف وجود لوجود .(٣)

❁❁❁

(١) الكتاب ٤/٢٣٥.

(٢) الضحى : ٩.

(٣) مغنى اللبيب ١/٣٠٩ بتصرف.

الفصل الرابع

القسم

القسم من جملة ما استحق الصدر قال الرضى:

" وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع فى زيد والله لا أضربه لأن القسم له الصدر لتأثيره فى الكلام ".[1]

وقد أطلق عليه النحاة القسم والحلف واليمين قال سيبويه " هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به "

ثم قال: وللقسم والمقسم به أدوات فى حروف الجر ".[2]

وذكره الزمخشرى ضمن عدة فصول فى المشترك فقال ومن أصناف المشترك القسم[3] فما مرجع هذه التسميات ؟

قال الراغب الأصفهانى:

" أقسم: حلف وأصله من القسامة وهى أيمان تقسم على أولياء المقتول ثم صار اسما لكل حلف قال تعالى: ﴿ ..وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ.. ﴾[4] .

أما الحلف: فهو العهد بين القوم، والمحالفة والمعاهدة قال تعالى: ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللّهِ مَا قَالُواْ.. ﴾[5] ".[6]

والقَسم أبلغ من الحلف قال أبو هلال العسكرى:

" الفرق بين القسم والحلف أن القسم أبلغ من الحلف؛ لأن معنى قولنا: أقسم بالله. أنه صار ذا قسم بالله والقسْمُ النصيب، والمراد أن الذى أقسم عليه من قال وغيره قد أحرزه ودفع عنه الخصم بالله.

---

(١) شرح الكافية ١/١٦٥.

(٢) الكتاب ٣/٤٩٦.

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٩/٩٠.

(٤) الأنعام: ١٠٩.

(٥) التوبة: ٧٤.

(٦) المفردات فى غريب القرآن مادة (ح ل ف) (ق س م).

والحلف من قولك: سيف حليف أى قاطع ماضى فإذا قلت: حلف بالله فكأنك قلت: قطع المخاصمة بالله فالأول أبلغ لأنه يتضمن معنى الآخر مع دفع الخصم ففيه معنيان. وقولنا حلف فيه يفيد معنى واحد وهو قطع المخاصمة فقط ".[1]

واليمين اسم للقسم مستعار، وذلك أنهم كانوا إذا تقاسموا على شئ تصافقوا بأيمانهم ثم كثر حتى سمى القسم يميناً.[2]

أما كونه من أصناف المشترك فلكونه جاء لتوكيد المقسم عليه وإزالة الشك عنه فكان جواب القسم خبرا والخبر يحتمل الجملة الاسمية والفعلية كما يحتمل المثبت منهما والمنفى ومن هنا كان من قبيل المشترك.

هذا تمهيد كان فى تقديرى لابد منه،

حروف القسم:

للقسم حروف هى الباء والواو والتاء على الترتيب بحسب الأصالة أو هى الواو والباء والتاء بحسب كثرة الاستعمال ودونهن فى الكثرة اللام ومن قال سيبويه:

" إذا قلت بالله ووالله وتالله فقد أضفت الحلف إلى الله سبحانه ".[3]

وهذه الحروف تجر المقسم به لذلك أطلق سيبويه على باب القسم باب حروف الإضافة إلى المحلوف به قال: " وللقسم والمقسم به أدوات فى حروف الجر ".[4]

أولاً الباء:

الباء أصل حروف القسم وذلك لما كان الفعل غير متعد وصلوه بالباء فقالوا أقسم بالله وأحلف بالله قال تعالى: ﴿ ..وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ.. ﴾[5].

---

(١) الفروق اللغوية صـــ٦٨.

(٢) لسان العرب مادة (ى م ن).

(٣) الكتاب ٤٢١/١.

(٤) الكتاب ٤٩٦/٣.

(٥) الأنعام: ١٠٩.

وإنما اختيرت الباء دون غيرها لأنها الأصل فى التعدية ولأن معناها الإلصاق الذى يتناسب مع إيصال معنى الحلف بالمحلوف واستدل ابن يعيش على كونها أصل أدوات القسم فقال:

" والذى يؤيد عندك أن الباء الأصل فى حروف القسم أنها تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر ".[١]

ولكون الباء أصل حروف القسم اختصت بعده أمور.

قال المرادى:

" وهى أصل حروف القسم ولذلك فضلت سائر حروفه بثلاثة أمور:

أحدها: أنها لا يجب حذف الفعل معها بل يجوز إظهاره نحو أقسم بالله.

والثانى: أنها تدخل على المضمر نحو بك لأفعلن[٢].

والثالث: أنها تستعمل فى الطلب وغيره بخلاف سائر حروفه وزاد بعضهم رابعاً وهو أن الباء تكون جارة فى القسم وغيره بخلاف واو القسم وتائه فإنهما لا تجران إلا فى القسم ".[٣]

ثانيًا الواو:

أما الواو فقد أبدلت من الباء بعد حذف الفعل، وإنما حذف لكثرة الاستعمال واختيرت الواو لما بينهما من تناسب فى اللفظ وتناسب فى المعنى فضلا عن كون الواو أخف من الباء وحركتها أخف من حركة الباء قال ابن يعيش:

" ثم أبدلوا الواو من الباء توسعا فى اللغة ولأنها أخف من الياء وحركتها أخف من حركة الباء وإنما خصوا الواو بذلك لأمرين:

أحدهما: أنها من مخرجها من الشفتين.

والآخر: من جهة المعنى وذلك أن الباء معناها الإلصاق والواو معناها الاجتماع والشئ إذا لاصق الشئ فقد جامعه ".[٤]

---

(١) شرح المفصل ٣٣/٨.

(٢) أى بالإضافة إلى دخولها على الظاهر نحو بالله.

(٣) الجنى الدانى صـ٤٥.

(٤) شرح المفصل ٣٤/٨، شرح الكافية ٣٣٤/٢.

والواو أكثر استعمالا من الباء مع كون الباء الأصل.

قال سيبويه:

" وللقسم والمقسم به أدوات فى حروف الجر، وأكثرها الواو ثم الباء ويدخلان على كل محلوف به ثم التاء ".(١)

والعلة فى ذلك ترجع إلى خفة الواو وخفة حركتها واشترط لها الرضى ثلاثة شروط فقال:

" واعلم أن واو القسم لها ثلاثة شروط أحدها حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى أكثر استعمالا من أصلها أى الباء، والثانى أنها لا تستعمل فى قسم السؤال فلا يقال والله أخبرنى كما يقال بالله أخبرنى، والثالث أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الأخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها ".(٢)

ثالثا التاء:

أما التاء فلكونها تبدل من الواو كثيرا كما فى وراث وتراث قالوا هى فى القسم مبدلة من الواو لكنها لما قصرت عن الواو فلم تدخل إلا على لفظ الجلالة نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ.. ﴾(٣) قال المرادى:

" وحكى الأخفش دخولها على الرب؛ قالوا ترب الكعبة.

وخص بعضهم دخولها على الرب بأن يضاف إلى الكعبة وليس كذلك لأنه قد جاء عنهم تربى وحكى بعضهم أنهم قالوا تالرحمن وتحياتك وذلك شاذ".

وقولهم: إن التاء بدل من الواو، والواو بدل من الباء استضعفه بعضهم، قال: ولا يقوم دليل على صحته ".(٤)

قال الرضى: " وفيها الخصائص الثلاثة التى كانت للواو ".(٥)

---

(١) الكتاب ٣/٤٩٦.

(٢) شرح الكافية ٢/٣٣٤.

(٣) يوسف: ٨٥.

(٤) الجنى الدانى صـــ٥٧.

(٥) أى كونها لا يذكر معها فعل القسم ولا تدخل على مضمر ولا تستعمل فى قسم السؤال. شرح الكافية ٢/٣٣٤.

وإنما قصرت التاء فلم تدخل من المقسم به إلا فى (الله) وحده لكونها بدلا من البدل قال المبرد:

" وإنما امتنعت من الدخول فى جميع ما دخلت فيه الباء والواو لأنها لم تدخل على الباء التى هى الأصل وإنما دخلت على الواو الداخلة على الباء فلذلك لم تتصرف ".(١)

رابعًا اللام:

تأتى اللام لمعنى القسم وذلك إذا كان فيها معنى التعجب نسب ذلك سيبويه لبعض العرب فقال:

" وبعض العرب يقول فى هذا المعنى: لله فيجئ باللام ولا يجئ إلا أن يكون فيها معنى التعجب قال أمية بن أبى عائذ:(٢)

لله يبقى على الأيام ذو حيد بمُشْمخِرّ الظِّيَانُ والآسُى "(٣)

وخصها الرضى بالأمور العظام.(٤)

خامسًا من:

بكسر الميم وقد تضم والكسر أكثر وهى حرف جر على مذهب سيبويه قامت مقام الباء وتختص بلفظ ربى ولم يذكرها المبرد.

قال سيبويه:

" واعلم أن من العرب من يقول مِنْ ربى لأفعلن ذلك ومُنْ ربى إنك لأشر يجعلها فى هذا الموضع بمنزلة الواو والباء فى قوله والله لأفعلن ولا يدخلونها

---

(١) المقتضب ٣١٩/٢.

(٢) الحَيَد اعوجاج فى قرن الوعل وبكسر الحاء جمع حيدة وهى العقد فى قرن الوعل والمشمخر الجبل العالى والظيان ياسمين البر والآسى الريحان ومعناه أن الوعل فى خصب فلا يحتاج إلى اسهال فيصاد وهو من شواهد المقتضب ٣٢٤/٢، ابن يعيش ٩٨/٩، الأشمونى ٢١٦/٢.

(٣) الكتاب ٤٩٧/٣.

(٤) شرح الكافية ٣٣٤/٢.

فى غير رب كما لا يدخلون التاء فى غير الله لكن الواو ولازمه لكل فقسم به والباء ".[1]

هذا كل ما يخص حروف القسم ولكن يجدر بى مناقشة قول سيبويه: " والواو لازمه لكل مقسم به " وكررها فى أكثر من موضع مسويا بينها وبين الباء مع كون متآخري النحاة فرقوا بينهما بدخول الباء على الضمير فى نحو بك وعدم دخولها فلا يقال وك.

وكذا ذكرها المبرد فقال:

" فهى والواو يدخلان على كل مقسم به لأن الواو فى معنى الباء ".[2]

ويمكن الإجابة عن ذلك بأن الواو لم تمتنع من الضمير لكونها انحطت عن الباء بل لكون الباء فى الأصل تتصل بالضمائر أما الواو فلا، وقد ألمح إلى ذلك ابن يعيش فقال:

" فإن قلت تزعم أن الواو فى والله بدل من الباء فى بالله ولذلك لا تقع فى جميع مواقعها ألا ترى أنها لا تدخل على المضمر ولا تقول لاه ولا لاك كما تقول بك لأفعلن وبه لأفعلن فقد تقاصر الفرع عن درجة الأصل كما ترى:

فالجواب أن الواو لم تمتنع دخولها على المضمر لانحطاطها عن درجة الباء، إنما ذلك من قبل أن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها.

ألا ترى أن من يقول أعطيتكم درهما فحذف الواو وسكن الميم تخفيفا فإنه إذا أضمر المفعول قال اعطيتكموه ويرد الواو لأجل اتصال الفعل بالمضمر فلذلك جاز أن تقول به لأفعلن وبك لأفعلن ولم يجز شئ من ذلك فى الواو ".[3]

صورة جملة القسم:

جاز أن تأتى جملة القسم على صورة الجملة الخبرية وإنما جاز ذلك من حيث وقعت موقع ما لا يكون إلا قسما، وعلى الرغم من كونها جملة فإنها

---

(١) الكتاب ٣/٤٩٩.

(٢) المقتضب ٢/٣١٧.

(٣) شرح المفصل ٨/٣٤.

خرجت عن أحكام الجمل حيث لا تستقل بنفسها فإذا قلت أحلف بالله أو أقسم بالله لم تفد حتى ينضم إليها الجواب وهى فى ذلك تجرى مجرى جملة الشرط حيث لا تستغنى عن الجواب.

قال ابن يعيش مقررا ذلك:

" وإنما جاز بما كان على صيغة الخبر وذلك أنه وقع موقع ما لا يكون إلا قسما من الصيغة المختصة به من قولك والله لأفعلن وعقد الخبر خلاف عقد القسم لأنك إذا قلت أحلف بالله على سبيل الخبر كان بمنزلة العدة كأنك سيحلف وكذلك إذا قلت حلفت فإنك إنما أخبرت أنك قد أقسمت فيما مضى إلا أنها وإن كانت جملة بلفظ الخبر والجملة عبارة عن كل كلام مستقل فإن هذه الجملة لا تستقل بنفسها حتى تتبع بما يقسم عليه نحو أقسم بالله لأفعلن ولو قلت أقسم بالله وسكت لم يجز لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط وإنما أردت أن تخبر بأمر آخر وهو قولك لأفعلن وأكدته بقولك أحلف بالله ونظير ذلك من الجمل الشرط والجزاء فإنها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تفيد حتى ينضم إليها الجزاء ".[1]

أقسام الجملة القسمية:

تنقسم جملة القسم إلى أقسام متعددة باعتبارات مختلفة، فتنقسم باعتبار استدعائها لمطلوب أولا إلى قسمين:

١- قسم السؤال وهو ما يعرف بالطلبى، ومن الألفاظ المستخدمة فيه نشدتك الله وعمرتك الله وعمرك الله وبالله لتفعلن، وهذا القسم يكون جوابه أمرا أو نهيا أو استفهاما.

٢- قسم غير السؤال وهذا غير طلبى نحو والله لأقومن لعمرك لأضربن المهمل.

(١) شرح المفصل ٩/٩٠.

والقسم على وجه العموم ينقسم إلى قسم صريح وعرفه ابن مالك بأنه ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما كأقسم بالله وأحلف بالله، ولعمر الله[1] وقسم غير صريح وهو ما ليس كذلك نحو عَلِمَ الله وعلى عهد الله.

ثم تنقسم جملة القسم باعتبار تركيبها إلى:

١- جملة اسمية: ومن صريح القسم فى الجملة الاسمية لعمر الله، لعمر أبيك ومن غير الصريح فى ذمتى ميثاق وعلى عهد الله.

٢- جملة فعلية ومن صريح القسم فى الجملة الفعلية أقسم بالله وأحلف بالله ومن غير الصريح علم الله وعاهدت الله وواثقته.

أحكام جملة القسم الفعلية:

لما كثر القسم فى الألسنة والاستعمال وتكرر دوره بالغوا فى تخفيفه فناله الكثير من الحذف فكان له فى الحذف أحكام أوضحها فيما يلى:

أولاً حذف المقسم به:

يحذف المقسم به لدلالة الفعل عليه وذلك لكثرة الاستعمال كما سبق توضيحه ومنه قول الشاعر:[2]

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

قال ابن يعيش:

" وقال الفقهاء، لو قال أقسم أو أحلف أو أشهد ثم حنث وجبت عليه الكفارة لأنه يصرف إلى معنى أقسم بالله ونحوه ".[3]

ثانياً حذف فعل القسم:

يكثر حذف فعل القسم نحو بالله لأفعلن أى أقسم بالله قال المبرد:

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٩٥.

(٢) البيت للمسيب بن علس والشاهد (فأقسم أن) حيث حذف المقسم به وهو من شواهد الكتاب ٣/١٠٧، ابن يعيش ٩/٩٤، والتصريح ٢/٣٣٣.

(٣) شرح المفصل ٩/٩٥.

" فهكذا القسم فى إضمار فعله وإظهاره. وذلك قوله:
أحلف بالله فعلن. وإن شئت قلت: بالله لأفعلن ".[1]

وقال ابن يعيش:

" قد حذفوا فعل القسم كثيرا للعلم به والاستغناء عنه فقالوا بالله لأفعلن والمراد أحلف بالله قال تعالى: ﴿ ..إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾[2] فى أحد الوجهين هو القسم والوجه الآخر يتعلق بقوله ﴿ ..لَا تُشْرِكْ.. ﴾ ".[3]

ثالثاً حذف حرف الجر:

ولمبالغتهم فى الحذف لكثرة دوره واستعماله حذفوا حرف الجر فاعملوا الفعل المضمر فى المقسم به فنصبه وقد يجر على نية حرف الجر وهو كثير وكلا الوجهين أورده سيبويه فقال:

" واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته كما تنصب حقا إذا قلت: إنك ذاهب حقا

وقال ذو الرمة:

ألا رب من قلبى له اللهَ ناصح ومن قلبه فى الظباء السوانح[1]

ومن العرب من يقول: الله لأفعلن، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى حيث كثر فى كلامهم وحذفوه تخفيفا وهم ينونه ".[5]

وقال ابن يعيش فى نصب الفعل:

" وذلك على قياس صحيح وذلك أنهم إذا عدوا فعلا قاصراً إلى اسم رفدوه بحرف الجر تقوية له ، فإذا حذفوا ذلك الحرف إما لضرورة الشعر وإما لضرب من التخفيف فإنهم يوصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه كالأفعال

---

(١) المقتضب ٣١٧/٢.

(٢) لقمان: ١٣.

(٣) شرح المفصل ٩٤/٩.

(٤) الشاهد فيه حذف حرف القسم وهو الباء قبل لفظ الجلالة فنصب لفظ الجلالة.

(٥) الكتاب ٤٩٨/٣.

المتعدية فينصبونه به نحو قوله تعالى : ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً..﴾[1] وقولهم : استغفر الله ذنبا " .[2]

التعويض عن حذف الواو :

إنما يكون التعويض عن الواو المحذوفة عند جر المقسم به لا عند نصبه .

أما عن كيفية التعويض فهو يكون بها التنبيه قال سيبويه :

" هذا باب ما يكون قبل المحلوف به عوضا من اللفظ بالواو وذلك قولك : إى ها لله ذا ، تثبت ألف ها لأن الذى بعدها مدغم ومن العرب من يقول هلله ذا فيحذف الألف التى بعد الهاء ولا يكون فى المقسم ههنا إلا الجر ؛ لأن قولهم ها صار عوضا من اللفظ بالواو " .[3]

وقال ابن يعيش :

" حذفوا الواو وعوضوا منه هاء التنبيه والدليل على ذلك أنه لا يجوز اجتماعهما فلا يقال أى ها والله أى ها بالله " .[4]

أحكام القسم فى الجملة الاسمية :

كما سبق أن بينت أن الجملة القسمية قد تكون فعلية وقد تكون اسمية ، فمن القسم بالجملة الاسمية لعمر الله ولعمرك والعَمر والعُمر بمعنى إلا أنهم استعملوا للقسم المفتوح كأنهم لكثرة استعمال القسم اختاروا له الأخف ومنه قوله تعالى : ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[5] ومعنى لعمر الله الحلف ببقاء الله تعالى ودوامه ، فإذا قلت عمرك، لله فكأنك قلت بتعميرك أى بإقرارك له بالبقاء.

---

(١) الأعراف : ١٥٥.

(٢) شرح المفصل ١٠٣/٩.

(٣) الكتاب ٤٩٩/٣.

(٤) الكتاب ١٦٢/١ ، المقتضب ٣٢٥/٢ ، شرح المفصل ٩١/٩.

(٥) الحجر : ٧٢.

وإذا دخلت عليه لام الابتداء فهو مرفوع بالابتداء وإن لم تدخل فهو منصوب انتصاب المصادر .[1]

ومن القسم بالاسمية أيمن الله لأفعلن وهو اسم مفرد[2] موضوع للقسم مأخوذ من اليمين والبركة كأنهم أقسموا بيمين الله وبركته وهو أيضا مرفوع بالابتداء وتدخل عليه اللام كما دخلت فى لعمرك ومنه قول الشاعر :[3]

فقال فريق القوم لما نَشَدْتهم – نعم فريق لا يمين الله ما تدرى

حذف الخبر فى جملة القسم :

سبق أن بينت أن لكثرة القسم فى كلامهم أكثروا التصرف فيه وتوخوا فيه ضروبا من التخفيف ، فكان للجملة الاسمية نصيب فى ذلك وباعتبار كونها تقوم على ركنين أساسيين هما المبتدأ والخبر وكلاهما يقبل الحذف كان الحذف إما للمبتدأ وإما للخبر فبدأت أولا بذكر حذف الخبر لكونه الغالب فى أسلوب القسم قال سيبويه فى باب ما عمل بعضه فى بعض وفيه معنى القسم : " وذلك قولك: لعمر الله لأفعلن ، وأيم الله لأفعلن .

وبعض العرب يقول : ايمن الكعبة لأفعلن ، كأنه قال : لعمر الله المقسم به، وكذلك ايم الله وأيمن الله إلا أن ذا أكثر فى كلامهم ، فحذفوه كما حذفوا غيره وهو أكثر من أن أصفه لك " .[4]

وكان الحذف واجبا إذا كان المبتدأ صريحا فى القسم وجائزا إذا كان غير صريح قال ابن مالك : " وأما المبتدأ المقسم به فيجب حذف خبره بشرط كونه

---

(١) على أرجح الآراء.

(٢) البيت لنصيب بن رباح والشاهد (لايمن) حيث دخلت اللام على ايمن كما دخلت على عمرك واستشهد به أيضا على كون ايمن اسم مفرد لكون همزته همزة وصل إذا لو كان جمعا لكانت همزته همزة قطع وهو من شواهد سيبويه ٥٠٣/٣ ، ١٤٨/٤ ، ابن يعيش ٣٥/٨ ، ٩٢/٩ ، مغنى اللبيب ١١٨/١.

(٣) شرح المفصل ٩١/٩ ، ٩٢ بتصرف.

(٤) الكتاب ٥٠٣/٣ ، المقتضب ٣٢٤/٢ ، ٣٢٥.

قسما صريحا ، نحو : لعمرك وايمن الله ، وإنما وجب حذف خبره لأنه فيه ما فى خبر المبتدأ بعد لولا من كونه معلوما ، مع سد الجواب مسده . فلو كان المبتدأ فى القسم صالحا لغير القسم نحو عهد الله لم يجب الحذف فجائز أن يقال على عهد الله لأفعلن فيؤتى بالخبر ، وجائز أن يقال : عهد الله لأفعلن فيحذف الخبر ، لأن ذكر لعمرك و أيمن الله مشعر بالقسم قبل ذكر المقسم عليه ، ففرق بينهما وجعل أحدهما واجب الحذف والآخر جائزه " .[1]

حذف المبتدأ فى جملة القسم :

وبحذف المبتدأ كذلك إذا كان الخبر دالا على القسم نحو فى ذمتى لأفعلن قال ابن مالك :

" ومن المبتدأ الملتزم حذفه قول العرب : فى ذمتى لأفعلن ، يريدون : فى ذمتى ميثاق ، أو عهد أو يمين فاقتصروا فى القسم على خبر المبتدأ أو التزموا حذف المبتدأ كما فعلوا ذلك فى قولهم : لعمرك لأفعلن " .[2]

❀❀❀

(١) شرح التسهيل ١/٢٧٧.

(٢) شرح التسهيل ١/٢٨٨.

الفصل الخامس
العرض والتحضيض

أولاً الفرق بين العرض والتحضيض:

العرض والتحضيض طلب الشئ إلا أن العرض[١] طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وإزعاج.[٢]

وفرق بينهما المرادى بأن التحضيض أشد توكيدا من العرض حيث قال:

" التحضيض أشد توكيدا من العرض، والفرق بينهما أنك فى العرض تعرض عليه الشئ لينظر فيه وفى التحضيض تقول: الأولى لك أن تفعل فلا يفوتك قيل لذلك يحسن قول العبد لسيده ألا تعطينى ويقبح لولا تعطينى ".[٣]

والمتأمل فى النص يجد إشارات غائمة عن كون ألا للعرض ولولا للتحضيض وهذا سوف نحتاجه عند تحديد حروف التحضيض.

ثانياً حروف التحضيض:

للتحضيض حروف يجب صدارتها[٤] وهى هلا، لولا، لوما، ألَّا، وهذا ما نص عليه سيبويه[٥] والزمخشرى[٦] وابن الحاجب[٧] وابن مالك[٨] فى التسهيل، وعلى ذلك فهى أربعة أحرف، وزاد بعض النحاة ألا بالتخفيف فتكون

---

(١) قال ابن الخباز من الناس من جعل العرض استفهاما ومنهم من جعله قسما برأسه الجنى الدانى صـــ٣٨٣.

(٢) مغنى اللبيب ٨٢/١، ٣٠٣، الأشمونى ٥١/٤، حاشية الخضرى ١٣٢/٢.

(٣) الجنى الدانى صـــ٣٨٢، ٣٨٣.

(٤) الكافية بشرح الرضى ٣٨٧/٢، شرح التسهيل ١١٣/٤.

(٥) الكتاب ٩٨/١.

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ١٤٤/٨.

(٧) الكافية بشرح الرضى ٣٨٧/٢.

(٨) شرح التسهيل ١١٢/٤.

خمسة كما هو صنيع ابن مالك فى الألفية[١] حيث عد هذه الأدوات خمسة مضموما إليها ألا على خلاف ما فى التسهيل.

وكذا فعل ابن هشام حيث عد (ألا) للعرض والتحضيض[٢] .

والذى يبدو لى أن الأحرف الأربعة المذكورة أولا إنما هى للتحضيض أما ألا فهى للعرض.

وقد نص ابن الحاجب فى موضع آخر على أن لا النافية للجنس إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لم تغير العمل[٣] ومعناها الاستفهام والعرض والتمنى[٤] مع كونه لم ينص عليها ضمن حروف التحضيض[٥]، وكذا عدها المالقى للعرض[٦] .

ويوضح ذلك أيضا نص المرادى فى التفرقة بين العرض والتحضيض تحديدا عند قوله: " لذلك يحسن قول العبد لسيده ألا تعطينى ويقبح لولا تعطينى ".[٧]

وقد لمح الخضرى المخالفة بين ما جاء فى الألفية وما جاء فى التسهيل فقال:

" قوله ألا مخففا أى فيكون للتحضيض نحو ﴿أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُواْ..﴾[٨] ولم يذكرها فى التسهيل لأن أكثر مجيئها للعرض وهو كالتخصيص إلا أنه طلب بلين لا بإزعاج فيحتمل أنه ذكرها هنا لمشاركتها هلا

---

(١) شرح ابن عقيل ٤/٥٥، ٥٦.

(٢) مغنى اللبيب ١/٨٢.

(٣) كون لا النافية للجنس تعمل أولا تعمل هذه قضية أخرى ذكرها سيبويه ٢/٣٠٦ والذى يعنينى منها أن سيبويه نص على التمنى ولم ينص على العرض.

(٤) الكافية بشرح الرضى ١/٢٦١.

(٥) المرجع السابق ٢/٣٨٧.

(٦) رصف المبانى صـ٧٩.

(٧) الجنى الدانى صـ٣٨٣.

(٨) التوبة: ١٣.

فى الاختصاص بالفعل لا فى التحضيض فتكون أدواته أربعة فقط وهو المشهور أو للإشارة إلى أنها قد تأتى له كالآية فتكون خمسة ".[1]

وجعل الرضى هذه الأحرف الأربعة مشتركة بين التحضيض والعرض مفرقا بينهما بوجود التوبيخ وعدم وجوده فقال: " وقلما تستعمل فى المضارع أيضا إلا فى موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه فإن خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فتكون هذه الحروف للعرض ".[2]

ثم زاد عليها للعرض لو التى للتمنى وألا المخففة وأما فقال:

" وتستعمل فى ذلك المعنى[3] ألا المخففة أيضا ولو التى فيها معنى التمنى نحو لو نزلت فأكلت وأما نحو أما تعطف علىَّ ".[4]

وذهب المالقى إلى أن هلا فرع على ألا أبدلت همزتها هاء فقال:

" وتبدل همزتها، فيقال هلا تقوم وهلا تقعد وهلا تضرب زيدا ولا تنعكس القضية فنقول إن الهمزة بدل من الهاء لأن بدل الهاء من الهمزة أكثر من بدل الهمزة من الهاء ".[5]

وعلى ذلك يكون مجمل القول فى حروف العرض والتحضيض كما يلى:

استعمل للتحضيض هلا ألَّا لولا لو ما، وذلك إذا كان المعنى مشوبا بالتوبيخ واللوم فإن لم يكن ذلك كانت للعرض كما نص عليه الرضى.

أما ألا المخففة فهى للعرض وقلما ذكرها أحد فى التحضيض جامعا بينه وبين العرض فقال ألا للعرض والتحضيض كما فعل ابن هشام.

ومما استعمل للعرض أيضا لو التى فيها معنى التمنى وأما.

---

(١) حاشية الخضرى ١٣٢/٢.

(٢) شرح الكافية ٣٨٧/٢، وإليه ذهب ابن مالك فى شرح التسهيل ١١٤/٤.

(٣) يعنى العرض.

(٤) شرح الكافية ٣٨٧/٢.

(٥) رصف المبانى صـ٨٤.

ثالثاً بساطتها وتركيبها:

ذهب سيبويه إلى أن أدوات التحضيض مركبة حيث قال:

" ومن ذلك[1] : هلا ولولا وألا ألزموهن لا وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض ".[2]

وإليه ذهب ابن يعيش وأضاف أنها بالضم والتركيب اختلفت عن معانى مفرداتها قال:

" أعلم أن هذه الحروف مركبة تدل مفرداتها على معنى وبالضم والتركيب تدل على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب وهو التحضيض

فلولا التى للتحضيض مركبة من لو ولا فلو معناها امتناع الشئ لامتناع غيره ومعنى لا النفى، والتحضيض ليس واحد منها ".[3]

وإليه ذهب ابن مالك قال:

" كأنهن مأخوذات من (هل) المنقولة إلى التمنى فى نحو قوله تعالى: ﴿..فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء..﴾[4] مبدلة هاؤها على لغة ومن (لو) المنقولة إلى التمنى أيضا فى نحو: لو تأتينى فتحدثنى بالنصب لما فيها من تقدير غير الواقع واقعا ثم ركبا مع لا وما المزيدتين تنبيها على نقلهما إلى التحضيض ".[5]

وفى بغية الإيضاح:

" قال السكاكى: وكأن حروف التنديم والتحضيض " هلا وألّا بقلب الهاء همزة، ولولا ولوما مأخوذة منهما – يعنى من هل ولو اللتين للتمنى – مركبتين

---

(١) يعنى من الحروف التى لا يليها إلا الفعل.

(٢) الكتاب ١١٥/٣.

(٣) شرح المفصل ١٤٤/٨.

(٤) الأعراف: ٥٣.

(٥) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ٢٩/٢.

مع (لا) و (ما) المزيدتين لتضمينها معنى التمنى ليتولد منه فى الماضى التنديم نحو هلا أكرمت زيدا وفى المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ".[١]

ولم يرق ذلك لمحقق كتاب بغية الإيضاح فقال:

" هذا تكلف من السكاكى، والنحويون على أنها موضوعة للتحضيض والتنديم من أول الأمر ".[٢]

وقال الصبان: " الأجود أن تكون أدوات التحضيض كلها مفردة ".[٣]

رابعا استلزامها للفعل:

هذه الحروف حيث حصل فيها معنى التحضيض الذى هو الحث على إيجاد الفعل وطلبه جرت مجرى حروف الشرط فى اقتضائها الأفعال مظهرة أو مضمرة قال سيبويه:

" وأما ما يجوز فيه الفعل مضمرا ومظهرا مقدما ومؤخرا ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماء فهلا ولولا ولوما وألا لو قلت هلا زيدا ضرب جاز.

ولو قلت ألا زيدا وهلا زيدا على إضمار الفعل ولا تذكره جاز، وإنما جاز ذلك لأن فيه معنى التحضيض والأمر فجاز فيه ما يجوز فى ذلك ".[٤]

فإن وليها الفعل فلا يكون إلا ماضيا أو مستقبلا.[٥]

قال ابن يعيش:

" إذا وليهن المستقبل كن تحضيضا وإذا وليهن الماضى كن لوما وتوبيخا فيما تركه المخاطب ".[٦]

---

(١) هامش بغية الإيضاح ٢/٢٩.

(٢) شرح التسهيل ٤/١١٣.

(٣) حاشية الصبان ٤/٢٥.

(٤) الكتاب ٦/٩٨.

(٥) إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال شرح المكودى على الألفية صـــ١٨٣.

(٦) شرح المفصل ٨/١٤٤.

وقال سيبويه هى للتحضيض سواء وليها ماضى أو مضارع وخالفه ابن بابشاذ بأنها فى الماضى توبيخا لا تحضيضا لامتناع طلب الماضى وقال سيبويه إن فات الماضى فلا يفوت مثل فعله.

قال الصبان:

" ولا يبتعد عندى أنهن بالاشتراك إذا دخلن على الماضى كن توبيخا على ترك الفعل فى الماضى وتحضيضا على فعل مثله فى المستقبل ".[1]

ومن ورودها مع الماضى ﴿ ..فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ ﴾[2].

ومن دخولها على المستقبل ﴿ ..لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللهَ.. ﴾[3].

خامساً الفصل بينها وبين الفعل:

وقد تفصل هذه الحروف عن الفعل بعدة فواصل:

قال ابن هشام:

" وقد فصلت عن الفعل بإذ وإذا معمولين له، وبجملة شرطية معترضة فالأول نحو: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم..﴾[4] ﴿فَلَوْلا إِذْ جَاءهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ..﴾[5] والثانى والثالث نحو: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ۞ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ۞ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾[6] ﴿فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾[7]. ".[8]

---

(١) حاشية الصبان ٤/٥٠، ٥١.

(٢) التوبة: ١٢٢.

(٣) النمل: ٤٦.

(٤) النور: ١٦.

(٥) الأنعام: ٤٣.

(٦) الواقعة: ٨٣: ٨٥.

(٧) الواقعة: ٨٦.

(٨) مغنى اللبيب ١/٣٠٣.

هذا بالإضافة إلى الفصل بمعمول الفعل نحو لولا زيدا ضربت، أو بمعمول لفعل مضمر على شريطة التفسير من لفظه نحو هلا زيدا ضربته أو من معناه نحو هلا زيدا غضبت عليه أى أهنت أو تركت.

وهذا النوع من الفصل داخل فى قولهم يليهن الفعل لفظا أو تقديرا فهذا مما وليه الفعل تقديرا لأن هذه الأسماء على إضمار أفعال.

ومن ذلك قول الشاعر:(١)

ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت

فالتقدير عند الخليل ألا ترونى رجلا، وقال يونس: إنه أراد ألا رجل فنون مضطرا.(٢)

وتقدير الخليل ألا ترونى رجلا هو مما فيه الفعل مدلولا عليه بالمعنى كقوله ﷺ: ((**فهلا تكرا تداعيها وتداعيك أى فهلا تزوجت**)) وذهب بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير أى ألا جزى الله رجلا جراه خيرا وتكون ألا على هذا القول للتنبيه أما على قول يونس فهى للتمنى ورجح ابن هشام قول الخليل فقال:

" وقول الخليل أولى لأنه لا ضرورة فى إضمار الفعل بخلاف التنوين وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره؛ لأنه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة وإنما قصد طلبه ".(٣)

وهكذا اختار ابن هشام تقدير الفعل لأنه جائز بلا ضرورة بخلاف التنوين فلا يجوز إلا فى ضرورة.

---

(١) هو عمرو بن قعاس أو قنعاس المرادى المذحجى وقال الأزهرى هما لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة وألا للعرض والتخضيض وفيه الشاهد وهو من شواهد سيبويه ١٠٨/٢، العينى ١٦/٢، مغنى اللبيب ٨٣/١، الأشمونى ١٦/٢.

(٢) على اعتبار أنه اسم (لا) التى لنفى الجنس فهو مبنى على الفتح لتركيبه معها.

(٣) المغنى ٨٣/١.

ثم اختار تقدير الخليل باعتبار المعنى المقصود مع ملاحظة أن تقدير الفعل يجب أن يكون مؤخرا عن هذه الأدوات لما لها من صدارة.

إنضمام معان أخرى إلى التحضيض:

انضم إلى معنى التحضيض الذى تحققه هذه الأدوات معان أخر رصدها المفسرون غير التوبيخ فإن التوبيخ قد يكون ملازما لمعنى التحضيض حتى إذا فقد تحولت الأداة إلى أداة عرض ومن ذلك ما ذكره أبو حيان فى قوله تعالى: ﴿فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ..﴾[1].

قال:

" لولا هنا للتحضيض صحبها معنى التفجع والتأسف الذى ينبغى أن يقع من البشر على هذه الأمم التى لم تهتد وهذا نحو قوله: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ..﴾[2]".[3]

ومن التحضيض الذى صحبه الإنكار قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاء قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ..﴾[4].

قال أبو حيان:

" لولا تحضيض صحبه الإنكار إذ يستحيل وقوع سلطان بين على ذلك فلا يمكن فيه التحضيض الصرف فحضوهم على ذلك على سبيل التعجيز لهم ".[5]

وهكذا انضم إلى التحضيض معان آخر كالتفجع والتأسف أو الإنكار والتعجيز وذلك بحسب ما يدل عليه سياق الكلام.

---

(١) هود: ١١٦.

(٢) يس: ٣٠.

(٣) البحر المحيط ٥/٢٧١.

(٤) الكهف: ١٥.

(٥) البحر المحيط ٦/١٠٦.

رجوع التحضيض عند الفراء إلى الاستفهام:

لم ينص الفراء فى معانى القرآن على ورود هذه الأحرف للتحضيض وإنما عد ما كان منها داخلا على الفعل للاستفهام مسويا فى ذلك بين ماض ومضارع وذلك بحسب تمثيله قال:

" إذا رأيت بعدها – يعنى لولا – اسما واحدا مرفوعا فهو بمعنى لولا إلى جوابها اللام، وإذا لم تر بعدها اسما فهى استفهام كقوله: " لولا أحزتنى إلى أجل قريب " وكقوله: ﴿ فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴾[1] وكذلك لوما فيها ما فى لولا: الاستفهام والخبر ".

وقال فى موضع آخر:

" لولا ولوما لغتان فى الخبر والاستفهام فأما الخبر فقوله: ﴿ ..لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[2] .

وأما فى الاستفهام فقوله: ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ.. ﴾[3] وقوله: ﴿ ..لَوْلَا أَخَّرْتَنِى إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ.. ﴾[4] والمعنى – والله أعلم – هلا أخرتنى ".[5]

والذى استنتجه من هذه النصوص أن الفراء ممن يرجعون التحضيض إلى الاستفهام كما نص عليه ابن الخباز بقوله:

" ومن الناس من جعل العرض استفهاما ومنهم من جعله قسما برأسه ".[6]

وقد نبهت على ذلك فى الهامش عند بداية دراسة العرض والتحضيض ومما يؤكد ما أقول تفسيره المعنى بهلا أخرتنى.

---

(١) الواقعة: ٨٦.

(٢) النبأ: ٣١.

(٣) الحجر: ٧.

(٤) النساء: ٧٧.

(٥) معانى القرآن ١/٣٣٥.

(٦) الجنى الدانى صـ٣٨٣.

ورود الفعل بعد لولا لغير التحضيض:

وقد يرد الفعل بعد لولا غير مفهم لمعنى التحضيض ولا الاستفهام وقد نص عليه الأشمونى فقال:

" وقد يلى الفعل لولا غير مفهمة تحضيضا كقوله:

أنت المبارك والميمون سيرته لولا تقوم درء القوم لاختلفوا

فتؤول بلو لم أى لولم تقوم[1] أو تجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة لأن مقدرة على حد تسمع بالمعيدى ".[2]

والاختبار الثانى هو ما أرجحه لوروده مسموعا فى قوله ﷺ: ((**لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة**)) وقدره ابن هشام لو لا مخافة أن أشق ويكون المعنى فى البيت لولا قيامك، أما كلمة درء فهى منصوبة على نزع الخافض من كل وجه.

ويؤكد ما أقول وجود الكلام فى جوابها (لاختلفوا) وقد ميزها الفراء بذلك كما سبق من نصه فهذه لولا التى فى الخبر.

(١) هكذا ورد فى حاشية الصبان والصواب لو لم تقم وقد يكون خطأ مطبعيا.

(٢) حاشية الصبان ٤/٥٢.

الفصل السادس
لام الابتداء

هى لام مفتوحة فائدتها توكيد مضمون الجملة نحو: لزيد قائم قال تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ (١)، ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً..﴾(٢).

وهي أحد أقسام اللام غير العاملة قال ابن يعيش : -

" اعلم أن هذه اللام أكثر اللامات تصرفاً، ومعناها التوكيد وهو تحقيق معنى الجملة وإزالة الشك، وهي مفتوحة وذلك مقتضى القياس فيها وفي كل ما جاء على حرف يبتدأ به، إذ الساكن لا يمكن الابتداء به فوجب تحريكه ضرورة جواز الابتداء به، وكانت الفتحة أخف الحركات " (٣).

إنكار الكوفيين لام الابتداء :-

أنكر الكوفيون لام الابتداء ذاهبين إلى أن اللام في نحو: لزيد أفضل من عمرو جواب قسم مقدر والتقديرواللهِ لزيد أفضل من عمرو، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها،

قال الرضي : -

" ومذهب الكوفيين أن اللام في مثل : لزيد قائم جواب القسم والقسم قبله مقدر، فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام الابتداء " (٤) .

وقد استدلوا على ذلك بجواز دخولها على المفعول وذلك نحو: قولهم لطعامك زيد آكل، **قالوا** :

" فلو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعا، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوبا " (٥).

---

(١) من الآية رقم (٢٢١) من سورة البقرة.

(٢) من الآية رقم (١٣) من سورة الحشر.

(٣) شرح المفصل ٢٥/٩.

(٤) شرح الكافيه ٣٣٨/٢.

(٥) الإنصاف ٣٩٩/١.

والمتأمل في نص الكوفيين يدرك بيسر أنهم ربطوا تسميتها لام الابتداء بموقع الرفع للمبتدأ ولا أظن أنها سميت لام الابتداء لارتباطها بموقع الرفع كما قالوا بل لكونها تدخل على المبتدأ أي تدخل في ابتداء الكلام، وكذا ما وقع موقع المبتدأ.

وقد رد البصريون قول الكوفيين بأن المفعول لما قدم في صدر الكلام وقع موقع المبتدأ فجاز دخول اللام عليه، لأن الأصل في هذه اللام أن تدخل على المبتدأ، فإذا وقع المفعول موقعه جاز أن تدخل عليه كما تدخل على المبتدأ.

وإذا جاز أن تدخل هذه اللام على معمول الخبر إذا وقع موقع الخبر في نحو: إن زيدا لطعامك آكل، وإن كان الأصل – بعد نقلها عن الاسم – أن تدخل على الخبر لا على معموله، وإنما جاز ذلك لوقوع المعمول موقع الخبر، فكذا يجوز دخول اللام على المفعول إذا وقع موقع المبتدأ وان كان الأصل أن تدخل على المبتدأ (١).

وأورد الرضي رد قولهم فقال : -

" كما رد عليهم بنحو: ظننت لزيد قائم، فإن لام القسم لا مدخل لها بعد الظن المفيد للشك " (٢).

وجوب صدارتها :-

لام الابتداء حرف واجب التصدر قال سيبويه : –

" ومن ذلك : قد علمت لعبد الله خير منك. فهذه اللام تمنع العمل، كما تمنع ألف الاستفهام، لأنها إنما هي لام الابتداء وإنما دخلت عليه علمت لتؤكد، وتجعله يقينا قد علمته " (٣).

وقول سيبويه تمنع العمل دليل صدارتها إذ جعله النحاة دليل الصدارة.

---

(١) الإنصاف ١/٤٠٤،٤٠٣ بتصرف.

(٢) شرح الكافية ٢/٣٣٨.

(٣) الكتاب ١/٢٣٦.

وقال المبرد :-

" اعلم أن اللام تقطع ما دخلت عليه مما قبله وكان حدها أن تكون في أول الكلام كما تكون في غير هذا الموضع وذلك قولك : قد علمت زيدا منطلقا فإذا أدخلت اللام قلت:علمت لزيد منطلق فتقطع بها ما بعدها عما قبلها فيصير ابتداء مستأنفاً "(١).

وقال المرادى :-

" لام الابتداء مستحقة لصدر الكلام " (٢).

أما علة صدارة اللام فهى خاضعة للإطار العام الذي سبق ذكره وهو أن العرب تجعل صدر الكلام مادل على قسم من أقسامه.

قال المالقي :-

" إنما قدمت أولا اعتمادا عليها في التوكيد لما بعدها، كما تقدم همزة الاستفهام و (إنّ) المكسورة المشددة و (ما) النافية للاعتماد عليها في معانيها التي وضعت لها " (٣).

وهذا ما عبرعنه الفخر الرازي بأن اللام تؤكد موصوفية المبتدأ بالخبر، ولذا وجب دخولها على المبتدأ **فقال** :-

" إن اللام تفيد تأكيد موصوفية المبتدأ بالخبر، واللام تدل على حالة من حالات المبتدأ وصفة من صفاته، فوجب دخولها على المبتدأ، لأن العلة الموجبة لحكم في محل لابد وأن تكون مختصة بذلك المحل ولا يقال هذا مشكل بما إذا أدخلت إن على المبتدأ، فإن ههنا يجب إدخال اللام على الخبر مع أن ما ذكرتموه حاصل منه لأنا نقول ذلك لأجل الضرورة، وذلك لأن كلمة إن للتأكيد واللام للتأكيد، فلو قلنا: إن لزيدا قائم لكنا قد أدخلنا حرف التأكيد على حرف التأكيد وذلك متنع، فلما تعذر إدخالها على المبتدأ لا جرم

---

(١) المقتضب ٣٤٣/٢.

(٢) الجني الداني صـ١٠٢٨، مغني اللبيب ٢٥٧/١.

(٣) رصف المباني صـ٢٣١.

ادخلناها على الخبر لهذه الضرورة وأما إذا لم يدخل حرف إن على المبتدأ كانت هذه الضرورة زائلة فوجب إدخال اللام على المبتدأ " (١).

مواضع دخول لام الابتداء :-

حدد الزمخشرى نوع مدخولها **فقال** :-

" ولا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع كقوله تعالى : ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ (٢) ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ (٣) ويجوز عندنا إن زيدا لسوف يقوم ولا يجيزه الكوفيون " (٤) .

فهذا النص حدد فيه الزمخشري نوع مدخول لام الابتداء **وحصره في نوعين**:-

١ – الاسم ويعني به المبتدأ وما تفرع عليه كدخولها في خبر إن بعد زحلقتها من الاسم.

٢– الفعل المضارع وذلك إذا كان واقعاً خبرا عن إن كما يتضح ذلك من تمثيله،

أما دخولها على المضارع في غير خبر إن ففيه خلاف أو ضحه في موضعه من البحث.

كما أجاز إن زيدا لسوف يقوم مخالفا في ذلك الكوفيين.

دخول اللام في باب المبتدأ والخبر :-

قال ابن يعيش محدداً موقع مدخولها الإعرابى إذا كان اسما :–

" فأ ما دخولها على الاسم فإذا كان مبتدأ تدخل فيه لتأكيد وذلك نحو قولك: لزيد عاقل ولمحمد منطلق ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾(٥)، و لا

---

(١) مفاتيح الغيب ٦٧/٢٢.

(٢) من الآية رقم (١٣) من سورة الحشر.

(٣) من الآية رقم (١٢٤) من سورة النحل.

(٤) المفصل بشرح ابن يعيش ٢٥/٦، رصف المباني صـ٢٣٣.

(٥) من الآية رقم (٢٢١) من سورة البقرة.

تدخل هذه اللام في الخبر إلا أن تدخل إن المثقلة فتلزم تأخير اللام إلى الخبر وذلك نحو قولك : إن زيداً لمنطلق" (١).

وقد عد ابن هشام هاذين الموضعين متفقا عليهما (٢)

غير أن الرضي نص على دخولها على خبر المبتدأ إذا وقع موقع المبتدأ، وكذا معمول الخبر، وذلك في غير باب إن **فقال** : -

" وتدخل أيضا لام الابتداء على خبر المبتدأ إذا وقع موقع المبتدأ أي تقدم عليه نحو: لقائم زيد، ولفي الدار زيد وعلى معمول الخبر أيضا إذا وقع موقع المبتدأ نحو: لطعامك زيد آكل، ولفي الدار زيد قائم بشرط كون الخبر العامل إسما أو فعلا مضارعاً نحو: لطعامك زيد يأكل أو ماضيا مع (قد) نحو: لطعامك زيد قد أكل، ولا يقال لطعامك زيد أكل" (٣).

وكذا نص عليه المالقي فقال :-

" فإن قدمت الخبر على المبتدأ جاز دخول اللام عليه للتصدير وإن كان المراد به التأخير لقوله:(٤)

لخير أنت عند الناس منا إذا الداعي المثوب قال يالا

وأجاز أبو عبيدة (٥) دخولها على الخبر في غير باب (إن) ولم يشترط تقدمه وجعل منه قول رؤبة :-

---

(١) شرح المفصل ٢٥/٩، رصف المباني صـ٢٣٣.

(٢) مغني اللبيب ٢٥٥/١.

(٣) شرح الكافية ٣٣٩/٢،٣٣٨.

(٤) نسب في نوادر أبي زيد ٢١ إلى زهير بن مسعود الضبي، وهو في الخصائص ٢٧٦/١، وفي المغني " فخبر نحن عند الناس منكم " ٢٤٥/١ مستشهدا بقوله يالا على مذهب الكوفيين أن الأصل يا آل فلان وذلك في نداء المستغاث إذ الجار لا يقتصر عليه وأجيب بأن الأصل باقوم لافرار وبنفس الألفاظ أورده ابن عقيل مستشهداً بأن (نحن) فاعل لكلمة خير سدت مسد الخبر ولم يتقدمها نفي ولا استفهام ١٩٤/١وبنفس الألفاظ في الخصائص ٢٧٦/١.

(٥) مجاز القرآن ٢٢٣/١، ٢٢٥، ١١٧/٢.

أم الحلـــيس لعجـــوز شـــهربة ترضـى مـن اللحـم بعظـم الرقيـة[1]

وعد المالقي اللام في هذا البيت من القسم السماعي، حيث قسم دخـول لام الابتداء على الخبر إلى قسمين :-

قسم قياسي، وقسم سماعي **فقال** :-

" وأما القسم السماعي ففي خبر المبتدأ إذا لم يكن خبراً لـــ (إن) باقيا على الخبرية له، أو خارجا إلى غيره، والباقي خبرا نحو : قول الشاعر : -

أم الحلـــيس لعجـــوز شـــهربة ترضـى مـن اللحـم بعظـم الرقيـة[2]

وعدها المرادي زائدة ندورا **فقال** :

" وندر زيادتها في الخبر كقول الراجز –

۞ أم الحليس لعجوز شهربة ۞ [3]

وقال ابن هشام :

" قيل : اللام زائدة، وقيل للابتداء والتقدير لهى عجوز " [4] وأبـى ابن جنى التخريج الأخير – أعني كونها للابتداء – وقال : إن اللام للتوكيـد وحذف المؤكد ينافي التوكيد فكان في هذا التقدير جمعا بين الشيء وضـده، وعنده اللام داخلة على الخبر ضرورة [5].

---

(١) أم الحليس كنية امرأة، والشهرية العجوز الكبيرة، والبيت من شواهد شرح المفصل ١٣٠/٣، خزانه الأدب ٣٢٨/٤، لسان العرب مـادة (شـهرب) رصـف المبـاني صـ٢٣٦، معاني الحروف صـ٥١ ، الجني الداني صـ١٢٨، المغنـي ٢٥٧/١، الأشموني ٢٨٠/١.

(٢) رصف المباني صـ٢٣٦.

(٣) الجني الداني صـ١٢٨.

(٤) مغني اللبيب ٢٥٧/١.

(٥) هامش شرح المفصل ١٣٠/٣.

وكذا عند الرماني أيضا حيث **قال** :-

" وقد اضطر الراجز فأدخلها على خبر المبتدأ فقال :

أم الحليس لعجوز شهربة. " (١)

دخول لام الابتداء في باب إن :-

للام الإبتداء صدر جملتها كما تقدم وكذا (إن) (٢) المكسورة الهمزة أيضا، فإذا دخلت لام الابتداء في جملة (إن) زحلقت إلى الخبر وسميت اللام المزحلقة، وذلك كراهة توالي حرفين مؤكدين،

وتوضيح ذلك أن الأصل في: إن زيداً لمنطلق لإن زيدا منطلق، فاجتمع حرفان بمعني واحد وهو التوكيد فكره اجتماعهما فأخرت اللام إلى الخبر (٣).

❁❁❁

العلة في تقدم اللام في الأصل على إن :-

أماعلة تقدم اللام في الأصل على إن فقد قال عنها ابن يعيش :-

" فإن قيل : فلم زعمتم أن حكم اللام أن تكون متقدمة على إن وهلا كان الأمر بالعكس لأنهما جميعا للتأكيد قيل : إنما قلنا ذلك لأمرين :-

أحدهما :-

إن العرب قد نطقت بهذا نطقا وذلك مع إبدال الهمزة هاء في قولك: لهنك قائم، والمراد لإنك قائم، لكنهم لما أبدلوا الهمزة هاء زال لفظ إن وصارت كأنها حرف آخر فجاز الجمع بينهما قال الشاعر :

---

(١) معانى الحروف صـ٥١.

(٢) دخلت اللام في جملة إن المكسورة دون أن المفتوحة لكون المكسورة مع معموليها في تقدير الجملة بخلاف المفتوحة شرح الكافية ٣٥٥/٢.

(٣) المقتضب ٣٤٣/٢ بتصرف، شرح المفصل ٢٥/٢، شرح الكافية ٣٥٥/٢، الإنصاف ٢١٧/١، رصف المباني صـ٢٣٣.

ألا ياسنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحمى لهنك من برق علىَّ كريم[1]

والأمر الثاني :

أن إن عاملة واللام غير عاملة فلا يجوز أن تكون مرتبة اللام بعدها؛ لأن (إن) لا تلى الحروف لا سيما إن كان ذلك الحرف مما يختص الاسم من العوامل ويصرفه إلى الابتداء " [2].

وقد استدل ابن هشام على كون موضعها في الأصل قبل إن بدليل لم يدع مجالا للشك وهو كونها تعلق فعل القلب عن إن ومعموليها مما ترتب عليه كسر همزة إن.

قال ابن هشام : -

" وإنما لم ندع أن الأصل (إن لزيد قائم) لئلا يحول ماله الصدر بين العامل والمعمول، لأنهم قد نطقوا باللام مقدمة على إن نحو.،

ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل إن دون ما بعدها، دليل الأول أنها تمنع تسلط فعل القلب على إن ومعموليها، ولذلك كسرت في نحو : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [3]،

---

(١) هذا البيت لرجل من بني نمير لم يسمه الرواة والسنا بالقصر ضوء البرق، والقلل جمع قله وهي من كل شيء أعلاه، والحمي بكسر الحاء المكان الذي يحمى من الناس وأراد به حمى حبيبته، ومن برق تمييز مجرور بمن وكريم خبر لهنك.

والاستشهاد بقوله (لهنك) حيث حذف همزة لإنك وأبدلها هاء وهما يتعاقبان في كثير من كلام العرب بعد لام التوكيد والأصل أنه لا يجوز أن تقترن اللام بان ولكنه لما أبدل الهمزة من إن هاء توهم أنها كلمة أخري غير إن فجاز الجمع بينهما وبناء على ذلك يكون أصل اللام سابقة على إن وهو من شواهد (رصف المباني صـ٢٣٣، مغني اللبيب ٢٥٧/١، شرح المفصل ٦٣/٨، ٢٥/٩، الإنصاف ٢١١/١).

(٢) شرح المفصل ٢٥/٩، ٢٦.

(٣) من الآية رقم (١) من سورة المنافقون.

ودليل الثاني : أن عمل إن يتخطاها تقول: إن في الدار لزيـــدا، وإن زيداً لقائم" (١).

علة تأخير اللام دون إن :-

إذا كانت اللام في الأصل قبل إن فهلا تأخرت إن وتقدمت اللام.

قال ابن يعيش : -

" فإن قيل إذا كان الغرض من تأخير اللام الفصل بينها وبين إن وأن لا يجتمعا فهلا أخرت إن إلى الخبر وأقرت اللام أولا فالجواب: أنـــه لمـــا وجب تأخير أحدهما للفصل بينهما كان تأخير اللام أولي، لأن إن عاملة في الاسم فلا تدخل إلا عليه فلو أخرت إلى الخبر والخبر يكون اســـما وفعـــلا وجملة فكان يؤدى إلى إبطال عملهـــا لأن العامـــل ينبغـــي أن يكـــون لـــه اختصاص بالمعمول وليس كذلك اللام لأنها غير عاملة فيجوز دخولها على الاسم والفعل والجملة" (٢).

وكذا علله الرضي أيضاً وأضاف كون إن حرف وهو ضعيف فـــي العمـــل **قال**:-

"وصدروا إن لكونها عاملة والعامل جرى بالتقديم علـــى معمولـــه وخاصة إذا كان حرفاً إذ هو ضعيف في العمل" (٣).

حكم دخول لام الابتداء في جملة إن :-

حكم دخول لام الابتداء في جملة إن جائز لا واجب ما لم تخفف إن ويبطل عملها **قال المالقى :-**

" وهذه اللام جائزة الدخول في هذا المكان لا واجبة لما يـــراد مـــن المبالغة في التوكيد إذ هو حاصل" (٤).

---

(١) مغني اللبيب ١/٢٥٧، ٢٥٨.

(٢) شرح المفصل ٩/٢٦.

(٣) شرح الكافية ٢/٣٥٥.

(٤) رصف المباني صـــ٢٣٣.

فإذا خففت همزة إن وأهملت لزمتها اللام للتفرقة بينها وبين إن النافية وتسمى حينئذ اللام الفارقة، وهى عند سيبويه لام الابتداء، وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق بين إن المؤكدة وإن النافية [1].

فإن لم تهمل إن مع التخفيف بل أعملت نحو : إنْ زيداً قائم أو دل دليل على المراد لم تلزم اللام لعدم الحاجة إليها **قال المرادي** :-

"إنما تلزم – يعني اللام – إذا ألغيت إن ولم يكن في الكلام قرينة، فإن أعملت نحو: إن زيداً قائم، أو دل دليل على المراد لم تلزم لعدم الحاجة إليها ومن ذلك قول الشاعر [2] :-

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن[3]

أولاً دخول لام الابتداء على خبر إن :-

للام الابتداء بعد إن أربعة مواضع أولها خبر إن وذلك مشروط بشروط ثلاثة:-

١- كونه مؤخراً عن الإسم.

٢- كونه مثبتاً.

٣- كونه غير ماض.

فيشمل المفرد نحو: ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾[4]، والجملة المصدرة بالمضارع نحو: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[5]، والجار والمجرور

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/ ٢٨٨ بتصرف.

(٢) قاله الطرماح واسمه الحكم بن حكيم والأباء جمع آب كقضاة جمع قاضي من أبي إذا إمتنع، والضيم : الظلم ومالك اسم أبي القبيلة ومالك الثاني هو القبيلة ولهذا قال كانت كرام المعادن وصرف للضرورة والشاهد وإن مالك كانت حيث ترك لام الإبتداء لوضوح المعني.

(٣) الجني الداني صـ١٣٤.

(٤) من الآية رقم (٣٩) من سورة إبراهيم.

(٥) من الآية رقم (١٢٤) من سورة النحل.

والظرف إذا لم يقدر متعلقهما نحو: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[1]، وإن زيداً لعندك.

وعلل الشيخ خالد دخولها في هذه المواضع فقال :-

"وإنما دخلت اللام في الخبر المفرد لأنه أشبه المبتدأ وعلى الفعل المضارع لشبهه بالإسم، وعلى الظرف وعديله لأنهما في حكم الاسم، وعلى الجملة الإسمية لأنها مبتدأ وخبر ولم تدخل على الخبر إذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد، ولا إذا كان منفياً لئلا يجمع بين متماثلين في نحو: لم ولن ولما ولا، وحمل الباقي عليه، ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم :-

وأجاز الأخفش والفراء وتبعهما ابن مالك إن زيداً لنعم الرجل مما سلب الدلالة على الحدث والزمان وإن زيداً لعسى أن يقوم مما دل على الزمان وانتقل إلى الإنشاء لأن الفعل الجامد كالاسم" [2].

❁❁❁

(١) من الآية رقم (٤) من سورة القلم.

(٢) التصريح على التوضيح ١/ ٢٢٢.

ثانياً: دخولها على معمول الخبر :-

والثاني مما تدخل عليه في باب إن – أعني الثاني بعد الخبر – معمول الخبر لأنه من تتممة الخبر وذلك بثلاثة شروط أيضاً :-

١- تقدمه على الخبر.

٢- كونه غير حال [١].

٣- كون الخبر صالحاً للام.

ومثل له الرضي بقوله: إن زيداً لفي الدار قائم، **قال** :-

" ولا تدخل على متعلق الخبر المتأخر عن الخبر فلا يقال : إن زيداً قائم لفي الدار لئلا يبخس حقها كل البخس بتأخير ما حقه صدر الكلام عن جزئي الكلام اللذين هما العمدتان " [٢].

وقال الشيخ خالد :-

"وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله – يعني تأخير الخبر عن معموله – نحو: ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [٣]، وقد تدخل عليهما معا حكي الكسائى والفراء من كلام العرب إني لبحمد الله لصالح وذلك قليل أجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر إذا دخلت على اسم إن المتأخر أوضمير الفصل " [٤].

ولا يجوز دخولها على معمول الخبر في نحو: إن زيدا عمرا ضرب لكون الخبر غير صالح لدخول اللام لكونه فعلا ماضيا خلافا للأخفش من البصريين والفراء من الكوفيين وحجتهما أن المانع إنما قام بالخبر لكونه

---

(١) لأنه لم يسمع دخولها على المعمول إذا كان حالاً ونص الأئمة على منعه التصريح ٢٢٣/١ فلا يجوز إن زيداً راكباً منطلق.

(٢) شرح الكافيه ٣٥٥/٢.

(٣) من الآية رقم (١١) من سورة العاديات.

(٤) التصريح على التوضيح ٢٢٣/١.

فعلا ماضيا فأما المعمول فاسم، وحجة المانعين أن دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع فرع عن غير أصل [١].

✿✿✿

ثالثاً دخولها على اسم إن :-

وتدخل لام الابتداء على اسم إن إذا تأخر نحو: قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [٢]، نص عليه أبو عبيده[٣] في مجاز القرآن مشترطا تأخيره.

وقال الفراء في قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [٤] :-

" اللام التي في (من) دخلت لمكان (إن) كما تقول : إن فيها لأخاك " [٥].

وقال المالقي :-

" ثم تدخل في الاسم إذا فصل بينه وبين (إن) بالظرف أو المجرور نحو: قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ﴾ [٦] ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [٧]﴿وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ﴾ [٨]، لأنه قد زال موجب الثقل بالاجتماع مع إن " [٩].

✿✿✿

---

(١) التصريح على التوضيح ٢٢٤/١ بتصرف.

(٢) الآية رقم (٣) من سورة القلم.

(٣) مجاز القرآن ٢٢٣/١، ٢٢٥، ٢٧٥/٢.

(٤) من الآية رقم (٧٢) من سورة النساء.

(٥) معاني القرآن ٢٧٥/١ .

(٦) من الآية رقم (٣٧) من سورة ق .

(٧) من الآية رقم (٤٤) من سورة النور .

(٨) من الآية رقم (٢٥) من سورة ص .

(٩) رصف المباني صـ٢٣٤ .

رابعًا دخولها على ضمير الفصل :-

قال الرضي :-

" وقد تدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ (١) وذلك لوقوعها موقع الخبر فكأنها دخلت على الخبر مع أن كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل أن يكون مبتدأ لارتفاع ما بعده"(٢).

ومثل له الاشمونى بقوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ (٣) قال: " إذا لم يعرب (٤) مبتدأ " (٥).

دخول لام الابتداء على خبر لكن :-

ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر (لكن) كما يجوز في خبر (إن) نحو: ما قام زيد لكن عمرا لقائم محتجين على ذلك بالنقل والقياس.

أما النقل : ففي قول الشاعر (٦) : **ولكنني من حبها لعميد**

وأما القياس : فلأن الأصل في (لكن) إن زيدت عليها لا والكاف فصارت جميعا حرفا واحدا، كما زيدت اللام والهاء في قول الشاعر(٧):

---

(١) من الآية رقم (٨٧) من سورة هود.

(٢) شرح الكافية ٣٥٦/٢.

(٣) من الآية رقم (٦٢) من سورة آل عمران.

(٤) فإذا أعربت مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبر إن فلا يكون ضمير فصل؛ لأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب على الصحيح التصريح ٢٢٤/١.

(٥) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢٨٣/١.

(٦) هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل ولم يذكر أحد صدره إلا ابن عقيل **يلومونني في حب ليلي عواذلي**. والشاهد قوله (لعميد) حيث دخلت لام الابتداء – في الظاهر – على خبر لكن وجواز ذلك على مذهب الكوفيين وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١، الإنصاف ٢٠٩/١، شرح ابن عقيل ٣٢٥/١.

(٧) أنشد ابن منظور هذا البيت (ل هـ ن) ونسب روايته إلى الكسائي ولم يعزه إلى قائل معين ووجه الاستشهاد به هنا: هو أحد الأوجه الواردة فيه من كون أصل (لهنك) لاه إنك أي والله إنك على نحو ما جاء من قول ذي الإصبع العدواني –

لهنـــك مـــن عبـــسية لَوَسِـــيمةٌ على هنوات كاذب من يقولها

فزاد اللام والهاء على إن فكذلك ها هنا زاد عليها لا والكاف فإن الحرف قد يوصل في أوله وآخره فما وصل في أوله نحو: هذا و هذاك وما وصل في آخره نحو: ﴿إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ﴾[1] وحذفت الهمزة لكثـــرة الاســـتعمال فصارت حرفا واحدا كما قالوا لن وأصلها لا أن فحذفوا الألف والهمزة لكثرة الاستعمال فصارت حرفا واحدا فكذلك هاهنا وبل أولي فإنه إذا جاز حـــذف الألف والهمزة لكثرة الاستعمال فلأن يجوز حذف الهمزة كـــان ذلـــك مـــن طريق الأولي[2].

أما البصريون فلا يجيزون ذلك واحتجوا بأن هذه اللام لا تخلو إما أن تكون لام التأكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين، وكلا المذهبين لا يستقيم في خبر لكن، لأنها إن كانت للتأكيد فقد حسنت مع إن لاتفاقهما معني بخـــلاف لكن وإن كانت للقسم فإنما حسنت مع إن لأنهما يقعان جوابا للقسم بخـــلاف لكن فينبغي ألا تدخل اللام في خبرها.

أما قوله : **ولكنني من حبها لعميد .**

فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه ولهذا لا يكاد يعرف له نظير فـــي كـــلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياسا مطردا لكان ينبغي أن يكثر في كلامهـــم وأشعارهم كما جاء في خبر إن وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقـــاس عليه .

= لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني

أي لله ابن عمك ثم حذفت اللام الأولي والهمزة من إن فصار لهنك وهذا المذهب يلـــسب للكسائى وكان أبو على الفارسي يرجحه وقال ابن جني فيه تعـــسف. (الإنـــصاف ٢١٠/١).

(١) من الآية رقم (٩٣) من سورة المؤمنون .

(٢) معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١، ٤٦٦ بتصرف.

أما قول الكوفيين إن لكن (إن) زيدت عليها لا و الكاف فهو مجرد دعوى بغير دليل [1].

وعرض المالقي الخلاف مرجحا قول الكوفيين محتجا على ذلك باجتماع لكن مع إن في كونهما لا يغيران معني الابتداء إلا أنه عده قليل قال:-

" ويجري مجري (إن) في القياسي (لكن) لأنها داخلة على الخبر،ولاتغير معني الابتداء كـ (إن) إلا أن ذلك فيها قليل لارتباطها بما قبلها قال الشاعر: **ولكنني من حبها لعميد** .

والبصريون يقفون في هذا مع السماع لقلته، والكوفيون يجيزونه قياسا والصحيح عندى أنه قياس، لأن العلة المذكورة موجودة فيها، وهي التي من أجلها جاز دخول اللام في خبر إن وهي عدم تغيير معني الابتداء، والاستدراك ليس بمغير للابتداء، وإنما قل سماع ذلك فيها. وفي صناعة النحو مواضع جائزة قياسا ممنوعة سماعا وعكس هذا "[2] وعدها المرادي[3] وابن هشام [4] زائدة.

دخول اللام في خبر أنّ :-

نسب ابن هشام والسيوطي والأشموني إلى المبرد جواز دخول لام الابتداء في خبر أن المفتوحة قال ابن هشام :-

" القسم الثاني – يعني من أقسام اللام – اللام الزائدة وهي الداخلة في خبر المبتدأ.

---

(١) الانصاف ٢١٤/١ بتصرف.

(٢) رصف المباني صـ٢٣٦،٢٣٥.

(٣) الجني الداني صـ١٣٢.

(٤) المغني ٢٥٩/١.

وفي خبر أن المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير[1] ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[2] بفتح الهمزة ، وفي خبر لكن.

وليس دخول اللام مقيسا بعد أن المفتوحة خلافا للمبرد ولا بعد لكن خلافا للكوفيين، ولا اللام بعدها لام الابتداء خلافا له ولهم " [3].

وقال السيوطي :-

" ولا تدخل اللام على خبر أن المفتوحة وجوزه المبرد " [4].

وقال الأشموني :-

اقتضي كلامه – يعني ابن مالك – أنها لا تصحب خبر غير إن المكسورة وهو كذلك وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها فمن ذلك قراءة بعض السلف « ألا أنهم ليأكلون الطعام » بفتح الهمزة وأجازه المبرد " [5].

والمتتبع لكلام المبرد يدرك أن لام الابتداء عنده توجب كسر همزة إن، وقد نص على ذلك في عدة مواضع من كتابه حيث قال : –

" وذلك قولك أشهد أن زيدا منطلق وأعلم أن زيدا خير منك، فإذا أدخلت اللام قلت: أشهد إن زيدا لخير منك، وأعلم إن زيدا لمنطلق قال الله ﷻ ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[6]فلو لا اللام لم يكن إلا (أن)."[7] .

---

(١) نسبه ابن هشام لسعيد بن جبير، وقال المالقي وقريء شاذا، مغني اللبيب ٢٥٩/١، رصف المباني صـ٢٣٧.

(٢) من الآية رقم (٢٠) من سورة الفرقان.

(٣) المغني ٢٥٩/١.

(٤) همع الهوامع ١٤٠/١.

(٥) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢٨٠/١.

(٦) من الآية رقم (١) من سورة الفرقان.

(٧) المقتضب ٣٤٧/٢.

وقال في موضع آخر :

" والموضع الآخر للمكسورة : أن تدخل اللام في الخبر لأن اللام تقطعها مما قبلها فتكون مبتدأة فهذا مما ذكرت لك أنها ترجع إلى الابتداء " (١)

قال الأستاذ **محمد عضيمة** في هامش المقتضب : –

" المبرد موافق لسيبويه في أن لام الابتداء توجب كسر همزة إن إذا دخلت في خبرها وكررهذا في الباب الآتي..

وابن هشام والعيني والسيوطي والأشموني ينسبون إلى المبرد أنه يقول بجواز دخول اللام في خبر أن المفتوحة قياساً " (٢).

وأوقفه المالقي على السماع فقال :-

" وقري في الشاذ " إلا أنهم ليأكلون الطعام " بفتح الهمزة وذلك موقوف على السماع " (٣).

دخول لام الابتداء على الفعل : -

دخولهاعلى المضارع :–

دخول لام الابتداء على الفعل المضارع له قسمان :-

١– قسم متفق عليه وذلك إذا دخلت اللام على المضارع الواقع خبراً عن (إن) كما يتضح ذلك من تمثيل الزمخشري في قوله :–

"ولا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع كقوله تعالى:﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾(٤)،﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ (٥) " (٦).

---

(١) المرجع السابق ٣٤٧/٢.

(٢) هامش المقتضب ٣٤٣/٢.

(٣) رصف المباني صـ٢٣٧.

(٤) من الآية رقم (١٣) من سورة الحشر.

(٥) من الآية رقم (١٢٤) من سورة النحل.

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٢٥/٩.

وهذا الموضع متفق عليه؛ لأن الأصل فيها أن تكون داخله على الاسم إلا أنها زحلقت إلى الخبر كما مر.

وقال ابن هشام مقرراً اتفاق النحاة على جواز ذلك :-

"وتدخل باتفاق في موضعين :-

أحدهما : المبتدأ نحو: ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾[1].

والثاني : بعد إن وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق الاسم[2] نحو: ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ [3] والمضارع لشبهه بـه نحـو: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[4]." [5].

٢- وقسم مختلف فيه وهو المضارع في غير باب إن قال الرضي :-

"ثم إن لام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدأ فـي كونـه أول جزئي الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم قال المتلمس:-

لأورث بعـد سـنة يقتـدى بهـا وأحلو عمي ذي شبهه إن توهما[6]

وقال المالقي معدداً مواضعها :-

" الموضع الأول المبتدأ وما حل موضعه من الفعل المـضارع لـه، فالمبتدأ نحو قولك : لزيد قائم ولعبد الله خارج وليقوم[7] زيد " [8].

---

(١) من الآية رقم (١٣) من سورة الحشر.

(٢) يقصد بالاسم النوع وليس الموقع الإعرابي أي خبر إن إذا كان اسماكما يتضح ذلك من تمثيله.

(٣) من الآية رقم (٣٩) من سورة إبراهيم.

(٤) من الآية رقم (١٢٤) من سورة النحل.

(٥) مغني اللبيب ٢٥٥/١.

(٦) شرح الكافية ٣٣٨/٢.

(٧) هذا نص المالقي وتصويب العبارة والمضارع نحو ليقوم زيد.

(٨) رصف المباني صـ٢٣١.

وقال في موضع آخر :-

"وما حل محل المبتدأ وهو الفعل المضارع إذا صدر به نحو قولك: ليقوم زيد وليخرج عمرو " (١).

وقال المرادي :-

" قال الزمخشري وغيره لا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع ومثلوا دخولها على المضارع بقوله تعالى ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ (٢) وهو صحيح لأن اللام الداخلة في خبر إن هي في الأصل لام الابتداء.

فإن قلت : فهل تدخل على المضارع إذا لم يكن بعد إن.

قلت : قد ذكر ذلك ابن مالك ومثله بقوله : ليحب الله المحسنين وذكر ذلك أيضاً صاحب رصف المباني.." (٣).

ونقل ابن هشام هذه المسألة فيما اختلف فيه فقال : -

" واختلف في دخولها في غير باب إن على شيئن :-

أحدهما : خبر المبتدأ المتقدم.

والثاني : الفعل نحو:ليقوم زيد فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما.، ونص جماعة على منع ذلك كله قال ابن الخباز في شرح الإيضاح لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب إن"(٤).

دلالة المضارع المقرون بلام الابتداء :-

اختلف النحاة في دلالة المضارع المقرون بهذه اللام فذهب جماعة إلى أنها تخلصه للحال، وذهب آخرون إلى أنه باق على إبهامه بين الزمانين – الحال والاستقبال.

---

(١) المرجع السابق صـ٢٣٢.

(٢) من الآية رقم (١٢٤) من سورة النحل.

(٣) الجني الداني صـ١٢٤، ١٢٥.

(٤) مغني اللبيب ١/ ٢٥٥ /٢٥٦.

قال ابن يعيش :-

" اعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في هذه اللام إذا دخلت على الفعل المضارع في خبر إن فذهب قوم إلى أنها تقصر الفعل على الحال بعد أن كان مبهماً واستدل على ذلك بقوله سيبويه حتى كأنك قلت الحاكم فيها يريد من المعنى وأنت إذاً قلت إن زيداً لحاكم فهو للحال.

وذهب آخرون إلى أنها لا تقصره على أحد الزمانين بل هو مبهم على ما كان واستدل على ذلك بقوله تعالى :﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[1] فلو كانت اللام تقصره للحال كان محالا وهو الاختيار عندنا"[2].

وقال أبو حيان في البحر المحيط :-

" لام الابتداء لا تدخل على الفعل إلا إذا كان حالا أما إذا كان مستقبلاً فلا"[3].

ونسب ابن هشام القول بتخليصه للحال إلى أكثر النحاة فقال :-

"ولام الابتداء فائدتها أمران : توكيد مضمون الجملة.، وتخليص المضارع للحال كذا قال الأكثرون واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[4] ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ﴾[5] فإن الذهاب كان مستقبلاً فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره "[6].

---

(١) من الآية رقم (١٢٤) من سورة النحل.

(٢) شرح المفصل ٢٦/٩.

(٣) ٩٧/٣.

(٤) من الآية رقم (١٢٤) من سورة النحل.

(٥) من الآية رقم (١٣) من سورة يوسف.

(٦) مغني اللبيب ٢٥٥/١.

وقد أجاب عن اعتراض ابن مالك أبو حيان وابن هشام لكن بوجهتين مختلفتين.

أما أبوحيان فقد أجاب بأن المضارع إذا أسند إلى متوقع تخلص للإستقبال **حيث قال**:-

" ليحزنني مضارع مستقبل لا حال؛ لأن المضارع إذا أسند إلى متوقع تخلص للاستقبال لأن ذلك المتوقع مستقبل وهو المسبب لأثره فمحال أن يتقدم الأثر عليه فالذهاب لم يقع فالحزن لم يقع "(١).

والذي يغلب على ظني من تدبر هذا النص أن للام في الأصل دلالة الحال ولكنه لما انضم إليها قرينة أخرى وهي إسناد الفعل إلى المستقبل – الفاعل المؤول من أن تذهبوا – صار الفعل مستقبلاً حتى لا يسبق الأثر مؤثره لأن هذا محال ولكن مع كون الحزن مستقبلا مرهوناً بمؤثره وهو الذهاب كان الحزن إذا حدث الذهاب حالاً بالنسبة له.

وهذا في ظني أولى من خلع معنى الحال من اللام كما نص عليه الزمخشري في موضع آخر وناظره بخلع التعريف من الـ في يا الله **حيث قال** :-

" فإن قلت لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال فكيف جامعت حرف الاستقبال – يعني في قوله تعالى : ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾(٢)– قلت لم تجامعها إلا مخلصة للتوكيد كما أخلصت الهمزة في يا الله للتعويض واضمحل عنها معنى التعريف" (٣).

وأما ابن هشام فقد أجاب بأن الحكم لما كان واقعا لامحالة في ذلك اليوم نزل منزلة الحال **فقال** :-

---

(١) البحر المحيط ٥/٢٨٦.

(٢) من الآية رقم (٦٦) من سورة مريم.

(٣) الكشاف ٢/٤١٧.

" والجواب أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة فنزل منزلة الحاضر المشاهد وأن التقدير قصدُ أن تذهبوا والقصد حال " (١).

دخول لام الابتداء على ما دخل على المضارع :-

أولاً دخولها على سوف :-

إنما قلنا المضارع المقرون بسوف دون المقرون بالسين ؛ لأن سوف لما كانت على ثلاثة أحرف أشبهت الاسم فدخلت لام التوكيد والابتداء عليها في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾(٢) ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾(٣).

ولم يكن ذلك في السين لئلا يجتمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة (٤).

وقد أجاز كثير من النحاة دخول لام الابتداء على المضارع المقرون بسوف ومنعه الكوفيون، ويبدو أن جذور هذا الخلاف ترجع في الأصل إلى كون اللام تخلص المضارع للحال أولاً (٥)، وذلك لأنها لو كانت تخلصه للحال لاستحال أن يكون حالاً واستقبالا معا **وتفصيل المسألة على النحو التالي** :-

أجاز الزمخشري دخول اللام على المضارع المقرون بسوف وذلك إذا كان خبراً عن إن كما يتضح من تمثيله حيث قال :-

" ويجوز عندنا إن زيداً لسوف يقوم ولا يجيزه الكوفيون "(٦).

أما في غير باب إن فالمتتبع له يجده يسلك أحد طريقين :-

---

(١) مغني اللبيب ٢٥٥/١.

(٢)الآية رقم (٥) من سورة الضحى.

(٣) من الآية رقم (٤٩) من سورة الشعراء.

(٤) رصف المباني صـ٣٩٨.

(٥) أي هو باق على إبهامه بين الزمانين الحال والاستقبال.

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٢٥/٩.

الأول : تقدير مبتدأ بعد اللام كما في قوله تعالى : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[1] حيث قال :-

" فإن قلت ما هذه اللام الداخاة على سوف قلت : هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة والمبتدأ محذوف تقديره: ولأنت سوف يعطيك كما ذكرنا في لأقسم[2] أن المعنى لأنا أقسم وذلك لأنها لا تخلو من أن تكون لام قسم أو ابتداء، فلام القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التأكيد [3] فبقي أن تكون لام ابتداء؛ ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر فلا بد من تقدير مبتدأ وخبر وأن يكون أصله لأنت سوف يعطيك " [4].

والثاني : خلع معنى الحال من اللام وجعلها للتوكيد فقط حيث قال عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[5].

---

(١) الآية رقم (٥) من سورة الضحى.

(٢) يعني في قوله تعالى (لا أقسم بهذا البلد) على قراءة ابن كثير وقد أوله بعض البصريين على إرادة الحال، وفعل الحال إذا أقسم عليه دخلت عليه اللام وحدها.(الجني الداني صـ١٢٧).

وقال ابن هشام إنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسمية.(مغني اللبيب ٢٥٧/١).

(٣) ليس على إطلاقه بل هو مشروط عند البصريين بألا يفصل بين الفعل واللام بحرف تنفيس أوقد أو بمعموله فيمتنع حينئذ دخول اللام.(الجني الداني صـ١٢٧).

(٤) الكشاف ٢١٩/٤ قال المرادي فإن قلت أليس قوله في المفصل إن لام الابتداء تدخل على المضارع مناقضاً لقوله: إن لام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر ؟

قلت: ليس مناقضا له، لأنه مثل في المفصل بقوله﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ وهذه اللام في الأصل داخله على المبتدأ ولكنها تأخرت عن محلها.(الجني الداني صـ١٢٧).

(٥) من الآية رقم (٦٦) من سورة مريم.

" فإن قلت لام الابتداء الداخله على المضارع تعطي معنى الحال فكيف جامعت حرف الاستقبال قلت: لم تجامعها إلا مخلصة للتوكيد كما أخلصت الهمزة في يا الله للتعويض واضمحل عنها معنى التعريف " (١).

ولم يكن الزمخشري يجيز إن زيدا لسوف يقوم لكون اللام عنده لا تدل على الحال كما قال ابن يعيش بدليل النص السابق أعني قوله – لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال – **حيث قال ابن يعيش** : -

" واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في هذه اللام إذا دخلت على الفعل المضارع في خبر إن فذهب قوم إلى أنها تقصر الفعل على الحال بعد أن كان مبهماً .

وذهب آخرون إلى أنها لا تقصره على أحد الزمانين بل هو مبهم فيها على ما كان واستدل على ذلك بقوله تعالى :﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾(٢) فلو كانت تقصره على الحال كأن محالاً وهو الاختيار عندنا فعلى هذا يجوز إن زيداً لسوف يقوم وعلى القول الأول وهو رأي الكوفيين لا يجوز ذلك كما لا يجوز أن تقول: إن زيداً لسوف يقوم الآن لأن اللام تدل على الحال كما يدل عليه الآن " (٣).

وإنما كان ابن يعيش يعبر عن رأيه الشخصي حيث قال : " وهو الاختيار عندنا ".

وقال الرضي :-

" وتدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ﴿ ولسوف يُعْطِيكَ ﴾(٤) خلافا للكوفيين " (٥).

---

(١) الكشاف ٤١٧/٢.

(٢) من الآية رقم (١٢٤) من سورة النحل.

(٣) شرح المفصل ٢٦/٩.

(٤)الآية رقم (٥) من سورة الضحى.

(٥) شرح الكافية ٣٣٨/٢.

ويرى أبو حيان أن اللام الداخلة على سوف هي لام القسم حيث قال عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾[1] معللا لعدم توكيد الفعل بالنون.

قال :- " قال أبو علي الأصل دخول النون فرقا بين لام اليمين و لام الابتداء، ولام الابتداء لا تدخل على الفضلات فبدخول لام اليمين على الفضلة وقع الفصل فلم يحتج إلى النون وبدخولها على سوف وقع الفرق فلم يحتج إلى النون لأن لام الابتداء لا تدخل على الفعل إلا إذا كان حالاً أما إذا كان مستقبلاً فلا " [2].

ثانيا دخول اللام على أن الناصبة للمضارع :-

ذكر المالقى بصيغة تفيد التقليل أن لام الابتداء قد تدخل على أن الناصبة للمضارع فقال :-

" وربما دخلت اللام على ما يدخل على المضارع من (أن) الناصبة له نحو قولك: لأن تقوم خير لك من أن تقعد لأن المعنى : لقيامك فهي في موضع مبتدأ فلذلك عوملت في ذلك معاملته " [3].

دخول لام الابتداء على الماضي :-

ذكر الرضي أن لام الابتداء لا تدخل على الماضي إلا إذا كان مقرونا بقد لأنها تقربه من الحال ولما بينهما من تناسب.

قال الرضي :-

" ولا تدخل على الماضي وإن كان أول جزئي الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فإذا دخله (قد) كثر دخول لام الابتداء عليه نحو: ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ اللهُ ﴾[4] ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا﴾ [5] وذلك لأنها تقرب الماضي من الحال فتصير

---

(١)الآية رقم (١٥٨) من سورة آل عمران.

(٢) البحر المحيط ٣/٩٧.

(٣) رصف المباني صـ٢٣٢.

(٤) الآية رقم (١٨١) من سورة آل عمران.

(٥) الآية رقم (٨٧) من سورة البقرة.

الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لأن في قد أيضاً معنى التحقيق والتوكيد " (١).

والمقصود بالماضي هنا هو الماضي المتصرف أما الماضي غير المتصرف فإن اللام لا تمتنع من دخولها عليه **قال الرضي** :-

" وإنما تدخل على نعم وبئس وإن كانا في الأصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابهما من صيرورتهما بمعنى الاسم فقولك: لنعم الرجل زيد كقولك:لحسن زيد"(٢).

وقال المالقي :-

"وإذا دخلت هذه اللام على الماضي المتصرف، فلا تكون إلا جواب قسم؛ لأنه لا يشبه الاسم من جهة شبه الفعل للاسم فلا تكون لام ابتداء.

وأما غير المتصرف فبشبهه من جهة عدم التصرف فتكون لام ابتداء " (٣).

دخول اللام في جملة إن المخففة :-

إذا خففت إن فالأكثر في لسان العرب إهمالها، وإذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين إن النافية.

فإن أعملت على القليل نحو: إن زيدا قائم أو ظهر القصد كقول الشاعر :-(٤)

ونحن أباة الضيم من بني مالك وإن مالك كانت كرام المعادن يَصُونْ

استغنى عن اللام فلم تلزمها (٥).

---

(١) شرح الكافية ٢/٣٣٨.

(٢) المرجع السابق ٢/٢٣٩.

(٣) رصف المباني صـ٢٣٩.

(٤)البيت سبق ذكره فى صـ٣٢.

(٥) خالف ابن الحاجب النحاة فذهب إلى أنها إذا خففت لزمتها اللام سواء أعملت أو أهملت أما مع الإهمال فللفرق بين المخففة والنافية وأما مع الإعمال فللطرد.(الكافية بشرح الرضي ٢/٣٥٨).

واختلف النحويون في هذه اللام إلى أربعة آراء على النحو التالي :-

الرأي الأول :-

وهو رأي سيبويه [١] والبصريين[٢] حيث ذهبوا إلى أن اللام لام الابتداء الداخلة على خبر إن لزمت للفرق بين إن النافية وإن المخففة.

الرأي الثاني :-

وهذا الرأي ينسب إلى أبي علي الفارسي وابن جني ومقتضاه أن هذه اللام قسم قائم برأسه غير لام الابتداء، واستدل أصحاب هذا الرأي بعدة أمور :-

١- إنها لو كانت لام الابتداء لوجب التعليق في إن عملت لزيداً قائماً، ولكن الأفعال قد تجاوزت اللام إلى ما بعدها فعملت فيها نحو: قوله تعالى :﴿ وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لغافلين ﴾[٣] ﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [٤].

٢- دخولها فيما لا تدخله لام الابتداء من الماضي الناسخ نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾[٥] والماضي المتصرف على وجه الخصوص نحو قوله [٦] :-

---

(١) الكتاب ١٠٩/١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٠/٢.

(٣) من الآية رقم (١٥٦) من سورة الأنعام.

(٤) من الآية رقم (١٠٢) من سورة الأنعام.

(٥) من الآية رقم (١٤٣) من سورة البقرة.

(٦) البيت لعاتكة بنت زيد العدوية إبنة عم عمر بن الخطاب - ﷺ - كانت من المهاجرات والبيت ترثي فيه زوجها الزبير بن العوام وروى البيت بروايات متعددة وهو من شواهد شرح المفصل ٢٧/٩، شرح الكافيه ٣٥٩/٢، مغني اللبيب ٣٢/١، الاشموني ٢٠٩/١ ابن عقيل ٣٣٩/١ ولا يقاس عليه خلافا للأخفش حيث أجاز إن قام لأنا.

شَلَّت يمينك إن قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد[1]

ورد الرضي هذه الاستدلالات فقال :-

"والجواب عن قولهم: إن علمت لزيداً قائماً أن التعليق واجب لو دخلت على أول مفعولي أفعال القلوب، إلا أنها لا تدخل بعد الأفعال الناسخة للابتداء إلا على الجزء الأخير وهو الخبر وتدخل مع المثقلة إما على المبتداء المؤخر أو الخبر أو القائم مقامه، وفي الأمثلة الواردة في التنزيل لم تدخل إلا على ما كان خبرا في الأصل نحو: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾[2] ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴾[3]. .

ولما نصب الأول لخلوه من مانع ومعلق فلابد من نصب الثاني وإن دخله لام الابتداء قال تعالى : ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾[4] ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾[5].

وأما قوله : **إن قتلت لمسلماً** – فشاذ "[6]

الرأي الثالث :-

وهو رأي الكوفيين حيث ذهبوا إلى أن (إنْ) إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) واحتجوا على ذلك بأن قالوا:-

"إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله وكلام العرب قال الله تعالى :﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾[7] اي

---

(١) شرح المفصل٩/٢٧، شرح الكافية ٢/٣٥٩، الجني الداني صـ١٣٤،١٣٣، الأشموني ١/٢٨٩.

(٢) من الآية رقم (١٤٣) من سورة البقرة.

(٣) من الآية رقم (٣) من سورة يوسف.

(٤) من الآية رقم (٥١) من سورة القلم.

(٥) من الآية رقم (٧٣) من سورة الإسراء.

(٦) شرح الكافية ٢/٣٥٩.

(٧) من الآية رقم (٧٦) من سورة الإسراء.

:وما كادوا إلا يستفزونك،وقال تعالى :﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾(١).

أي : وما كادوا إلا يزلقونك..

ثم قال الشاعر :-

شَلَّت يمينك إن قتلت لمسلماً كتبت عليك عقوبة المتعمد

أي ما قتلت إلا مسلما، وهو في كلامهم أكثر من أن يحصى (٢).

الرأي الرابع :-

"فرق فيه الكسائي بين إنْ مع اللام في الأسماء، وبينها معها في الأفعال فجعلها مع الأسماء المخففة وأما في الأفعال فقال: إن نافية واللام بمعنى إلا؛ لأن المخففة بالاسم أولي نظرا إلي أصلها، والنافية بالفعل أولى؛ لأن معنى النفي راجع إلى الفعل " (٣).

وأجاب البصريون عما احتج به الكوفيون بأنه لا حجة لهم فيه لأن إن التي بمعنى (ما) لا تجيء معها اللام كما قال تعالى: ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾(٤)، ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ﴾(٥)، ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ﴾(٦) إلى غير ذلك من المواضع لم تجيء في شيء منها اللام.

ولأنه لو جاز أن يقال إن اللام تستعمل بمعنى إلا لكان ينبغي أن يجوز جاءني القوم لزيداً بمعنى إلا زيداً (٧).

---

(١) من الآية رقم (٥١) من سورة القلم.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٤٠، ٦٤١ بتصرف.

(٣) شرح الكافية ٢/٣٥٩.

(٤) من الآية رقم (٢٠) من سورة الملك.

(٥) من الآية رقم (١٥) من سورة يس.

(٦) من الآية رقم (٤) من سورة الفرقان.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٤٢ بتصرف.

ورد الرضي الوجه الأخير بقوله :-

" وقال البصريون لو كان اللام بمعنى إلا لجاز جاءني القوم لزيداً أي إلا زيد ولا يلزم ما قالوا إذ ربما اختص بعض الأشياء ببعض المواقع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي " (١) .

ثمرة الخلاف : -

قال ابن عقيل : –

" وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين أبي العافية وابن الأخضر، وهي قوله ﷺ – " **قد علمنا إن كنت لمؤمناً** " فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر (إنْ) ومن جعلها لاماً أخرى اجتلبت للفرق فتح (أنْ) "(٢) .

ورجح الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد كون هذه اللام غير لام الابتداء فقال :

" قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ أو على ما أصله المبتدأ، وأنها تدخل في باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل، وعلمت أيضاً أنها لا تدخل على خبر إن إلا إذا كان مثبتاً متأخرا غيرماض متصرف خال من قد، ولو أنك نظرت في شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين (إن) النافية والمخففة من الثقيلة تدخل على مفعول ليس أصله مبتدأً ولا خبراً كما في قول عاتكة بنت زيد :

شَلَّت يمينك إن قتلت لمسلماً البيت.

وتدخل على الماضي المتصرف الذي لم يسبقه (قد) نحو قولك : إن زيداً لقام، وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى : ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾(٣) فلما كان شأن اللام التي تدخل لأجل الفرق بين المؤكدة والنافية غير شأن لام الابتداء كان القول بأن أحدهما غير الأخرى

---

(١) شرح الكافية ٣٥٩/٢.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٣٨/١.

(٣) من الآية رقم (١٠٢) من سورة الأعراف.

أصح نظراً وأقوم حجة، فمذهب أبي علي الفارسي الذي أخذ به ابن أبي العافية مذهب مستقيم في غاية الاستقامة " (١).

ويغلب على ظني رجحان المذهب الأول وهو كونها لام الابتداء لزمت للفرق؛ وذلك لأنها لو لم تكن لام الابتداء لفتحت همزة إن لكونها ليست من المعلقات، وعلى ذلك تكون اللام قد دخلت في خبر أن المفتوحة المخففة مع عدم اللبس بينها وبين النافية؛ مما يترتب عليه دخول اللام الفارقة مع عدم الاحتياج إلى الفرق.

❁❁❁

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣٣٨/١.

الفصل السابع
إن وأخواتها

يطلق على هذا الباب اسم الحروف المشبهة بالفعل لأنها إنما عملت العمل الخاص بها بمشابهتها للفعل كما نص عليه النحاة على ما سأوضحه .

وقد استحقت هذه الأحرف صدر جملتها باستثناء أن المفتوحة الهمزة وسوف أتناول بالدراسة كل حديث يمتد إلى الصدارة بصلة ما وفقنى الله إلى ذلك سبيلا وذلك على النحو التالى:

أولاً تحديد أخوات إن:

ذهب سيبويه إلى أنها خمسة أحرف وكذا المبرد وابن السراج وذلك باعتبار كون (أن) فرعا على إن قال سيبويه:

" هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهى أعن ولكن وليت ولعل وكأن، وذلك قولك إن زيدا منطلق إن عمرا مسافر وإن زيدا أخوك وكذلك أخواتها " .(١)

وعدها الزمخشرى وكثيرون ستة أحرف قال الزمخشرى:

" وهى إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل " .(٢)

وعدها فى التصريح ثمانية قال:

" هذا باب الأحرف الثمانية " .

قال الشارح:

" عبر بالأحرف نظرا إلى أن هذا العدد للقلة وبالثمانية لإدخال أن المفتوحة وعسى ولا التبرئة، وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لأن المفتوحة فرع المكسورة عنده " .(٣)

---

(١) الكتاب ١٣١/٢.

(٢) شرح المفصل ٤٥/٨، شرح الكافية ٣٤٥/٢.

(٣) التصريح على التوضيح ٢١٠/١.

وعلى ذلك يكون المتفق عليه من هذه الأحرف خمسة إن ولكن وكأن وليت ولعل .

أما أن فيعدها سيبويه فرعا على إن بينما يعدها غيره حرفا مستقلا وأما إضافة (عسى) فى التصريح إلى أخوات إن فقد يرجع ذلك إلى بعض استعمالاتها حيث يتصل بها الضمير الموضوع للنصب نحو عسانى وعساك وعساه وهذا قليل(١) ونص المرادى على أنه من المواضع المشكلة(٢) وفى التصريح قال: فى لغية بالتصغير .(٣)

وهى فى هذا الاستعمال تكون بمعنى لعل فى الترجى والإشفاق فحملت فى العمل عليها كما حملت لعل على عسى فى إدخال أن فى خبرها كما فى الحديث " لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض " وهو ما يسمى بتقارض اللفظين فى الأحكام .(٤)

وكون عسى محمولة على لعل هو مذهب سيبويه قال:

" وأما قولهم عساك فالكاف منصوبة

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (نى) قال **عمران بن خطان** :

ولى نفسى أقول لها إذا ما تنازعنى لعلى أو عسانى(٥)

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساى، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعلى فى هذا الموضع " .(٦)

---

(١) مغنى اللبيب ١/١٧٤.

(٢) الجنى الدانى صـ٤٦٧.

(٣) التصريح ١/٢١٣.

(٤) مغنى اللبيب ٢/٨٠٤ هذا الأمر فى عسى الجامدة أما المتصرفة فلا خلاف فى فعليتها.

(٥) الشاهد فيه أن اتصال ضمير النصب بعسى ودخول نون الوقاية دليل على أن الكاف فى (عساك) فى موضع نصب لا جر، لأن النون والياء علامة المنصوب، وهو من شواهد الخصائص ٢/٩٨، شرح المفصل ٣/١٠.

(٦) الكتاب ٢/٣٧٤، ٣٧٥.

وفى المسألة مذهبين آخرين الأول معهما مقتضاه أنها على الأصل ووضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع وينسب للأخفش .(١)

والثانى للمبرد ومقتضاه أنها باقية على أصلها وانعكس الإسناد .

ومما سبق يتضح أن من عدها من أخوات إن إنما هو راجع إلى استعمالها استعمال لعل كما فى المذهب الأول .

وعلى الرغم من ذلك فقد نفى ابن هشام أن تكون حرفا مطلقا ونص على كونها فعلا مطلقا فقال:

" عسى فعل مطلقا لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب ولا حين يتصل بها الضمير المنصوب كقوله:(٢)

* يا أبتا علك أو عساكا *

خلافا لسيبويه حكاه عنه السيرافى ومعناه الترجى فى المحبوب والإشفاق فى المكروه، وقد اجتمعا فى قوله تعالى: {وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ}(٣)". (٤)

ولا أرجح كون عسى من أخوات إن لكون هذا الاستعمال لم يكن أصل استعمالها بل عرضه النحاة فى صورة التقليل والتصغير وإنما نسب الكلمة أو الأداة إلى الباب إذا كان الاستعمال الخاص بهذا الباب هو أشهر وأوسع استعمالاتها لا كونها فى لغية .

وأما لا النافية للجنس فعلى الرغم من اشتراكها مع إن فى أربعة أوجه هى:

---

(١) رد بأمرين الأول أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت فى المنفصل، والثانى ظهور الخبر مرفوعا فى بعض المواضع مغنى اللبيب ١/١٧٤، ١٧٥، حاشية الصبان ١/٢٦٧.

(٢) ذكر ابن هشام فى المغنى له صدرا وهو [تقول بنتى وقد أنى أناكا] ٢/٨٠٦ واقتصر سيبويه على الشاهد وعده من الرجز والشاهد فيه أن الكاف فى (عساك) منصوبة المحل تشبيها لعسى بلعل لأنها فى معناها.

(٣) البقرة: ٢١٦.

(٤) مغنى اللبيب ١/١٧٢.

اختصاصها بالجملة الأسمية، وأن كلاهما للتوكيد فلا لتأكيد النفى وإن التأكيد الإثبات، وأنها نقيضة إن نقيضة إن ويحمل الشئ على نقيضه وأن كليهما لها الصدر، إلا أنها انحطت درجتها عن إن فى أمور أيضا منها أن اسم لا لا يكون إلا مظهرا واسم إن يكون مظهرا أو مضمرا، ومنها أن اسم لا يكون إلا نكرة، واسم إن يكون نكرة ومعرفة، ومنها أن لا لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ولو كان ظرفا أو مجرورا ويجوز فى إن إذا كان ظرفا أو مجرورا، ومنها أن اسم لا لا ينون واسم إن ينون، ومنها أن اسم لا المفرد مختلف فى إعرابه وبنائه واسم إن لا خلاف فى إعرابه هذا بالإضافة إلى أن لا لا تعمل إلا بشروط(١) مخصوصة وهذا كله دليل على اختلاف بابيهما .

وأما كون أن فرعا على إن الذى ذكره سيبويه ورجحه المرادى ودلل على صحته بستة أدلة أذكر بعضها على النحو التالى:

١- أن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد، بخلاف المفتوحة والأصل أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفردا من كل وجه .

٢- أن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة بخلاف المفتوحة .

٣- أن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به كقولك فى عرفت أنك بر: إنك بر، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، والمرجوع إليه بحذف أصل(٢)الخ هذه الأدلة .

ولا أرى فى هذه الاستدلالات إلا كونهما متباينتين وإنما يسوق المرادى هذه الأدلة مع ضرورة كون إحداهما أصلا للأخرى فإذا كان الأمر كذلك كانت الاستدلالات فى موضعها ولست أرى أنه بالضرورة أن تكون إحداهما أصلا للأخرى بل هما متباينين غاية التباين المكسورة جملة

---

(١) التصريح ٢٣٥/١ بتصرف.

(٢) الجنى الدانى صـ٤٠٥.

والمفتوحة مفرد ولكل مواضعه وأما عند جواز الفتح والكسر فيكون ذلك لاعتبارين مختلفين وليس لتقارب بينهما .

لزومها الصدارة:

نص أكثر النحاة على وجوب صدارة إن وأخواتها باستثناء أن المفتوحة الهمزة .

قال سيبويه:

" ولا تكون إلا مبتدأة وذلك قولك إن زيدا منطلق وإنك ذاهب " .(١)

وقال ابن الحاجب فى الأمالى النحوية:

" إن العرب تجعل صدر الكلام كل شئ ما دل على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفى والتحضيض وإن وأخواتها سوى أن " .(٢)

وذكر الخضرى فى حاشية أن لها الصدارة وأن دخول اللام عليها لا يزاحمها فى الصدارة لجواز كونها كألا الاستفتاحية واو العطف فى عدم تفويت صدارة ما بعدها .(٣)

ولتصدر هذه الأحرف كانت مانعة من العمل فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها قال السيرافى فى قولهم زُعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل مقررا أنه يجب فتح همزة إن لكون إذا أتاك ظرف للاسم المنسبك منها ومن معموليها وعدم جواز الكسر لعدم تقدير المكسورة باسم قال:

" وإنما جاز فى المفتوحة لأن محلها الاسم والظرف يتقدم على الاسم الذى هو ظرف له كقولك خلفك زيد وإن المكسورة وما بعدها ليس فى تقدير اسم فيكون له ظرف يتقدمه ولا ما بعدها يعمل فيما قبلها" .(٤)

---

(١) الكتاب ٣/١٢٠.

(٢) الأمالى النحوية ٤/١٢٩، رصف المبانى٢٣١، الكواكب الدرية ١/١٠٢، الفواكه الجنية صـ٥٣.

(٣) حاشية الخضرى ١/١٣٤، حاشية الصبان ١/٢٧٩.

(٤) تقريرات السيرافى هامش الكتاب ٣/١٣٣.

ومن هذا المنطلق حكم على (يوم) و(بهم) من قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ۞ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ۞ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ (١) تتعلق بخبير ولم تمنع اللام من ذلك لأنها مزحلقة فهى على نية التقديم، ولا يصلح (لخبير) أن يكون عاملاً فى (إذ) لأن (إن) تمنع من ذلك، وإنما تقدر ناصب له من مضمون الجملة نحو يجزون أو يجزيهم .(٢)

وأما صدارة لكن مع كونها تستدعى كلاما لما فيها من معنى الاستدراك فلأنها تجرى مجرى إن ولا تغير معنى الابتداء فالكلام السابق عليها كلام تام ولا ينافى ذلك صدارتها فى جملتها قال الصبان:

" ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم الصدر أنها تستدعى سبق بعض كلامها، ولا ترد لكن لأنها تستدعى سبق كلام تام فلا ينافى صدارتها فى كلامها " .(٣)

ولا يفوتنى هنا أن أتساءل إذا كانت أن المفتوحة ليس لها الصدارة لأنها تستدعى سبق بعض كلامها وهو ما عبر عنه ابن يعيش بأنها تقلب الجملة إلى معنى الإفراد وتصير فى مذهب المصدر المؤكد ولولا إرادة التوكيد لكان المصدر أحق بالموضع ولأنها بمنزلة الاسم الموصول ولا يكون كلاما مع الصلة إلا بشئ آخر من خبر أو نحو ذلك(٤) ، إن كان ذلك كذلك فلماذا لم يتقدم خبرها عليها ؟ بل لماذا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؟

أجاب عن الأول الصبان بأنها لم يتقدم خبرها عليها لأنها حملت(٥) على المكسورة، وأجاب عن الثانى الرضى قال:

---

(١) العاديات: ٩، ١٠، ١١.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٤٩٤/٢، البيان ٥٢٩/٢.

(٣) حاشية الصبان ٢٧٢/١.

(٤) شرح المفصل ٥٩/٨ بتصرف.

(٥) حاشية الصبان ٢٧٣/١، وانظر حاشية يس على التصريح ٢١٤/١.

" وأما أن المفتوحة فإنه وإن لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا " .(١)

إعمال إن وأخواتها:

سبق أن ذكرت أن باب إن وأخواتها يسميه النحاة باب الأحرف المشبهة بالفعل وذلك لأنها عملت العمل الخاص بها من نصب المبتدأ رفع الخبر – خلافا للكوفيين فى رفع الخبر(٢) – لمشابهتها للفعل المتعدى من حيث طلبها للجزأين أى من حيث كون معانيها معانى الأفعال وكذا أيضاً لشبهها مطلق الأفعال من حيث اللفظ وقد حصر النحاة أوجه الشبه بينها وبين الفعل فى خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضى مبنى على الفتح

الوجه الثانى: أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف .

الوجه الثالث: أنها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء .

الوجه الرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل .

الوجه الخامس: أنها فيها معانى الأفعال فمعنى إن وأن حققت ومعنى كان شبهت، ومعنى لكن استدركت ومعنى ليت تمنيت ومعنى لعل ترجيت فلما أشبهت هذه الحروف الفعل فى هذه الأوجه الخمسة وجب أن تعمل عمله .(٣)

---

(١) شرح الكافية ١/١٦٤.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن إن وأخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر بل هو باق على رفعه أى ارتفع بما ارتفع به قبل دخولها لأنها فرع على الفعل فلابد أن تنحط عنه. الإنصاف ١/١٧٦، أسرار العربية صـ١٥٠.

(٣) أسرار العربية صـ١٤٨.

وقدم منصوبها على مرفوعها قصداً إلى الفرق بينها وبين الأفعال التى هى أصلها من أول الأمر أو تنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فرعا للفعل .(١)

وذكر المالقى أنه كان حقها حق أمثالها من الحروف أن تعمل الجر لأنها اختصت بالأسماء ولم تكن كجزء منها قال:

" وكان حقها وحق أمثالها من الحروف التى تعمل عملها أن تخفض الاسم بعدها لأنها اختصت بالأسماء ولم تكن كجزء منها، وكل ما اختص بالأسماء ولم يكن كجزء منها عمل فيها الخفض كحروف الجر، إلا أن إن وأخواتها أشبهت الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد " .(٢)

ويجوز عند الفراء نصب الجزأين بليت نحو ليت زيدا قائما لأنه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا إلى الاسم أى تمنيت قيام زيد فنصب الجزأين

واستشهد الفراء بقوله:(٣)

*** ياليت أيام الصبى رواجعا ***

قال الرضى:

" والبصريون يحملون رواجعا على الحالية وعامله خبر ليت المحذوف أى ياليت أيام الصبى لنا رواجع، والكسائى يقدر كان أى ياليت أيام الصبى كانت رواجع وهو ضعيف لأن كان ويكون لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه فتكون الشهرة دليلا عليهما كما فى قولهم إن خيرا فخير ".(٤)

---

(١) شرح الكافية ٢/٣٤٥.

(٢) رصف المبانى صـ١١٨.

(٣) هو رجز للعجاج قال ابن سلام هى لغة لهم سمعت أبا عون الحرمازى يقول: ليت إياك منطلقا وليت زيدا قاعدا فأخبرنى أبو يعلى أن منشأة بلاد العجاج فأخذها علهم وهو من شواهد الكتاب ٢/١٤٢، رصف المبانى صـ٢٩٨، شرح المفصل ١/١٠٣، المغنى ١/٣١٤.

(٤) شرح الكافية ٢/٣٤٧.

وأوله ابن هشام على حذف الخبر مقدرا إياه (أقبلت) .[١]

وجوب الترتيب بين معموليها:

يجب الترتيب بين معمولى إن وأخواتها فلا يتقدم خبر هذه الحروف عليها ولو كان ظرفا أو مجرورا فلا يقال قائم إن زيدا ولا عندك إن زيدا ولا يتوسط بينها وبين اسمها فلا يقال إن قائم زيداً إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا نحو قوله تعالى: {إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا}[٢]، {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً}[٣] وعلل النحاة لذلك بضعف العمل بالحرفية .

قال الصبان:

" قوله (وراع ذ الترتيب) لضعف العمل بالحرفية، إن قلت حيث توسع فى الظرف والمجرور فهلا جاز تقديم خبرها عليها نفسها إذا كان ظرفا أو مجرورا قلت لم يجز لأن لها الصدر كما فى الحاجبية".[٤]

وفى الكواكب الدرية:

" ولا يتقدم خبر هذه الحروف عليها ولو ظرفا ومجرورا لضعفها فى العمل لعدم تصرفها، ولأن عملها بالقياس على الأفعال فلم تقو قوتها وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معموله فلا يقال اليوم إنى ذاهب " .[٥]

وعبر عنه الفاكهى بقوله:

" ولا يلزم من جواز توسطه إذا كان ظرفا جواز تقدمه على هذه الأحرف إذ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره " .[٦]

❁❁❁

---

(١) مغنى اللبيب ٣١٤/١.

(٢) المزمل: ١٢. والتوسط فيها جائز.

(٣) آل عمران: ١٣، النور: ٤٤، النازعات: ٢٦. والتوسط فيها واجب.

(٤) حاشية الصبان ٢٧٢/١.

(٥) الكواكب الدرية ١٠٤/١.

(٦) شرح الفواكه الجنية صـــ٥٤.

الفصل الثامن
ما التعجبية

من الألفاظ التى استوجبت صدر جملتها (ما) التعجبية[١] كما ساغ لها ما لا يسوغ لغيرها إلا بقدر وهو الابتداء بها مع تنكيرها ولم يكن ذلك من فراغ بل لأمور استوجبت الأول وسوغت الثانى على ما يتضح فى الدراسة.

وقبل أن أخوض فى دراسة (ما) التعجبية يروق لى أن أقف على أسلوب التعجب من حيث الخبرية والإنشائية لما يتوقف عليه من أمور.

أولاً التعجب بين الخبرية والإنشائية:

ذهب ابن يعيش إلى أن أسلوب التعجب أسلوب خبرى محض يحسن فى جوابه صدق أو كذب المتكلم فقال:

" التعجب خبر محض يحسن فى جوابه صدق أو كذب المتكلم ".[٢]

وهو بذلك مخالف لابن الحاجب والرضى وكثير من النحاة قال الرضى مفسرا قول ابن الحاجب " ما وضع لإنشاء التعجب قال:

" أى فعل وضع لإنشاء التعجب

وهى[٣] غير متصرفة لمشابهتها بالإنشاء للحروف وهى غير متصرفة، وأيضا كل لفظ منها صار علما لمعنى من المعانى وإن كان جملة فالقياس أن لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كأسماء الإعلام ".[٤]

وإنما دعا الرضى إلى هذا صياغة التعجب فى حق الله تعالى واتجاه الرأى إلى أن المعنى فى ما أحسن زيدا شئ أحسن زيدا على ما سيأتى حيث يستحيل فى قولنا ما أقدر الله وما أعلمه أن يكون بجعل جاعل قال الرضى:

---

(١) الكتاب ٧٢/١.

(٢) شرح المفصل ١٤٩/٧.

(٣) الضمير للصيغة.

(٤) شرح الكافية ٣٠٧/٢.

" فكان معنى ما أحسن زيدا فى الأصل[1] شئ من الأشياء لا أعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل إلى إنشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب عن شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما أقدر الله وما أعلمه والتعجب من الشئ سواء كان مجعولا وله سبب أولا ".[2]

وذكر الخضرى أنه على هذا الاحتمال – أعنى كونه لإنشاء التعجب – يكون حقيقة لغوية فى صفاته تعالى وغيرها وأما إذا أريد به فى جانبه تعالى الإخبار بأنه فى غاية العظمة وأن عظمته مما تحار فيها العقول لقصد الثناء عليه بذلك فمجاز.[3]

ثانياً العلة فى اختصاص صيغة التعجب بما:

اختصت صيغة التعجب بما دون غيرها لما فيها من غاية الإبهام الذى اعتزمه النحاة فى باب التعجب يقول ابن يعيش:

" فإن قيل ولم خصوا التعجب بما دون غيرها من الأسماء، قيل لإبهامها والشئ إذا أبهم كان أفهم لمعناه وكانت النفس متشوقة إليه لاحتماله أمورا.

فإن قيل فإذا قلتم إن تقدير ما أحسن زيدا شئ أحسنه وأصاره إلى الحسن فهلا استعمل الأصل الذى هو شئ.

فالجواب أنه لو قيل شئ أحسن لم يفهم منه التعجب لأن شيئا وإن كان فيه إبهام إلا أن (ما) أشد إبهاما ".[4]

ثالثاً نوع (ما) وإعرابها:

اتفق النحاة على اسمية (ما) لعود الضمير من أفعل عليها والضمير لا يعود إلا على الأسماء قال ابن مالك:

---

(١) أى قبل انتقاله إلى إنشاء التعجب.

(٢) شرح الكافية ٣٠٩/٢، ٣١٠.

(٣) حاشية الخضرى ٣٩/٢.

(٤) شرح المفصل ١٤٣/٧، أسرار العربية صـ١١٢.

" ما الواقعة قبل أفعل اسم مبتدأ بلا خلاف؛ لأن أفعل ثابت الفعلية[1] ولابد له من فاعل وليس ظاهر فيتعين كونه ضميرا ولا مذكور يرجع إليه غير (ما) فتعين كونها اسما ".[2]

ومع اتفاقهم فى اسميتها اختلفوا فى معناها وقد ترتب على اختلافهم فى معناها اختلافهم فى إعرابها وذلك على النحو التالى:

١- مذهب سيبويه والخليل:

ذهب سيبويه والخليل إلى أن (ما) فى صيغة ما أفعل اسم تام غير موصول ولا موصوف تقديرها شئ والمعنى شئ أحسن زيدا قال سيبويه فى باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه قال:

" وذلك قولك: ما أحسن عبد الله. وزعم الخليل أنه بمنزلة قولك شئ أحسن عبد الله ودخله معنى التعجب وهذا تمثيل ولم يتكلم به ".[3]

وعلى هذا تكون (ما) فى موضع رفع بالابتداء وجملة أحسن زيدا من الفعل الماضى الجامد وفاعله العائد على (ما) ومفعوله (زيدا) فى موضع رفع خبرا عن (ما).

واستحسن ابن يعيش مذهب سيبويه فقال:

" والمذهب الأول ".[4]

ورجحه الأنبارى فقال:

" وما ذهب إليه سيبويه والأكثرون أولى لأن الكلام على قولهم مستقل بنفسه لا يفتقر إلى تقدير شئ وعلى القول الآخر يفتقر إلى تقدير شئ وإذا كان الكلام مستقلا بنفسه مستغنيا عن تقدير كان أولى مما يفتقر إلى تقدير ".[5]

---

(١) لم يلتفت إلى مذهب الكوفيين غير الكسائى من كونه اسما بدليل تصغيره.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣١.

(٣) الكتاب ١/٧٢.

(٤) شرح المفصل ٧/١٤٩.

(٥) أسرار العربية صـ١١٢.

وصححه ابن مالك[1]، وكذا الشيخ خالد.[2]

وضعفه الرضى من وجه قال:

" مذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو أن استعمال(ما) نكرة غير موصوفة نادر نحو ﴿ ..فَنِعِمَّا هِيَ.. ﴾[3] على قول ولم تسمع مع ذلك مبتدأة ".[4]

وقد أجاب الأخفش عن ذلك باستضافة عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ ..إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ.. ﴾[5] قال:

" ما ههنا اسم وليست صلة؛ لأنك إن جعلت (يعظكم به صلة لـ (ما) صار كقولك: إن الله نعم الشئ أو نعم شيئا فهذا ليس بكلام ولكن تجعل (ما) اسما وحدها كما تقول " غسلته غسلا نعما " تريد به: " نعم غسلا " فإن قيل: كيف تكون (ما) اسما وحدها وهى لا يتكلم بها وحدها ؟ قلت: هى بمنزلة: (يا أيها الرجال) لأن (أيا) ههنا اسم ولا يتكلم به وحده حتى يوصف، فصار (ما) مثل الموصوف ههنا؛ لأنك إذا قلت " غسلته غسلا نعما " فإنما تريد المبالغة والجودة؛ فاستغنى بهذا حتى تُكَلَّم به وحده ومثل ما أحسن زيدا، فما ههنا وحدها اسم، وقوله " إنى مما أن أصنع كذا وكذا "؛ (ما) ههنا وحدها اسم كأنه قال: " إنى من الأمر " أو من أحرى صنيعى كذا وكذا ".[6]

٢- مذهب الأخفش:

المشهور من مذهب الأخفش أن (ما) اسم موصول بمعنى الذى وما بعدها من الجملة صلة لها والخبر محذوف تقديره الذى أحسن زيدا شئ وعليه جماعة من الكوفيين قال ابن يعيش:

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣١.

(٢) التصريح ٢/٨٧.

(٣) البقرة: ٢٧١.

(٤) شرح الكافية ٢/٣١٠.

(٥) النساء: ٥٨.

(٦) معانى القرآن ١/٣٩.

" واحتج من يقول ذلك بقولهم حسبك فهو اسم مبتدأ لم يؤت له بخبر لأن فيه معنى النهى فكانت (ما) كذلك، وحكى ابن درستوريه أن الأخفش كان يقول مرة (ما) فى التعجب بمعنى الذى إلا أنه لم يؤت لها بصلة، ومرة يقول هى الموصوفة إلا أنه لم يؤت لها بصفة وذلك لما أريد فيها من الإيهام والفعل بعدها وما اتصل به فى موضع الخبر وهذا قريب من مذهب الجماعة ".(١)

غير أن ابن يعيش نص على أن الأخفش استبعد كون (ما) اسما تاما على ما هو مذهب سيبويه مع أن الرضى وابن هشام نسبوا إليه القولين، فقال الرضى " قال سيبويه والأخفش ".(٢)

ثم قال: " وقال الأخفش فى القول الثانى ".(٣)

أما ابن هشام فبعد أن نص على المذهب الأول قال:

" جزم بذلك جميع البصريين إلا الأخفش فجوَّزه وجَّوز أن تكون معرفة موصولة ".(٤)

ورد مذهب الأخفش بعدة أمور:

١- أنه يعتقد أن الخبر محذوف والخبر إنما ساغ حذفه إذا كان فى اللفظ ما يدل عليه ولا دليل ههنا فلا يسوغ الحذف وهو ما عبر عنه الرضى بأنه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده.(٥)

٢- أنهم يقدرون كلمة شئ، والخبر ينبغى أن يكون فيه زيادة فائدة وهذا لا فائدة فيه لأنه معلوم أن الحسن ونحوه إنما يكون بشئ أوجبه، فاضمر ما هو معلوم فلم يكن فيه فائدة.

---

(١) شرح المفصل ١٤٩/٧.

(٢) شرح الكافية ٣٠٩/٢.

(٣) المرجع السابق ٣١٠/٢.

(٤) مغنى اللبيب ٣٢٧/١.

(٥) شرح الكافية ٣١٠/٢.

٣- ليس فى هذا التقدير معنى الإبهام اللائق فى التعجب كما فى تقدير سيبويه.[١]

وضعف هذا المذهب ابن يعيش[٢] واستبعده الرضى[٣] وضعفه ابن مالك أيضا بأن اعتبار ما موصولة بالفعل بعدها يتحصل منه إفهام وإبهام فحصول الإفهام بذكر المبتدأ وصلته، وحصول الإبهام بالتزام حذف الخبر إلا أن هذا القول يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما تقدم الإفهام وتأخر الإبهام والمعتاد العكس كضمير الشأن ومفسره وضميرى نعم ورب.

والثانى كون الخبر ملتزم الحذف دون شئ يسد مسده وأيضا يقال لمن ذهب هذا المذهب أخبرونى عن الخبر الذى أدعيت حذفه أمعلوم هو أم مجهول؟

فإن قال معلوم فقد أبطل الإبهام المقصود وإذا قال هو مجهول لزمه حذف ما لا يصح حذفه فإن شرط صحة حذف الخبر ألا يكون مجهولا وهذا كاف فى بيان ضعف القول بأن ما التعجبية موصولة بفعل التعجب ".[٤]

مذهب الفراء وابن درستويه:

ذهب الفراء وابن درستويه أن (ما) فى التعجب استفهامية.[٥]

قال ابن يعيش:

" وكان ابن درستويه يذهب فى (ما) هذه إلى أنها التى يستفهم بها فى قولك ما تصنع وما عندك فهى بمنزلة من وأى فى الإبهام قال إنما وضع هذا فى التعجب لأجل أن التعجب فيه إبهام وذلك أن التعجب إنما يكون فيما جاوز الحد المعروف وخرج عن العادة

---

(١) شرح المفصل ١٤٩/٧، شرح الكافية ٣١٠/٢، شرح التسهيل ٣١/٣، ٣٢.

(٢) شرح المفصل ١٤٩/٧.

(٣) شرح الكافية ٣١٠/٢.

(٤) شرح التسهيل ٣١/٣، ٣٢.

(٥) وافق الكسائى الفراء وحمّلها معنى التعجب مجمع البيان ٨٨/٢.

فقولك ما أحسن زيدا فى المعنى كقولك أى رجل زيد إذا عنيت أنه رجل عظيم أو جليل ونحو ذلك وهو مذهب الفراء من الكوفيين ".[1]

وإذا تتبعنا الفراء فى كتابه معانى القرآن نجد أنه سوى بين الوجهين أعنى وجه الاستفهامية والتعجبية حيث قال فى قوله تعالى: ﴿..فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[2].

" فيه وجهان: أحدهما معناه: فما الذى صبرَّهم على النار ؟ والوجه الآخر: فما أجرأهم على النار ! ".[3]

غير أنه لم يحدد نوع (ما) على معنى التعجب ولم يتضح من هذا النص اختياره للإستفهامية اللهم إلا أنه قدمها فى الذكر.

قال الرضى: " وهو قوى من حيث المعنى لأنه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب ".[4]

ومن العجيب أن يستبعده ابن يعيش جداً لأن التعجب خبر والاستفهام إنشاء فقال:

" وما ذكره من أن ما استفهام فبعيد جداً؛ لأن التعجب خبر محض يحسن فى جوابه صدق أو كذب، والمتكلم لا يسأل المخاطب (ما) عن الشئ الذى جعله حسنا وإنما يخبره بأنه حسن ولو كانت (ما) استفهاما لم يسغ فيها صدق أو كذب لأن الاستفهام ليس بخبر فاعرفه ".[5]

ويزداد العجب حيث ينقل الرضى ضعف هذا المذهب للانتقال من إنشاء إلى إنشاء فيقول:

---

(١) شرح المفصل ١٤٩/٧.

(٢) البقرة: ١٧٥.

(٣) معانى القرآن ١٠٣/١.

(٤) شرح الكافية ٣١٠/٢.

(٥) شرح المفصل ١٤٩/٧.

" وقيل مذهبه ضعيف من حيث أنه نقل من معنى الاستفهام إلى التعجب فالنقل من إنشاء إلى إنشاء لم يثبت ".[1]

فهل تواصوا بالفراء ليضعفوا مذهبه مع كونه قوى المعنى ؟!

ثم يرده ابن مالك من جهة أخرى فيقول:

" وأما كونها استفهامية وهو قول الكوفيين فليس بصحيح لأن قائل ذلك إما أن يدعى تجردها للاستفهام، وإما أن يدعى كونها للاستفهام والتعجب معا كما هى فى قوله تعالى: ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ﴾[2] فالأول باطل بإجماع، لأن اللفظ المجرد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلى من لا يعلم وما أفعله صالح لذلك فلم يكن لمجرد الاستفهام والثانى أيضاً باطل؛ لأن الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالبا إلا الأسماء نحو: ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾[3] ".[4]

وأغفل ابن مالك أن أفعل عند الكوفيين عدا الكسائى اسم فهذا الرأى مناسب لقولهم باسمية أفعل.

رابعًا مسوغ الابتداء بها:

كما أجمع النحاة على اسميتها أجمعوا أيضا على كونها مبتدأ فإذا كانت على مذهب الأخفش فإنها على أصل الابتداء لكونها معرفة (موصولة).

وإذا كانت على مذهب الفراء – أعنى كونها استفهامية- ساغ بل تعين الابتداء بها لصدراة الاستفهام مع عمومه وإبهامه لتحويله الجملة من الخبر إلى الاستخبار كما هو معهود.

أما إذا كانت على مذهب سيبويه والبصريين فتكون نكرة غير موصوفة بمعنى شئ فهنا تساءل النحاة عن مسوغ الابتداء بها.

---

(١) شرح الكافية ٢/٣١٠.

(٢) الواقعة: ٨.

(٣) الواقعة: ٢٧.

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٢.

فأرجعه ابن يعيش إلى كونها فى تقدير النفى، كما أنها فى تأويل الفاعل فقال:

" وإنما جاز الابتداء هنا لأنه فى تقدير النفى وذلك أن المعنى فى قولك ما أحسن زيدا: شئ جعله حسنا والمراد ما جعله حسنا إلا شئ كما قالوا شر أهر ذا ناب أى ما أهره إلا شر

فساغ الكلام لأنه فى معنى النفى والنكرة فى تأويل الفاعل فلذلك جاز الابتداء به ".[١]

وأرجعه الرضى[٢] إلى التناسب بين معنى التعجب الذى يكون فيما يجهل سببه والتنكير فقال إن معنى ما أحسن زيدا فى الأصل شئ من الأشياء لا أعرفه جعل زيدا حسنا ودار ابن مالك فى فلك الرضى فقال:

" لأن قصد الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلى وسببب الاختصاص بها خفى فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إيهام متلو بإفهام ".[٣]

(١) شرح المفصل ١٤٦/٧.

(٢) شرح الكافية ٣٠٩/٢.

(٣) شرح التسهيل ٣١/٣.

الفصل التاسع
ضمير الشأن والمبتدأ المخبر
عنه بجملة هي عينه في المعنى

ضمير الشأن والقصة ضمير مفرد غائب لا يحل محله الظاهر ولا يعود عليه يذكر أولاً وتفسره جملة بعده هي نفسه في المعنى؛ لأنه بمعنى الشأن والجملة نفس الشأن ولذلك استغنى عن الرابط لما بينهما من ارتباط معنوي كقوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [1] إذا قدر (هو) ضمير الشأن لا ضمير المسؤول عنه[2]، ويسميه الكوفيون ضمير المجهول.

قال سيبويه : -

" ومما يضمر لأنه يفسره ما بعده ولا يكون موضعه مظهر قول العرب : إنه كرامٌ قومُك، وإنه ذاهبة أمتك.

فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء كأنه في التقدير وإن كان لا يتكلم به قال: إن الأمر ذاهبة أمتك وفاعلة فلانة فصار هذا الكلام كله خبراً للأمر فكذلك ما بعد هذا في موضع خبره " [3] .

وقد جمعت بين ضمير الشأن والمبتدأ المخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى نحو : نطقي الله حسبي، وقولي : لا إله إلا الله لما بينهما من ارتباط وثيق فكلاهما مخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى، وقد جمعهما ابن مالك في التسهيل [4] والصبان[5] والخضري[6] في حاشيتيهما.

---

(١) الآية رقم (١) من سورة الإخلاص.

(٢) أي سؤالهم النبي ﷺ – ماربك ؟ أيأكل أم يشرب أم من ذهب أم من فضة ؟ فأنزل الله ﷻ قل هو الله أحد.(معاني القرآن للفراء ٢٩٩/٣).

(٣) الكتاب ١٧٦/٢.

(٤) شرح التسهيل ٢٩٩/١.

(٥) حاشية الصبان ٢١١/١.

(٦) حاشية الخضري ١٠٢/١.

وجوب صدارته :-

ضمير الشأن مما يجب له الصدارة في جملته يقول الزمخشري:

" ويقدمون قبل الجملة ضمير الشأن والقصة وهو المجهول عند الكوفيين، وذلك نحو قولك : هو زيد منطلق أي الشأن والحديث زيد منطلق ومنه قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ (١) " (٢) .

فقوله يقدمون أي أنه يتصدر جملته، **وقال في موضع آخر** : -

" ومما يمتنع فيه الإخبار(٣) ضمير الشأن لاستحقاقه أول الكلام " (٤).

وقال الرضي : -

" ويجب تأخير الخبر إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو : لزيد قائم أو كان ضمير الشأن للزوم تصدرهما " (٥).

وقال ابن هشام : -

" لا يجوز للجملة المفسرة له أن تقدم هي ولا شيء منها عليه، وقد غلط يوسف بن السيرافي إذ قال في قوله(٦) : –

أسكران كان ابن المراغة إذهجا تميماًبجوف الشام أم متساكر

فيمن رفع سكران وابن المراغة أن كان شانية والصواب إن كان زائدة " (٧).

---

(١)الآية رقم (١) من سورة الإخلاص.

(٢)المفصل بشرح ابن يعيش ١١٤/٣.

(٣) يقصد بالإخبار تصدير الجملة بالموصول وزحلقة الاسم في عجزها موضوعا موضعه الضمير نحو : الذي هو منطلق زيد، ولا يجوز ذلك مع ضمير الشأن لاستحقاقه صدر الجملة.

(٤) المفصل بشرح ابن يعيش ١٥٩/٣.

(٥) شرح الكافية ٩٨/١.

(٦) البيت للفرزدق ويعني بابن المراغة جرير بن الخطفي لقب الفرزدق أمه بالمراغة وهي الأتان التي لا تمتنع من الفحول وتميم رهط الفرزدق وهو من شواهد الكتاب ٤٩/١، الخصائص ٣٧٥/٢، اللسان (س ك ر).

(٧) مغني اللبيب ٥٦٤/٢.

لزوم ضمير الشأن الإفراد والغيبة : -

يلزم ضمير الشأن الإفراد والغيبة، قال الرضي معللاً ذلك :-

" إنما لزم كونه غائباً دون الفصل[1] فإنه يكون غائباً وحاضراً، لأن المراد بالفصل هو المبتدأ فيتبعه في الغيبة والحضور، والمراد بهذا الضمير الشأن والقصة فيلزمه الإفراد والغيبة كالمعود إليه إما مذكراً وهو الأغلب أو مؤنثاً وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤل عنه بسؤال مقدر تقول مثلاً : هو الأمير مقبلاً كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر فسأل ما الشأن والقصة ؟ فقلت هو الأمير مقبلاً أي الشأن هذا فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قيل اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لأنه معين للمسؤل عنه ومبين له"[2].

صور ضمير الشأن : -

لضمير الشأن عدة صور[3] مع لزومه الغيبة والإفراد على النحو التالي:-

١ – يكون بارزاً منفصلاً وذلك إذا كان مبتدأ نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [4].

٢ – يكون بارزاً منفصلاً منصوباً وذلك في بابي ظن وإن نحو : ظننته زيد قائم، وحسبته قام أخوك وإنه أمة الله ذاهبة، وإنه من يأتنا نأته قال تعالى : ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللهِ﴾ [5].

٣ – ويكون مستتراً مرفوعاً في بابي كان وكاد كما في قولهم ليس خلق الله مثله، وكان زيد ذاهب وقوله تعالى : ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [6].

---

(١) يعني ضمير الفصل.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٧.

(٣) المفصل ٣/١١٤، شرح الكافية ٢/٢٧،٢٨.

(٤)الآية رقم (١) من سورة الإخلاص.

(٥) من الآية رقم (١٩) من سورة الجن.

(٦) من الآية رقم (١١٧) من سورة التوبة.

٤ – ويجيء مؤنثاً إذا كان في الكلام مؤنث كقوله تعالى : ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ (١) ".

العلة في لزومه الصدر : -

اتضح مما سبق أن ضمير الشأن له الصدارة في جملته ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه، ولا تخرجه هذه النواسخ عن صدارته فما علة لزومه الصدر ؟

إنما لزم الصدر فلا يتقدم عليه شيء من جملته لئلا يزول الإبهام المقصود منه، والمقصود بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر وتفخيم الشأن، ولذلك لابد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعني به، فلا يقال هو الذباب يطير(٢).

قال الرضي : -

"ولا يقدم الخبر عليه لئلا يزول الإبهام المقصود منه " (٣) .

مخالفته للقياس : -

نص ابن هشام على أن ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة أوجه فقال :

" **وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه** :-

أحدهما :- عوده على ما بعده لزوماً إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه .

الثاني : - أن مفسره لا يكون إلا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير خلافاً للكوفيين والأخفش .

الثالث :- أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه.

الرابع :– أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه .

---

(١) من الآية رقم (٤٦) من سورة الحج.

(٢) شرح الكافية ٢٧/٢ بتصرف.

(٣) المرجع السابق ٢٨/٢.

الخامس:-أنه ملازم للإفراد فلا يثن ولا يجمع وإن فسر بحديثين أو أحاديث.

وإذا تقرر هذا علم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره " [1].

وإن كان لي أن أعقب على ما ذكره ابن هشام من كونه لا ينبغي الحمل عليه ما أمكن ذلك لمخالفته القياس فلنا أن نقول أن له من الدلالة ما ليس لغيره من التهويل والتفخيم الناتجين من التفسير بعد الإبهام.

أما كونه عائداً إلى ما بعده لزوماً ولا يتقدم عليه شيء من جملته فهذا لخدمة الغرض المسوق له وهو التفخيم والتهويل، وإذا كان الكلام يحتاج إلى ذلك كان ذلك أصلاً في موضعه.

أما قوله إن مفسره لا يكون إلا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير فلأنه من بين الضمائر له الصدارة لئلا يكون العمل لما قبل ضمير الشأن من النواسخ ظاهراً فيما بعده للزومه الصدر.

❁❁❁

(١) مغني اللبيب ٢/٥٦٥،٥٦٤.

الفصل العاشر
أحرف النفى

لما كان النفى مما يغير معنى الكلام فيحوله من الإثبات إلى النفى كان ينبغى أن يكون من جملة ما له الصدر عند النحويين وهذا ما ورد عن الفراء فإنه يمنع التقديم لما فى حيز النفى فى جميع حروف النفى[١] وليس هذا ما نص عليه النحويون بل اختلف الأمر بين حرف وآخر واختصوا بعض الحروف بلزوم الصدر دون البعض الآخر .

فكانت الدراسة التحليلية فى تقديرى تهدف إلى تحديد موجبات الصدر، والعلة فى استحقاق بعض الحروف للصدارة دون البعض الآخر .

وحروف النفى ما ولا ولم ولما ولن وإن .

أولاً ما:

نص ابن يعيش[٢] والرضى[٣] والأنبارى[٤] وابن مالك فى الألفية والأشمونى[٥] على لزومها صدر الكلام وعلى ذلك يمتنع تقديم ما فى حيزها، فإذا تقدمت على زال وأخواتها امتنع تقديم أخبارهن عليهن فلا يجوز قائما ما زال زيد، وعلله ابن يعيش بقوله:

" وذلك أن (ما) للنفى ولذلك يتلقى بها القسم كما يتلقى بإن واللام فى الإيجاب فجرت فى ذلك مجرى حرف الاستفهام فكان له صدر الكلام ".[٦]

وقال ابن مالك فى الألفية:

كذاك سبق خبر ما النافية فجئ بها متلوة لا تالية[٧]

---

(١) حاشية الصبان ٢٣٤/١.

(٢) شرح المفصل ١١٣/٧.

(٣) شرح الكافية ١٦٤/١، ٢٩٧/٢.

(٤) الإنصاف ١٥٥/١.

(٥) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢٣٣/١.

(٦) شرح المفصل ١١٣/٧.

(٧) ألفية ابن مالك من شرح ابن عقيل ٢٧٤/١.

وقال الأشمونى:

" ولا فرق فى ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفى كزال، أو لا ككان فلا تقول قائماً كان زيد ولا قاعدا ما زال عمرو".(١)

وتبعا لامتناع تقدم ما فى حيز (ما) حكم العكبرى على ثمود فى قوله تعالى: {وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى ۞ وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى}(٢) منصوبة بالعطف على (عادا) أو بفعل محذوف تقديره وأهلك ثمود قال:

" قوله تعالى: (وثمود) هو منصوب بفعل محذوف: أى وأهلك ثمود، ولا يعمل فيه (ما أبقى) من أجل حرف النفى " .(٣)

وللعلة نفسها حكموا بضعف جعل (ما) من قوله تعالى: {فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ}(٤) نافية، لما يترتب عليه من تقديم معمول ما بعد (ما) عليها وهو (قليلاً) مع أنه قوى من جهة المعنى والأولى أن تكون (ما) زائدة و(قليلاً) صفة لمفعول مطلق محذوف تقديره: فإيمانا قليلاً يؤمنون.(٥)

ونسب الرضى إلى الكوفيين القول بجواز تقديم أخبار ما زال وأخواتها عليها وكذا الأنبارى(٦) نسبة إليهم متعللين بلزوم ما لهذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات فهى كجزئها بخلاف ما فارق وانفصل فإنها لم تلزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك فى هذه الأفعال ولم يجّوز غيرهم نظرا إلى لفظ (ما) ولو لم يكن فيها معنى النفى لم يصر الكلام مثبتاً .(٧)

---

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢٣٣/١.

(٢) النجم: ٥٠، ٥١.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٢٤٨/٢.

(٤) البقرة: ٨٨.

(٥) الدر المصون ٥٠٢/١، ٥٠٣ بتصرف.

(٦) الإنصاف ١٥٥/١.

(٧) شرح الكافية ٢٩٧/٢ بتصرف.

ولم أجد لهذا التعليل الوارد عن الكوفيين وجه حيث يظن قارئ التعليل إنه لما انتقض النفى صح تقدم خبرها وليس الأمر كذلك بل هم يسون بين النفى بما ولم ولن ولا من حيث كونها جميعا لا تلزم الصدر ففى الإنصاف .

" أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا ذلك – يعنى تقديم معمول ما النافية عليها– لأن (ما) بمنزلة لم ولن ولا لأنها نافية كما أنها نافية، وهذه الأحرف تقديم معمول ما بعدها عليها يجوز زيدا لم كم أضرب وعمرا لن أكرم وبشرا لا أخرج فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع (ما)"[1]

ثانيا لا:

نص السيرافى على صدارة (لا) وذلك عند مناظرته (رب) بـــ(لا) من حيث دخول كل منهما على النكرة وكون رب للتقليل ولا للنفى والتقليل نفى الكثرة.

قال السيرافى:

" فإن قال قائل لم وقعت رب فى صدر الكلام وهى من حروف الجر وحروف الجر لا يقعن صدرا

فالجواب فى ذلك – وبالله التوفيق – أن رب قد ضارعت حرف النفى وهى (لا) التى تنفى الجنس ومضارعتها إياها أنها تقلل والتقليل يشبه النفى فجعلت صدرا كما جعلت (لا) صدراً " .[2]

وكذا نص الرضى بأن (لا) التبرئة لها صدر الكلام قال:

" وبكونها للتبرئة تنفى مضمون الجملة فيلزمها التصدر " .[3]وذكر فى موضع آخر أنها لا تتصدر معللا ذلك بقوله:

" وأما لا فلكثرتها فى الكلام حتى أنها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال وأريد أن لا تخرج " .[4]

---

(١) الإنصاف ١/١٧٢.

(٢) شرح السريافى لكتاب سيبويه ١/١٣٧.

(٣) شرح الكافية ١/٢٥٩.

(٤) المرجع السابق ١/١٦٥.

وكذا نص فى التصريح على لزومها الصدر وذلك عند ذكر أوجه المشابهة بينها وبين إن قال

" وإن كلا منهما له صدر الكلام " .(١)

وذهب الكوفيون إلى عدم صدارتها مساوين بين لم ولن ولا وما .(٢)

واستدل ابن هشام على عدم صدارتها بعدة أدلة فقال:

" اعتراض لا بين الجار والمجرور فى نحو غضبت من لا شئ وبين الناصب والمنصوب فى نحو {لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ }(٣) وبين الجازم والمجزوم فى نحو " إن لا تفعلوه " .

وتقدم مفعول ما بعدها عليها فى نحو {يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا}(٤) الآية دليل على أنها ليس لها الصدر بخلاف ما اللهم إلا أن تقع فى جواب القسم فإن الحروف التى يتلقى بها القسم كلها لها الصدر

وقيل لها الصدر مطلقا، وقيل لا مطلقا والصواب الأول " .(٥)

ثالثا إن:

سوى الرضى بين ما وإن فى التصدر حيث قال فى تعريف الاشتغال:

" واحترز بقوله لو سلط عليه هو أو مناسبة لنصبه عن أن يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر " .(٦)

ثم بدأ بذكر الكلمات واجبة التصدر حتى قال:

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١/٢٣٥.

(٢) الإنصاف ١/١٧٢.

(٣) النساء: ١٦٥.

(٤) الأنعام: ١٥٨.

(٥) مغنى اللبيب ١/٢٧٢، ٢٧٣.

(٦) شرح الكافية ١/١٦٤.

" وكذا ما وإن من جملة حروف النفى نحو زيدا ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم أضربه ولا أضربه ولن أضربه إذا العامل يتخطاها "[1].

وقد يكون مرجع مساواة الرضى بينهما اشتراكهما فى عدة أمور فإن بمنزلة ما فى نفى الحال وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية نحو أن يقوم زيد، وإن زيدٌ قائماً قال تعالى: {إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ}[2] وقال: {إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ}[3] بينما سوى السيوطى بين إن ولا فى عدم التصدر .

قال الصبان:

" ما النافية مثلها همزة الاستفهام وكذا إن النافية عند الرضى، وجعل السيوطى إن كـ (لا) " .[4]

رابعًا لم ولن:

لم يكن للم ولن الصدارة من جملة حروف النفى، وعلله النحاة بأنهما لما اختصا بالدخول على الأفعال صارتا كجزء منها فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه جاز التقديم على لم ولن .

قال ابن يعيش:

" تقول قائما لم يزل زيد ومنطلقا لن يبرح بكر وخارجا لا يزال خالد، إنما ساغ ذلك مع لم ولن ولا ولم يسغ مع ما لآن لم ولن اختصتا بالدخول على الأفعال فصارتا كالجزء منها فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه كذلك يجوز التقديم مع لم ولن لأنهما كأحد حروفه، وأيضا فإن لم أفعل نفى فعلت ولن أفعل نفى سأفعل وحكم النفى حكم إيجابه فكما يسوغ فى الإيجاب التقديم فكذلك مع النفى فجرى النفى هنا مجرى الإيجاب كما جرى مجراه فى لن إذا لم يتلق بها القسم إلا ترى أنك لا تقول والله لن أضرب كما لا

---

(١) شرح الكافية ١/١٦٤.

(٢) الأنعام: ١١٦، ١٤٨، يونس: ٦٦، النجم: ٢٣، ٢٨.

(٣) الأنعام: ٥٧، يوسف: ٤٠، ٦٧.

(٤) حاشية الصبان ١/٢٣٣.

تقول والله سأضرب وكذلك لا تقول والله لم أضرب كما لا تقول والله ضربت " .[1]

۞۞۞

(١) شرح المفصل ١١٣/٧، شرح الكافية ١٦٥/١.

الفصل الحادي عشر
رب

رب أكثر حروف الجر الذى تعددت الآراء فيه واختلفت المذاهب النحوية فى أحكامه ومسائله المختلفة من بين هذه الاختلافات اختلافهم فى حرفيته واسميته، وفى معناه بين التقليل والتكثير، وزيادتها وشبهها، تعلقه بعامل وعدم تعلقه فعرضت منها ما بدا لى أنه الصفوة متجنبة الإيجاز المخل والإطناب الممل ما وفقنى الله إلى ذلك سبيلا وذلك على النحو التالى:

أولا حقيقتها من حيث الحرفية والاسمية:

ذهب البصريون إلى أن رب حرف جر حيث لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وأنها قد جاءت لمعنى فى غيرها كالحرف وهو تقليل ما دخلت عليه، وذهب الكوفيون إلى أنها اسم مستدلين على ذلك بحملها على كم من حيث كونها نقيضة كم فكم للعدد الكثير ورب للعدد القليل وكم اسم فكذلك رب .

كما استدلوا بمخالفتها حروف الجر من عدة أوجه[1] وقد أجاب البصريون [2] عما استدل به الكوفيون، واستدل ابن يعيش على حرفيتها بأنها وقعت مبنية من غير عارض فقال:

" يؤيد كونها حرفا أنها وقعت مبنية من غير عارض عرض ولو كانت اسما لكانت معربة وكانت من قبيل حب ورد فى الإعراب " .[3]

ورجح الرضى مذهب الكوفيين فقال:

---

(١) كونها واجبة التصدر، وكونها لا تعمل إلا فى نكرة موصوفة ولا يجوز عند البصريين إظهار المتعلق وهى تخالف حروف الجر فى كل ذلك.

(٢) الإنصاف ٨٣٣/٢، ٨٣٤ ولا يتسع البحث لذكرها بالتفصيل.

(٣) شرح المفصل ٢٧/٨.

" ويقوى عندى مذهب الأخفش والكوفيين – أعنى كونها اسما – فرب مضاف إلى النكرة فمعنى رب رجل فى أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس " .(١)

ثانياً معنى رب:

سوى سيبويه فى المعنى بين رب وكم الخبرية قال: " أعلم أن كم فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب ؛ لأن المعنى واحد إلا أن كم اسم ورب غير اسم بمنزلة من " .(٢)

وكذا فعل المبرد قال:

" فأما كم التى تقع خبرا فمعناها معنى رب إلا أنها اسم ورب حرف " .(٣)

ونص الزمخشرى(٤) على أنها للتقليل، وذكر ابن يعيش أنها نقيض كم فى المعنى .

قال ابن يعيش:

" رب حرف من حروف الخفض معناه تقليل الشئ الذى يدخل عليه، وهو نقيض كم فى الخبر ؛ لأن كم الخبرية للتكثير ورب للتقليل تقول رب رجل لقيته أى ذلك قليل، وهى تقع فى جواب من قال أو قدرت أنه قال ما لقيت رجلا فقلت فى جوابه رب رجل لقيته " .(٥)

وقسم المالقى التقليل إلى قسمين فقال:

" هى حرف يكون لتقليل الشئ فى نفسه(٦) ويكون لتقليل النظير، فالتى لتقليل الشئ فى نفسه نحو قول الشاعر:

---

(١) شرح الكافية ٣٣١/٢.

(٢) الكتاب ١٦١/٢.

(٣) الكتاب ١٦١/٢.

(٤) المفصل بشرح ابن يعيش ٢٦/٨.

(٥) شرح المفصل ٢٦/٨.

(٦) أى تقليل الشئ فى نفسه حتى يصل إلى انعدام النظير بخلاف الثانى.

ألا رب مولود وليس لـــه أب وذى ولد لم يلده أبوان[1]

وذى شامة سوداء فى جر وجهه مجللة لا تنقضى لأوان

فالمولود الذى ليس له أب عيسى عليه السلام، وذو الولد الذى لم يلده أبوان هو آدم عليه السلام، وذو الشامة السوداء فى خروجه هو البدر

فهذه الثلاثة ليس لها نظير فى الوجود

وأما التى لتقليل النظير فهى الكثيرة الاستعمال ومنها قول الشاعر:[2]

فإن أمسى مكروها فيارب قينة منعمة أعملتها بكران

والمعنى أن كثيرا من هذه القينات كان لى، وقل مثلها لغيرى فإطلاق النحويين على (رب) أنها تقليل إنما يعنون النظير الذى هو الغالب فيها " .[3]

وأورد المرادى فى معناها عدة أقوال مقتضاها أنها للتقليل، أو للتكثير، أو لهما فهى من الأضداد، أو أكثر ما تكون للتقليل، أو أكثر ما تكون للتكثير ثم قال:

" والراجح من هذه الأقوال ما ذهب إليه الجمهور: أنها حرف تقليل والدليل على ذلك أنها قد جاءت فى مواضع لا تحتمل إلا التقليل . وفى مواضع ظاهرها التكثير، وهى محتملة لإرادة التقليل بضرب من التأويل فتعين أن تكون حرف تقليل، لأن ذلك هو المطرد فيها " .[4]

واختار ابن هشام أن تكون للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا فقال:

---

(١) نسب هذا البيت فى كتاب سيبويه إلى رجل من أزد السراة ونسب فى العينى لعمر الخشنى بقوله لامرئ القيس حين لقيه فى بعض المفاوز والبيت من شواهد الكتاب ٢٦٦/٢، شرح المفصل ١٢٦/٨، المالقى صـ١٨٨، الجنى صـ٤٤١، والمغنى ١٥٥/١، الأشمونى ٢٣٠/٢، العينى ٤٢٩.

(٢) البيت لامرئ القيس، والقينة الجارية المغنية والكران العود الذى يضرب به.

(٣) رصف المبانى صـ١٨٨، ١٩٨.

(٤) الجنى الدانى صـ٤٤٠.

" وليس معناها التقليل دائما خلافا للأكثرين، ولا التكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا " .(١)

ثالثا وجوب صدارتها:

لرب صدر الكلام وذلك لمضارعتها حرف النفى (لا) وذلك لكون رب للتقليل والتقليل يشبه النفى هكذا علله النحاة قال السيرافى:

" فإن قال قائل ولم وقعت رب فى صدر الكلام وهى من حروف الجر، وحروف الجر لا يقعن صدرا لأنهن يوصلن الأفعال إلى ما بعدهن ؟

فالجواب فى ذلك – وبالله التوفيق – أن رب قد ضارعت حرف النفى وهى (لا) التى تنفى الحنس، ومضارعتها إياها أنها تقلل، والتقليل يشبه النفى فجعلت صدرا كما جعلت (لا) صدرا، ومما يدل على أن التقليل يشبه النفى أنهم قد يستعملون التقليل فى معنى النفى البتة من ذلك قولهم: قل من يقول ذلك إلا زيد وأقل رجل يفعل ذلك إلا زيد يريدون لا يقول ذاك ولا يفعل ذاك إلا زيد " .(٢)

وكذلك علله الرمانى .(٣)

وأضاف ابن يعيش إلى ذلك كونها نقيضة كم الخبرية من حيث كون رب للتقليل، وكم للتكثير، وقد حملت كم الخبرية على الاستفهامية لمشاركتها لها لفظا .

قال ابن يعيش:

" لما كان معناها التقليل – يعنى رب – كانت لا تعمل إلا فى نكرة وصارت مقابلة كم الخبرية، وكم الخبرية يجب تصدرها لشركتها الاستفهامية، وقيل إنها لما دخلت على مفرد منكور ويراد به أكثر من ذلك وكان معناها التقليل والتقليل نفى الكثرة فضارعت حرف النفى".(٤)

---

(١) المغنى ١/١٥٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١/١٣٨.

(٣) معانى الحروف صـ١٠٦، الجنى الدانى صـ٤٥٣، شرح الكافية ٢/٢٣١.

(٤) شرح المفصل ٨/٢٨، رصف المبانى صـ١٩١.

واقتصر المالقى على كونها نقيضة كم معللا ذلك بأن العرب تحمل الشئ على النقيض كما تحمله على النظير ومثل للأول بلا النافية للجنس وحملهم إياها على (إن) فى نصب ما بعدها مع كون الأولى نافية والثانية مؤكدة، ومثل للثانى بحملهم كم الخبرية على كم الاستفهامية فى لزوم الصدارة .(١)

رابعًا مجرور رب:

مجرورها قسمان:

ظاهر، ومضمر .

فالظاهر لا يكون إلا نكرة، لأن التقليل والتكثير لا يكون فى المعرفة، وتلزمه الصفة(٢) قال ابن يعيش:

" واعلم أن هذه النكرة المخفوضة برب إما أن تكون اسما ظاهرا أو مضمرا، فالظاهر نحو رب رجل جاءنى .

وتلزمه الصفة، وهذه الصفة تكون بالمفرد نحو رب رجل جواد، ورب رجل عالم، وبالجملة، فالجملة إما فعل وفاعل وإما مبتدأ أو خبر " .(٣)

والمضمر يلزم أن يكون ميمها مفسرا بنكرة متأخرة منصوبة على التمييز نحو ربه رجلا أكرمت، وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكير(٤)

---

(١) رصف المبانى صـ١٩١.

(٢) على الأصح هذا مذهب أبو على الفارسى وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والأولى الوجوب لأن المراد التقليل وكون النكرة موصوفة أبلغ فى التقليل، ولأنه لما كثر حذف العامل ألزموها الصفة لتكون الصفة كالعوض عن حذف العامل وعلله الرضى بأن رب على حسب اختياره مبتدأ لا خبر له لإفادة مجروره معنى الجملة كما فى أقل رجل يقول ذلك. شرح الكافية ٣٣٢/٢، الجنى الدانى صـ٤٥٠، ونص المالكى على كونه الأكثر – أعنى وصفه – ولم يعده واجبا. رصف المبانى ١٩٣.

(٣) شرح المفصل ٢٨/٨.

(٤) حكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا. التصريح ٤/٢.

استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وتأنيثه نحو ربه رجلين، وره رجالا، وربه امرأة .(١)

وإنما ساغ أن تدخل رب على المضمر مع كونها تختص بالدخول على النكرات لأنه فى حكم المنكور إذ المعنى يؤول إلى النكرة ويسميه الكوفيون ضمير المجهول لكونه لا يعود إلى مذكور قبله وليس بمضمر مذكور تقصده.

وقال الرضى:

" وقد تدخل على مضمر، وهذا الضمير نكرة كما فى باب المعارف " .(٢)

خامساً العطف على مجرور رب:

جاز أن يعطف قياسا على المجرور برب اسم مضاف إلى ضمير ذلك المجرور لكون الضمير نكرة نحو رب ناقة وفضيلها هكذا علله الرضى، ونسب إلى الجزولى القول بأنه معرفة ولكن جاز ذلك لكونه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع ولم يرتضى الرضى هذا القول بل عقب عليه بقوله:

" ولو كان كما قال لجاز رب غلام والسيد " .(٣)

ويبدو أن المرادى ينحو نحو الجزولى كما يتضح ذلك من تعليله بقوله " وإنما اغتفر ذلك فى المعطوف لأنها لم تباشره " .(٤)

سادساً تعلق رب:

مذهب جمهور النحاة أن (رب) تتعلق بالفعل كسائر حروف الجر غير الزوائد قال ابن يعيش:

---

(١) الجنى الدانى صـ٤٤٩.

(٢) شرح الكافية ٣٣٢/٢ وهذا مخالف لرأى الفارسى ومن تابعه حيث يرى أنه معرفة. التصريح ٤/٢.

(٣) شرح الكافية ٣٣٢/٢.

(٤) الجنى الدانى صـ٤٤٩.

" لابد لرب من فعل يتعلق به كالباء وغيرها من حروف الجر تقول رب رجل يقول ذلك لقيت أو أدركت فموضع رب وما انجر به نصب كما يكون الجار والمجرور فى موضع نصب فى قولك بزيد مررت".(١)

وذهب الرمانى وابن طاهر إلى أنها لا تتعلق بشئ ونسبه الرضى إلى أبى عمرو فقال: " قال أبو عمرو رب لا عامل لها لأنها ضارعت النفى وقال المرادى: والنفى لا يعمل فيه عامل " .(٢)

" قال بعضهم وتجرى رب مع إفادتها التقليل مجرى اللام المقوية للتعدية فى دخولها على المفعول به " .(٣)

وممن ذهب مذهب الرمانى وابن طاهر ابن هشام قال ابن هشام فى ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر:

الرابع:

رب فى نحو رب رجل صالح لقيته أو لقيت ؛ لأن مجرورها مفعول فى الثانى ومبتدأ فى الأول

وإنما دخلت فى المثالين لإفادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل هذا قول الرمانى وابن طاهر .

وقال الجمهور: هى فيهما حرف جر معدٍ، فإن قالوا إنها عدت العامل المذكور فخطأ، لأنه يتعدى بنفسه، ولاستيفائه معمول فى المثال الأول، وإن قالوا عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به فى وقت".(٤)

وهكذا كان هناك خلاف عرض فى تعلق رب وعدم تعلقها وبناء على قول الجمهور بحاجتها إلى متعلق نتج خلاف آخر فى ذكره وحذفه فلا يكاد

---

(١) شرح المفصل ٢٨/٨.

(٢) شرح الكافية ٣٣١/٢.

(٣) الجنى الدانى صـ٤٥٣ يعنى من نحو قوله تعالى:{...إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ}(سورة يوسف: ٤٣).

(٤) مغنى اللبيب ٥٠٩/٢.

البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم لا يجوز إظهاره إلا فى ضرورة الشعر .(١)

وذهب أبو حيان – وصححه بعضهم – إلى أنها تتعلق بخبر مجرورها فإذا قيل رب رجل كريم جاءنى فـ(رب) متعلقة بجاءنى(٢) كما نشأ خلاف آخر فى لزوم كون الفعل ماضيا أو غير ماضى .(٣)

سابعاً رب بين الزيادة وشبهها:

قبل أن أذكر (رب) بين الزيادة وشبهها يروق لى أن أذكر نبذة عن حرف الجر الأصلى، وحرف الجر الزائد . فحرف الجر الأصلى رابطة بين الأفعال أو ما يشبهها والأسماء، ومن هنا كان لكل حرف أصلى متعلق من فعل أو شبهة، وهذا التعلق ارتباط معنوى بين مجرور حرف الجر وبين الفعل أو شبهه عن طريق حرف الجر هذا بالنسبة لحرف الجر الأصلى .

أما حرف الجر الزائد فإنما دخل فى الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط، لذلك لم يكن متعلق إلا إذا لُمح فيه أمر زائد على طبيعة الحرف الزائد أى أمر يقربه من الحرف الأصلى مع ملاحظة أن أثره يكون فى اللفظ دون المحل تتضح هذه الأمور من نص ابن هشام التالى حيث قال:

" وقول الحوفى إن الباء فى ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ(٤)﴾ متعلقة وهم، نعم يصح فى اللام المقوية أن يقال أنها متعلقة بالعامل المقوَّى نحو ﴿مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَكُمْ(٥)﴾ و﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ(٦)﴾ و﴿..إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ(٧)﴾ لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة بل لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزله

---

(١) شرح المفصل ٢٨/٨.

(٢) همع الهوامع ٢٧/٢.

(٣) شرح المفصل ٢٩/٨، حاشية الصبان ٢٤٠/٢.

(٤) التين: ٨.

(٥) البقرة: ٤١، النساء: ٤٧.

(٦) هود: ١٠٧، البروج ١٦.

(٧) يوسف: ٤٣.

منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين " .[1]

فقد رفض ابن هشام أن يكون للباء متعلق لكونها زائدة وصححه فى اللام لكونها ليست زائدة محضة أى أن التعلق فيها لوجود بصمة من الحرف الأصلى وهى كونها كالمعدية للعامل .

وإذا طبقنا ذلك على رب نجد أنها فى منزلة بين الأصلى والزائدة، أى أنها حرف جر شبيه بالزائد .

أما شبهها بالأصلى فلكونها تحقق معنى غير التوكيد وهو التقليل أو التكثير كما تقدم من معناها، ولهذا المعنى الذى حققته رب والذى جعلها تمتد بشئ إلى الحرف الأصلى ذهب الجمهور إلى أنها لها متعلق .

وأما شبهها بالزائد فلكون مجرورها مرفوع المحل على الابتداء كما فى نحو رب رجل لقيته، أو منصوب المحل على المفعولية كما فى نحو رب رجل لقيت وهذا شأن الزائد أن يؤثر فى اللفظ ولا يؤثر فى المحل وهذا ما جعل بعض النحاة ينكر وجود المتعلق .

ومن هنا يتضح أن رب حرف جر شبيه بالزائد .

---

(١) مغنى اللبيب ٢/٥٠٨.

الفصل الثاني عشر
ألفاظ الصدارة فى الميزان

مع تعدد ألفاظ الصدارة وتشعبها في أبواب كثيرة من أبواب النحو العربى وبعد دراسة كلا منها على حده ينبغى لنا أن نتسأل هل ألفاظ الصدارة على درجة واحدة فى كل اسم متصدر أم أن هناك تفاوتاً فى درجات التصدير ؟

للإجابة عن هذا التساؤل نقول إن المتتبع لألفاظ الصدارة عند النحاة يجد أن هناك تفاوتا في درجات التصدير أي لا يتحد كل اسم متصدر في قدر معين من الصدارة بل هناك ماله تمام التصدير فيفوق بذلك أنداده كهمزة الاستفهام التي اختصت بتمام التصدير عن غيرها من أدوات الاستفهام.

قال ابن يعيش :-

" ولقوتها وغلبتها وعموم تصرفها – يعنى الهمزة – جاز دخولها على الواو والفاء وثم من حروف العطف فالواو نحو: قوله تعالى : ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾ (١) والفاء في نحو ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ﴾(٢) ..

ولا يتقدم شيء من حروف الاستفهام وأسمائه غير الهمزة على حروف العطف بل حروف العطف يدخلن عليهن كقولك : وهل زيد قائم ؟ وقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ (٣)" (٤)

وقال المرادي :-

" وهي أصل أدوات الاستفهام. ولأصالتها استأثرت بأمور منها تمام التصدير بتقديمها على الفاء والواو وثم نحو: ﴿ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾ (٥) ﴿أَوَلَمْ

---

(١) من الآية رقم (١٠٠) من سورة البقرة.

(٢) من الآية رقم (٩٧) من سورة الأعراف.

(٣) من الآية رقم (١٤) من سورة هود.

(٤) شرح المفصل ١٥١/٨.

(٥) من الآية رقم (٤٤) من سورة البقرة.

يَسِيرُوا ﴾ (١) ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ (٢) وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة لأنها من الجملة المعطوفة. لكن راعوا أصالة الهمزة في استحقاق التصدير فقدموها بخلاف (هل) وسائر أدوات الاستفهام هذا مذهب(٣) الجمهور " (٤).

واستدل ابن هشام على تمام تصديرها بدليلين **فقال** :-

" الرابع(٥) : تمام التصدير **بدليلين** :-

أحدهما :-

أنها لا تذكر بعد أم التي للإضراب كما يذكر غيرها ولا تقول: أقام زيد أم أقعد وتقول : أم هل قعد.

الثاني :-

أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير نحو﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ..﴾(٦)

وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ (٧) ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ (٨)(٩).

---

(١) من الآية رقم (٩) من سورة الروم.

(٢) من الآية رقم (٥١) من سورة يونس.

(٣) هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة منهم الزمخشري فزعموا أن الهمزة فى محلها الأصلي وأن العطف على جملة مقدره بينها وبين العاطف.(الجنى الداني صـ٣١، مغني اللبيب ٢٢/١.

(٤) الجنى الداني صـ٣١.

(٥) يعني مما اختصت به الهمزة.

(٦) من الآية رقم (١٨٥) من سورة الأعراف.

(٧) من الآية رقم (١٠٤) من سورة آل عمران.

(٨) الآية رقم (٢٦) من سورة التكوير.

(٩) المغني ٢٢/١.

ومن الاعتبارات التى أدت إلى تفوق بعض الألفاظ على البعض الآخر فى التصدير كون المتصدر عاملا أو غير عامل كإن مع لام الابتداء ، فعلى الرغم من أن لام الابتداء مكانها فى الأصل قبل إن بما ثبت عن العرب كما سبق دراسته إلا أنها زحلقت فى الخبر وتصدرت إن .

قال ابن يعيش معللا ذلك :

" فإن قيل إذا كان الغرض من تأخر اللام الفصل بينها وبين إن وأن لا يجتمعان فهلا أخرت إن إلى الخبر وأقرت اللام أولا ، فالجواب أنه لما وجب تأخر أحدهما للفصل كان تأخير اللام أولى ؛ لأن إن عامله فى الاسم فلا تدخل إلا عليه فلو أخرت إلى الخبر ، والخبر يكون اسما وفعلا وجملة فكان يؤدى إلى إبطال عملها ؛ لأن العامل ينبغى أن يكون له اختصاص بالمعمول وليس كذلك اللام ؛ لأنها غير عاملة فيجوز دخولها على الاسم والفعل والجملة " .[1]

وقال الرضى :

" وصدروا إن لكونها عاملة والعامل حرى بالتقدم على معموله " .[2]

فكان عمل إن هو الاعتبار الذى فاقت به لام الابتداء فى الصدارة .

ومن الاعتبارات أيضا أن يكون أحد المتصدرين أكثر تأثيرا فيما استحق صدراته والآخر أقل كالشرط والقسم وتوضيح ذلك فيما يلى :

يسير الشرط مع القسم فى مسار واحد كلاهما له الصدر كالاستفهام لتأثيرهما فى الكلام معنى ، ولكثرة استعمالهما وبعدهما عما يؤثران فيه أى جوابهما قد يسقطان عن درجة التصدر فيلغى اعتبارهما أى لا يكون فى الجواب علامتيها .

أما الشرط فنحو آتيك إن أتيتنى، وأما القسم فنحو زيد والله قائم ، وزيد قائم والله، وبذلك يضعف أمرهما فلا يكون لهما جواب لفظا وأما من حيث المعنى فالذى يتقدم على الشرط وجوابه وكذا ما يتقدم على القسم أو يتخلله القسم .

---

(١) شرح المفصل ٢٠٦/٩.

(٢) شرح الكافية ٣٥٥/٢.

ومع كل هذا فإن القسم كان أكثر إلغاء من الشرط قال الرضى معللا ذلك :

" ولكن القسم أكثر إلغاء من الشرط ؛ لأنه أكثر دورانا فى الكلام حتى رفع الله المؤاخذة به بلانية ، وأيضا تأثيره فى الأصل فى معنى الجواب أقل من تأثير الشرط فى جوابه ؛ لأن القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه وهو كالزائر الذى يتم معنى الكلام دونه ، والشرط مورد فى جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيف فكان أداة القسم أليق بالإلغاء عن جوابه من أداة الشرط ، فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع إمكان أن لا يلغى بخلاف الشرط تقول أنا والله أكرمك بالإلغاء وقد أمكنك أن تعتبره فتقول لأكرمنك ، ولا تقول أنا إن لقيتنى أكرمُك بالرفع على أن أكرمك خبر المبتدأ وأداة الشرط ملغاة بل تقول أكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدأ ولهذا حمل عليه

*** إنك إن يصرع أخوك تصرع ***[1]

على التقديم والتأخير لضرورة الشعر " .[2]

وقد تفرع على ذلك مسائل تتبنى على هذه المقدمة بين الشرط والقسم ليست هى غاية همنا فى هذا الموضع ، وإنما ما أردت أن أوضح أن درجات التصدر قد اختلفت من متصدر إلى آخر نخلص من ذلك إلى الاستنتاج التالى :

هناك قدر كاف لكون الكلمة متصدرة يتحقق بعدم تقدم شئ من ركنى الجملة عليها ، ومع ذلك فهناك تفاوت فى درجات الصدارة .

---

(١) عجز بيت صدره * يا أقرع بن جابس يا أقرع * وهو لعمرو بن خثارم البجلى والشاهد قوله إن يصرع... تصرع حيث رفع تصريح الثانى سادا مسد جواب الشرط وقبل هو على التقديم والتأخير.

(٢) شرح الكافية ٣٩٢/٢.

الفصل الثالث عشر
الأحكام التى ترتبت على الصدارة

لعل الدارس لألفاظ الصدارة يمكنه بيسر أن يعلم أصل فكرة التصدر ، فهى تتبنى على مواقع الألفاظ فى جملتها فلا يمكن أن تكون هذه الألفاظ قد نشرت نشرا دون نظام فكان بعضها أوفر حظا من البعض فحكم بصدارته بل نظمت نظما على أدق وألطف ما يكون فتقدمت فيه اللفظة التى تغير معنى الكلام وتؤثر فى مضمونه أو تخرجه من ضرب إلى ضرب ، بل تدخلت فى تنظيم العلاقات بين الجمل كما كان لأداة الشرط والقسم يقول ابن يعيش :

" ونظير ذلك من الجمل – يعنى فى عدم الاستقلال – الشرط والجزاء فإنها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تفيد حتى ينضم إليها الجزاء " .(١)

وإنما ضم الشرط إلى الجزاء أو القسم إلى الجواب أداة الشرط أو أداة القسم .

وهذا الأمر الترتيبى للعبارة لم يكن أمرا هينا وكفى باللفظة اللازمة التصدر أنها إذا دخلت أعيد لها ترتيب العبارة وهذا التأثير الفعال كان جدير بأن يكون له ضوابط وأحكام فكان من أشهرها أن حروف الصدر لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، ولا ما بعدها فيما قبلها ، كما لا يتقدم عليها ما فى حيزها وفى إطار هذه الضوابط تشعبت المسائل وهذا ما نوجزه فى هذا الفصل .

١- إهدار الرتبة :

الرتبة ضابط لا يمكن الاستغناء عنه فهى الملجأ عند فقد القرائن كما فى ضرب موسى عيسى وهى المخلص من اللبس عند وجوده ومع هذا فإننا نجد أن اللفظ المقتضى للصدر تهدر له الرتبة وذلك إذا كان رتبته فى الأصل التأخير فيتقدم على ألفاظ عبارته ناقضا بذلك رتبته نحو أين زيد ؟ وأيا تضرب

---

(١) شرح المفصل ٩/٩١.

أضرب ، فقدم الخبر فى المثال الأول والمفعول فى المثال الثانى ناقضين بذلك وتبتيهما لكونهما من ألفاظ الصدارة .

٢- لزوم الرتبة :

ومع كون الرتبة لها احترامها فهى الملجأ عند اللبس إلا أنها غير صارمة فهى تبيح التقديم والتأخير بين العوامل والمعمولات ما لم يمنع من ذلك مانع هذا هو الأصل ولكن إذا عرض لمتقدم الرتبة ما يوجب تصدره التزم برتبته وجوبا كالمبتدأ إذا كان اسم استفهام نحو من عندك ؟ أو كان مقرونا بلام الابتداء نحو لزيد قائم أو كان المبتدأ ما التعجبية نحو أحسن زيدا وغيرها من ألفاظ الصدارة .

٣- لا يعمل ما قبلها فيما بعدها :

ومما كان للألفاظ المتصدرة من أحكام أنها لا يصل ما قبلها لما بعدها وقد ترتب على ذلك ما يعرف بالتعليق.

والتعليق هو إبطال عمل الأفعال القلبية المتصرفة وما يجرى مجراها لفظا أو محلا على سبيل الوجوب وذلك إذا كان المعمول تاليا للازم الصدر كالاستفهام أو لام ابتداء أو غيرهما مما له الصدر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ..وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى ﴾[١] وقوله : ﴿ ..لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاء يَنطِقُونَ ﴾[٢] ، ﴿ ..وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾[٣] مما ترتب عليه كسر همزة إن لعدم وصول فعل القلب إليها نحو قوله تعالى : ﴿ ..وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾[٤] فلولا صدارة اللام لفتحت همزة إن كما فى قوله تعالى : ﴿ ..عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ .. ﴾[٥] وقد ترتب على هذه القاعدة مسائل وخلافات بين المفسرين تخيرت منها هذا النص لأبى حيان مدللا

---

(١) طه : ٧١.

(٢) الأنبياء : ٦٥.

(٣) الإسراء : ٥٢.

(٤) المنافقون : ١.

(٥) البقرة : ١٨٧.

فيه على أن العلم فى قوله تعالى : ﴿ ..وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ.. ﴾[1] بمعنى التمييز مما يجعله له مفعول واحد وهو (من) معتبرا إياها موصولة قال :

" ونعلم هنا متعد إلى واحد وهو الموصول فهى فى موضع نصب والفعل بعده صلته .

وقال بعض الناس نعلم هنا معلقة كما تقول علمت أزيد فى الدار أم عمرو حكاه الزمخشرى ، وعلى هذا القول تكون من استفهامية فى موضع رفع على الابتداء ، ويتبع فى موضع الخبر والجملة فى موضع مفعول بنعلم ، وقد رد هذا الوجه من الإعراب بأنه إذا علق بعلم لم يبق لقوله (ممن ينقلب) ما يتعلق به ؛ لأن ما بعد الاستفهام لا يتعلق بما قبله ولا يصح تعلقه بقوله يتبع الذى هو خبر عن من الاستفهامية ، لأن المعنى ليس على ذلك وإنما المعنى أن يتعلق بنعلم كقولك علمت من أحسن إليك ممن أساء ، وهذا يقوى أنه أريد بالعلم الفصل والتمييز ، إذ العلم لا يتعدى بمن إلا إذا أريد به التمييز ؛ لأن التمييز هو الذى يتعدى بمن " .[2]

فهذا النص يوضح إلى أى مدى كان للكلمة المتصدرة أثرها فى العبارة مما جعلهم يحولون (من) من باب إلى باب أعنى من الاستفهام إلى الموصول .

٤- امتناع عمل ما بعدها فيما قبلها :

ومن أحكامها أيضا منع عمل ما بعدها فيما قبلها ، وانطلاقا من هذا الحكم منع نصب الاسم المتقدم فى أسلوب الاشتغال إذا توسط بينه وبين الفعل كلمة من شأنها الصدارة وذلك لامتناع تسلط الفعل على الاسم المتقدم ، وإنما نقول تسلطه وهذا التسلط تقديرى إذا الفعل مشغول بضمير الاسم المتقدم ولكن النحاة اشترطوا فيه أنه إذا فزع من الضمير وتسلط على الاسم المتقدم لنصبه لفظا أو تقديرا يقول الرضى :

---

(١) البقرة : ١٤٣.

(٢) البحر المحيط ١/١٢١.

" واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو أو مناسبة لنصبه عن أن يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كإن وأخواتها نحو زيد إني ضربته ، وعمرو ليتك نضربه " [1].

ولكن من الجدير بالذكر هنا أن امتناع عمل ما بعد اللفظة فيما قبلها لا ينهض وحده دليلا على الصدارة ، إذ هناك عدة ألفاظ امتنع عمل ما بعدها فيما قبلها وليست بلازمة الصدارة كأن مفتوحة الهمزة فهى لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وليست بلازمة الصدارة بل لكونها حرفا مصدريا .

وكذا المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف والصفة والصلة إذ هما لا يعملان فيما قبل الموصوف والموصول وعلل ذلك الرضى بقوله :

" لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع فى زيد أن تضربه خير ، وزيد رجل يضربه موفق وإنما لم تعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل ، ولذا لم يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف ..

وكذا لا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها .

لما ذكرنا من أن ما بعد إلا من حيث الحقيقة جملة مستأنفة لكن صيّرت الجملتان فى صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل إلا فيما يليها فقط ولم يجوِّز عمله فيما بعد ذلك على الأصح فكيف يصح أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الأصل ؛ لأن الأصل فى العامل أن يتقدم على معموله " .[2]

واتخذ المبرد هذا الحكم سبيلا لرد مذهب الكوفيين فى جواز تقدم الفعل على عامله بأننا لو قلنا عبد الله هل قام ؟ فعبد الله مبتدأ والجملة بعده خبر ، ولا يصح جعل (عبد) فاعلا لقام لأنه يؤدى إلى أن يكون ما بعد الاستفهام عاملا فيما قبله وهذا لا يجوز .[3]

---

(١) شرح الكافية ١/١٦٤.

(٢) شرح الكافية ١/١٦٤ ، ١٦٥.

(٣) المقتضب ٤/١٢٨.

٥- اللفظ المتصدر لا يعمل فيه ما قبله :

احتراما لصدارة هذه الألفاظ منع أن يعمل فيها ما قبلها يقول المبرد :

" ألا ترى أنه لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يلغى ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وهذه الأفعال هى التى يجوز أن تعمل خاصة وهى ما كان من العلم والشك فعلى هذا ﴿ ..لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ.. ﴾[١] ﴿ ..وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ.. ﴾[٢] لأن هذه اللام تفصل ما بعدها عما قبلها " .[٣]

وقال الرضى :

" أما قولهم علمت أيهم فى الدار فإن الفعل لما كان من أفعال القلوب وليس أثرها المعنوى بظاهر كأفعال العلاج فإنها محسومة الآثار كالضرب والمشى ، وجوز تقديمه على الكلام المصدر بأداة الاستفهام والنفى ولام الابتداء مع تأثيره فيه معنى مع أن تقدمه كلا تقدم إذ معنى ظننت زيدا قايما ، زيد قائم فى ظنى ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضى للصدر " .[٤]

وهكذا كان ما جاز تقدمه على لازم الصدر لابد أن يكون إلغاؤه ممكنا حتى يفرض لازم الصدر سطوته فيجعله يعمل فى المعنى ولا يعمل فى اللفظ .

٦- ما نتج عن اجتماع متصدرين :

اجتمعت إن مع اللام وكلاهما لازم الصدر فلما استكره اجتماعهما بمعنى واحد وهو التوكيد نتج ما يعرف بزحلقة اللام وهو تأخيرها عن لفظ إن بحيث يفصل بينهما فاصل وسميت بذلك اللام المزحلقة ومنه قوله تعالى : ﴿ ..إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاء ﴾[٥] فقد زحلقت اللام إلى الخبر وتفرع عن ذلك عدة مسائل كدخولها على اسم إن إذا تأخر وعلى ضمير الفصل وعلى معمول الخبر على

---

(١) الكهف : ١٢.

(٢) البقرة : ١٠٢.

(٣) المقتضب ٢٩٧/٣.

(٤) شرح الكافية ٩٨/١.

(٥) إبراهيم : ٣٩.

ما هو معهود فى بابها ومن اجتماع المتصدرين أيضاً اجتماع الشرط والقسم وقد نتج عن اجتماعهما أيضاً مسائل عديدة فكلاهما يطلب جوابا فإلى أيهما يؤول الجواب ؟

وكان الحكم الفصل فى المسألة هو مقياس درجة صدارة كليهما فكانت النتيجة أن فضل الشرط القسم فى الصدارة لانعقاد السببية والمسببة بين جملتيه بخلاف القسم الذى يؤكد المعنى الموجود فى جملة الجواب وبناء على هذه النتيجة بدأ النحاة يبنون المسائل ويفصلون الأحكام .

كما عقدت المقارنات بين ألفاظ الصدارة من حيث درجة التصدير فكان لبعضها تمام التصدير كالهمزة .

وهكذا كان لألفاظ الصدارة شأنها الملزم وهيمنتها على عباراتها وتحكمها فى سير العوامل والمعمولات فإن عرض للازم الصدر ما يفقده الصدارة لفظا كان ذلك بقدر حتى لا يبخس حقه كل البخس .[1]

❁❁❁

(١) شرح الكافية ٢/٣٥٥.

الخاتمة

﴿ ..الْحَمْدُ للهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللهُ.. ﴾[1] .

أما بعد .....

فإنه بعد التطواف حول ألفاظ الصدارة من خلال دراسة تحليلة لمعرفة كل ما لها وما عليها تبين لى أن فكرة تصدر بعض الألفاظ لم تتبع إلا عن لغة دقيقة وأسس منهجية كانت قائمة فى أذهان أصحاب تلك اللغة فكان محور هذه الفكرة نفى التحير عند السامع فقدموا كل ما يدل على نوع من أنواع الكلام مهتمين فى ذلك بمخاطب تلك اللغة .

وكان لى فى نهاية هذا البحث نتائج يجدر بى فى نهاية مخاض ولادته أن أسجلها لعلها تشفى غلة صادى من طلاب العلم وهى على النحو التالى :

كانت ألفاظ الصدارة إذا دخلت الجملة من أهم أعضائها فكان لها اعتبارها الملزم بحيث تحكمت فيما يجاورها من عوامل ومعمولات وقد بنى على هذا الاعتبار عدة أمور .

١- التعلق وكان ناتجا عن كونها لا يعمل ما قبلها فيما بعدها .

٢- امتناعها عمل ما بعدها فيما قبلها مما قد يلزم منه ضرورة تحويل اعتبار اللفظ صدريا إلى اعتباره غير صدرى ، وذلك إذا كان مشترك بين بابين كمن التى تكون موصولة كما تكون شرطية وذلك إذا كان ما بعده مستلزما تعلقا بما قبله أو العكس ولكن مما ينبغى الوقوف عليه أن امتناع عمل ما بعدها فيما قبلها وإن كان متحققا فيها إلا أنه لا يصلح منفردا دليلا على الصدارة حيث شاركها فيه بعض الألفاظ مع كونها ليست واجبة التصدر كأن المفتوحة الهمزة المشددة النون امتنع عمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا وكذا إلا وقد سبق ذكره مفصلا فى البحث .

---

(١) الأعراف : ٤٣.

٣- نقضت ألفاظ الصدارة ضرورة تقدم العامل على المعمول فلم يعمل فيها ما قبلها فكانت كالاستثناء من تلك القاعدة وذلك احتراما لكونها لازمة الصدر .

٤- كما كان لبعضها دورا فعالا فى تنظيم العلاقة بين الجملتين كأداة الشرط التى تنظم العلاقة بين جملة الشرط وجملة الجواب وكذا أداة القسم بين جملتى القسم والجواب .

٥- ومما توصلت إليه أن ألفاظ الصدارة تتفاوت فيما بينها فى درجة صدارتها تبعا لاعتبارات مختلفة كأن تكون اللفظة أم الباب ، أو تكون عاملة إلى غير ذلك .

وإذا تنازع عاملان متصدران معمولا كالشرط والقسم إذا تنازعا جوابيهما كان الحكم الفصل فى الموضوع يرجع إلى مقدار صدارة كل منهما .

كما تحكمت درجة الصدارة فى تنازعها الجواب فقد تحكمت أيضا فى عمل كل منهما منفردا فعمل الشرط فى ظروف لا يعمل فى مثلها القسم والعلة فى ذلك أن الشرط يفضل القسم فى الصدارة .

ونهاية النتائج التى أود أن أختم بها هذا البحث أن للمعنى فى الفكر النحوى العربى سلطانا لا يقل أهمية عن سلطان العمل ومن هذا المنطلق اختصت بعض الألفاظ بسطوة وهيمنة على ما جاورها لكونها تسيطر على معنى الجملة وإننى إذ أوشكت على النهاية أردد قول العماد الأصفهانى :

" إننى رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا فى يومه إلا قال فى غده لو غيّر هذا لكان أحسن ولو زيد هذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من أعظم العبر وهذا دليل على استيلاء النقص على جملة البشر " .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين هو نعم المولى ونعم النصير

الباحثة

فهرس المصادر والمراجع

١- أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى ت محمد بهجت البيطار المجمع العلمى العربى بدمشق .
٢- ألفية ابن مالك مكتبة دار التراث .
٣- الأمالى النحوية لابن الحاجب مكتبة النهضة العربية .
٤- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الانبارى تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد دار الجيل .
٥- البحر المحيط لأبى حيان دار إحياء التراث العربى .
٦- البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الانبارى الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٧- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح لعبد المتعال الصعيدى مكتبة المعارف للنشر والتوزيع .
٨- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى دار إحياء الكتب العربية .
٩- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى دار الآفاق الجديدة .
١٠-حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك مطبعة الحلبى.
١١-حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك دار إحياء الكتب العربية
١٢-حاشية يس على التصريح دار إحياء الكتب العربية .
١٣-حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى طبعة الحلبي .
١٤-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر عمر البغدادى – تحقيق الشيخ عبد السلام هارون – القاهرة .
١٥-الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى تحقيق محمد على النجار - الطبعة الثالثة الهيئة المصرية العامة للكتاب .
١٦-الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى تحقيق د / أحمد الخراط – دار القلم دمشق .
١٧-رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى تحقيق أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
١٨-شرح الأشمونى لألفية ابن مالك دار إحياء الكتب العربية .

١٩-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك مكتبة دار إحياء التراث .
٢٠-شرح كافية ابن الحاجب للرضى – دار الكتب العلمية بيروت .
٢١-شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش – مكتبة المتنبى .
٢٢-شرح كتاب سيبويه للسيرافى تحقيق د / رمضان عبد التواب ، د / محمود فهمى حجازى د / محمد هاشم عبد الدايم الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٢٣-شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد بدوى المختون – هجر للطباعة والنشر .
٢٤-شرح الشواهد للعينى – دار إحياء الكتب العربية .
٢٥-شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومية طبعة الحلبى .
٢٦-الفروق اللغوية تحقيق محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية .
٢٧-الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون – مكتبة الجانجى القاهرة – .
٢٨-الكافية لابن الحاجب – دار الكتب العلمية .
٢٩-الكشاف للزمخشرى – دار المعرفة بيروت .
٣٠-الكامل للمبرد تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، السيد شحاتة مطبعة نهضة مصر الفجالة .
٣١-لسان العرب لابن منظور – دار المعارف .
٣٢-معانى الحروف للرمانى النحوى تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل شلبى مكتبة الطالب الجامعى مكة المكرمة العزيزية .
٣٣-معانى القرآن للأخفش تحقيق هدى محمود قراعة مكتبة الجانجى بالقاهرة .
٣٤-معانى القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، محمد على النجار – دار السرور بيروت – لبنان .
٣٥-معانى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د / عبد الجليل عبده شلبى مكتبة عالم الكتب .
٣٦-مجاز القرآن الطبعة الثانية تحقيق محمد فؤاد سزاكين مؤسسة الرسالة .
٣٧-منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محى الدين عبد الحميد مكتبة دار التراث .

٣٨-مغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد الممكتبة العصرية – صيدا – بيروت .
٣٩-المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية .
٤٠-المفصل للزمخشرى مكتبة المتنبى .
٤١-المفردات فى غريب ألفاظ القرآن للأصفهانى المطبعة الفنية الحديثة .
٤٢-مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب – تحقيق حاتم الضامن الطبعة الرابعة مؤسسة الرسالة ١٤٠٨ هـ .
٤٣-همع الهوامع للسيوطى مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى .